المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center

مدارات إيرانية

مجلة دورية علمية محكمة

العدد (16) / المجلد (4)

يونيو-حزيران/ 2022م

ISSN 2626-4927

رقم التسجيل: VR.3373-6322.B.

مدارات إيرانية (دورية دولية علمية محكمة)

Iranian orbits

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center

العدد (16) المجلد (4)

يونيو- حزيران 2022م

مجلة مدارات إيرانية

مجلة علمية دولية محكمة تعنى بالشأن الإيراني داخليًا وإقليميًا ودوليًا وتصدر باللغة العربية وتقوم بنشر أبحاث باللغة الإنكليزية والفارسية.

تصدر بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. تستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد مجلة مدارات إيرانية في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

فصلنامه مدارات إيرانية فصلنامه أي علمي از طرف مركز دمكراسي عربي برلن منتشر مي شود

مجـــلة مـــــدارات إيرانيـــــة

علمية دولية محكمة تعنى بالشأن الإيراني داخلياً وإقليمياً ودولياً

تصدر عن ..

المركز الديمقراطي العربي

للدراســـات الإستراتيجية

والسياسيـة والاقتصـــادية

Journal of Iranian orbits

It alms at publishing studles and Research in Iranian affaire intermally, regionally and internationally

Is An internatlonal Scieentific periodical journal issued by the Democratic Arabic center

Germany- Berlin

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland
ISSN 2626-4927
VR.3373-6322.B. :رقم التسجيل
Journal of Iranian orbits

- آراء الباحثين والكتاب لا تمثل بالضرورة رأي واتجاهات مجلة مدارات إيرانية والمركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- لا يسمح بإعادة اصدار هذه المجلة أو أي جزء منها أو تخزينها في نطاق استعادة المعلومات أو نقلها بأي شكل من الأشكال، دون اذن مسبق خطي من الناشر.
- جميع حقوق الطبع محفوظة : المركز الديمقراطي العربي برلين – المانيا.

All rights reserved No part of this book may by reproducted. stored in a retrieval system or transmitted in any from or by any means without prior permission in writing of the published.

E-mail: orbits@democraticac.de

المانيا – برلين

2022

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير

أ.د. نداء مطشر صادق الشرفة

مدير المركز الديمقراطي العربي

العراق - بغداد

نائب رئيس التحرير

د. هبة يوسف القصاص

أستاذ علوم سياسية

غزة - فلسطين

مدير التحرير

أ. هيبة غربي

علوم سياسية وعلاقات دولية - الجزائر

رئيس اللجنة العلمية

أ.م.د. إياد خازر المجالي - الأردن

البريد الالكتروني للمجلة:

orbits@democraticac.de

أعضاء المجلة العلمية

الهيئة العلمية	الهيئة الاستشارية
د. هبة يوسف القصاص – فلسطين	أ.م .د. فاطمه سلومي- العراق
د. القرع بن علي – الجزائر	أ.د. حسين علوان البيج – العراق
د. محمود البازي- سوريا	أ.م.د. شيماء الهواري- المغرب
د. فراس عباس هاشم- العراق	**التدقيق اللغوي**
د. ايلاف راجح- أمريكا	د. زهرة ثابت - تونس.
د. جمال خالد الفاضي- فلسطين	**هيئة التحرير**
د. علي محمد حسين العامري- العراق	د. محمد كاظم هاشم - العراق.
د. عبله مزوزي- الجزائر	د.خديجة حسن علي القصير- العراق.
د. منال الريني- تركيا	د. ناجي عيسى – ليبيا.
د. نوال المجدوب- الجزائر	د. رياض مهدي الزبيدي – العراق.
د. علاء نزار محمد العقاد- فلسطين	د. زهره الثابت – تونس.
د. أمال عبد المنعم أحمد- مصر	م. حمزه مسعود سعد – ليبيا.
د. بلال داوود- المغرب	د.عباس فاضل علوان- العراق.
د. ريم محي يوسف- مصر	
د. ريم الشريف- تونس	
د. عقيله دبيشي- باريس	
د. امينه عبد الله سالم- مصر	
د. أمجد سعد المحاويلي – العراق	
د. علي رمضان أبو بكرالزليتني- ليبيا	
د. زينب عبد الله منكاش- العراق	
د. أحمد شاكر العلاق- العراق	
د. رشا يحيى- العراق	
د. علي عبد الهادي الكرخي- العراق	
علي طارق الزبيدي- العراق	
د. علي محمد دبهوم- ليبيا	

شروط النشر

- تنشر المجلة الأبحاث العلمية الأصيلة التي تلتزم بمنهجية البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالميا، وعلى أن تكون مكتوبة بإحدى اللغات العربية أو الإنكليزية او الفارسية، التي لم يسبق نشرها، وتستقبل المجلة ايضاً مقالات الرأي، وتقديم موقف، وتحليلات استراتيجية.
- يقدَّم الأصل مطبوعا على ورق (A4) بنسخة واحدة بحدود (5.000–10.000) كلمة، على ان يراعي الباحث الآتي:
  - يكون الملف مطبوعاً على برنامج. Microsoft office word
  - نوع الخط. Simpelied Arabic
  - حجم الخط (14) للمتن، و(12) للهوامش، و(18) للعناوين الرئيسية، و(16) للعناوين الفرعية.
  - تطبع الهوامش اسفل كل صفحة، وان تكون مطبوعة بالطريقة الالكترونية.
  - يكون تباعد الاسطر والفقرات (1.15) للمتن، و(1.0) للهوامش.
- تجب تطبيق الشروط العلمية المتعارف عليها في كتاب البحث العلمي، من ناحية صياغة الاشكالية ووضع الفرضية وتطبيق المناهج البحثية، وتجب ان تحتوي البحث على مقدمة وخاتمة وابرز الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها البحث.
- تقديم ملخص للبحث باللغة العربية، وآخر باللغة الإنكليزية، كلٌ في حدود صفحة مستقلة على أن تحتوي ذلك عنوان البحث، ويكون الملخص بحدود (350) كلمة.
- أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث اسم الباحث وعنوانه، جهة العمل (باللغتين العربية والإنكليزية) ، البريد الإلكتروني، مع مراعاة عدم ذكر اسم الباحث في صلب البحث، أو أية إشارة إلى ذلك.
- تجب ان توضع كلمات مفتاحية باللغتين العربية والانكليزية، على ان لا تقل عن خمس كلمات مفتاحية.
- يُشار إلى المصادر جميعها بأرقام الهوامش التي تنشر في أواخر البحث، وتراعى الأصول العلمية المتعارفة في التوثيق والإشارة بأن تتضمن: اسم الكتاب، ورقم الصفحة.

- يزوّد البحث بقائمة المصادر منفصلة عن الهوامش، وفي حالة وجود مصادر أجنبية تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية، ويراعى في إعدادها الترتيب الألفبائي لأسماء الكتب أو الأبحاث في المجلات، أو أسماء المؤلفين.
- تطبع الجداول والصور واللوحات على أوراق مستقلة، ويُشار في أسفل الشكل إلى مصدره، أو مصادره، مع تحديد أماكن ظهورها في المتن.
- إرفاق نسخة من السيرة العلمية إذا كان الباحث يتعاون مع المجلة للمرة الأولى، وعليه أن يُشير فيما إذا كان البحث قد قدم إلى مؤتمر أو ندوة، وأنه لم ينشر ضمن أعمالها، كما يُشار إلى اسم أية جهة علمية، أو غير علمية قامت بتمويل البحث، أو المساعدة في إعداده.
- أن لا يكون البحث قد نشر سابقاً، وليس مقدما إلى أية وسيلة نشر أخرى، وعلى الباحث تقديم تعهد مستقل بذلك.
- تعبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر جهة الإصدار، وتخضع ترتيب الأبحاث المنشورة لموجبات فنية.
- تخضع الأبحاث المستلمة لبرنامج الإستلال العلمي. **Turnitin**
- لا تجوز للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه بعد عرضه على هيأة التحرير، إلا لأسباب تقنعها هيأة التحرير، على أن يكون خلال مدة أسبوعين من تاريخ تسلم بحثه.
- تحق للمجلة ترجمة البحوث المنشورة في أعداد المجلة الى اللغات الأخرى، من غير الرجوع الى الباحث.
- ترسل البحوث على الايميل: **orbits@democraticac.de**
- تخضع الابحاث لتقويم سري لبيان صلاحيتها للنشر، ولا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبِلت للنشر أم لم تقبل، وعلى وفق الآلية الآتية:

أ- يبلغ الباحث بتسلم المادة المرسَلة للنشر خلال مدة أقصاها أسبوعان من تاريخ التسلم.

ب- تخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر موافقة هيأة التحرير على نشرها وموعد نشرها المتوقع.

ت- الأبحاث التي يرى المقوّمون وجوب إجراء تعديلات أو إضافات عليها قبل نشرها تعاد إلى أصحابها، مع الملاحظات المحددة، كي يعملوا على إعدادها نهائيا للنشر.

ث- الأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها من دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.

محتويات العدد

عنـوان البحـث	رقم الصفحة
تقدير موقف	
إيران والحرب الروسية الاوكرانيه: – المحددات وفرص التوظيف د. فراس عباس هاشم	8
قمة النقب السداسية: هل تتمكن تل ابيب من اقامة حلف عربي ضد ايران د. حمدي سيد محمد محمود	18
بحـوث العـدد باللغة العربية	
الموقف الايراني من الحرب الروسية– الاوكرانيه وابعاده الإستراتيجية م.د. صفاء ابراهيم الموسوي	26
التضخيم من خطورة التوسع الشيعي الايراني كمحور إول للسياسة الخارجية للملكه العربية السعوديه أ. جاد المولى سالم رجيعه	44
المرأه الإيرانية بين الخطابين الثوري والاصلاحي أ.م.د. فراقد داود سلمان الشلال	74
الموقف الايراني من الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 د. احمد فليح حسين الجبوري	87
العلاقات السعودية الإيرانية ومسار استراتيجتها في الخليج العربي 1980–1991. د. عقيل زاهر سلمان آل علي	104
مبدأ تصدير الثورة وتأثيره على السياسة العامة في ايران أ. عز الدين مختار فكرون	132
بحـوث العـدد باللغة الانجليزية	
The strategic importance of. Iran and its reflection on its relations with the countries. of the Arab mashreq (an analytical study) **Assistant professor** **Dr.Ahmed jassim ibrahim**	144

تقدير موقف

إيران والحرب الروسية الأوكرانية: المحددات وفرص التوظيف

الدكتور فراس عباس هاشم

باحث في الشؤن الاستراتيجية والدولية

الملخص

يسعى تقدير الموقف هذا إلى دراسة انعكاسات تطورات الحرب الروسية الأوكرانية الجيوسياسية على أقاليم العالم ومنها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما يعرض التقدير المنطلقات التي رسمت الموقف الإيراني وسلوكها في التعاطي مع تطورات الحرب بوصفها أولويات استراتيجية للمصالح الإيراني، وما يفرضه الواقع الجديد من فرص تتيح لإيران تحقيق مكاسب استراتيجية في الفضاءات الحيوية. وقسم تقدير الموقف إلى ثلاث محاور : يقدم الأول ملامح متغيرات جغرافيا الاضطراب الجوسياسي . ويعرض الثاني سياقات محفزة في معادلة الأولويات الإيرانية. ويتناول الثالث إعادة صياغة مقاربة العلاقات الإيرانية الروسية. كما يناقش تقدير الموقف أبرز التحديات الإقليمية التي تواجه إيران في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

Iran and the Russo-U krainian War: Determinants and Employment Opportunities

Abstract:

This position's point of view examines the implications of the developments of the Ukrainian war on the regions of the world and graphs the Middle East and Africa. What is supposed to be public relations and an assessment of the situation divided into three: the first variables of market geography. The second presents stimulating contexts in the Irani-first equation. The third deals with reformulating the approach to Iranian relations. The assessment of the situation also discusses the challenges facing Iran in the Middle East and Africa.

المقدمة

احتلت الحرب الروسية الأوكرانية مساحة الاهتمامات الإقليمية والدولية حيث تشكل نقطة تحول في علاقات القوى الكبرى في النظام الدولي، بمختلف مجالاتها بشكل مباشر أو غير مباشر، وبالتالي انعكست تأثيراتها على دول العالم، ومنها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعليه ضمن هذا الأفق دعت هذه التطورات والتحولات الجيوسياسية التي تمس مسارتها واتجاهاتها المصالح الإيرانية سواء على الداخل أو في اطارها الخارجي إلى إعادة إنتاج موقفها في الاقتراب من التوجهات الروسية في ظل علاقاتهما المتشابكة والمتداخلة، وبقدر المخاطر فأنها تتيح الفرص بحسب المصلحة الإيرانية وخيارتها الاستراتيجية في توسيع هامش المناورة الإيرانية لمواجهة التهديدات الإقليمية، حيث عملت إيران على تنمية علاقاتها مع روسيا وفتح مجالات للتعاون الاستراتيجي لتكون ثقلاً موازناً لمواجهة التحالفات الأمريكية المضادة، فضلاً عن ذلك رغبة إيران في توسيع نفوذها في منطقة آسيا الوسطى .

المحور الأول : ملامح متغيرات جغرافيا الاضطراب الجوسياسي

مما لاشك فيه تعد الجغرافيا المسرح الذي يرسم المسارات والاتجاهات في السياسة الدولية ، حيث يشكل كل من الهيكل الطبوغرافي للدولة والمنطقة التي تقع فيها، وخصائص جيرانها– العناصر الأبرز للتصور الجيوسياسي للدولة، وتؤثر هذه العوامل الهيكلية بشكلٍ مباشر ومستمر في عملية صنع القرار السياسي، لاسيما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وتحدد أدوار وأوزان الدول في السياسة العالمية، لذلك يمكن القول إن الجغرافيا السياسية توجه الدراسات السياسية من خلال القواعد والأحكام التقديرية التي تحددها، من خلال إقامة علاقة سببية بين الجغرافيا والسياسة [1].

ومن هذا المنطلق تؤدي الجغرافيا(Geography) منذ القِدم دورًا رياديًا لفهم مسار الظواهر التاريخية في بعدها الزمني ومجالها الجغرافي بوصفها سياقاً في تحديد نمط سلوك الوحدات السياسية من خلال نظرة تأخذ بمفهوم الجيوسياسية لتكوين رؤية تمكنها لاستشراف أفضل لآفاق تطوير التصورات والأفكار للقادة ولتشكيل المفاهيم الجديدة للدور الذي ينبغي أن تضطلع به دولتهم والمكانة التي ينبغي أن يأخذها مجتمعهم في علاقته ببقية الوحدات السياسية المجتمعات، سواء في زمن الحرب أو في أوقات السلام. إذ لاحظ (أرسطو طاليس) قديمًا أهمية الجغرافيا في علاقتها بالسياسة فقام بدراسة البيئة أو المحيط الطبيعي من حيث تأثيره في الطبيعة البشرية والضرورات الاقتصادية والعسكرية للدولة النموذجية، فقد كان الفضاء

---

[1] البرن كورشاد زنكين، الياس توبساكال، تقاطع العلاقات التركية الروسية : المواءمة الذكية والتنافس المرن" ، **مجلة رؤية تركية** ، العدد(1)،(2022)، ص 98 .

الفيزيائي أساسًا لتفكيره ذاك، وهو ما فعله(هيرودوت–Herodotus) أيضًا أكبر مؤرخي اليونان القديمة[1] .ومن هنا أن منطق الحسابات الاستراتيجية للدول في ظل المعطيات الجيوسياسية وما يتصل بها من نطاقات حيوية، يدفعها لتبني مقاربات برغماتية متعددة في توجهاتها بالتركز على مصالحها، من خلال تطوير قدراتها في الاستجابة لطبيعة التحولات الإقليمية، بالإضافة إلى تعميق التعاون الأمني والعسكري ولاقتصادي لمواجهة التحديات .

وعليه يمكننا القول جاءت الحرب الروسية– الأوكرانية وسط صراع في بيئة جغرافية متعددة الجبهات عبر العديد من الأقاليم سعت فيه روسيا إلى إعلان تحدي الغرب والتصدي لاستراتيجية الناتو في شرق أوروبا، ومحاولة فرض ذلك بالقوة العسكرية، لتعزيز مكانتها في ظل إعادة تموضع استراتيجي أمريكي وانسحابات عسكرية من مجالات جغرافية أخرى [2]. ومن هنا ترتبط حدود القوة الروسية بمنطقة الفراغ الجغرافي ونوع القوة وأنماطها التي يعتمد عليها الأداء الاستراتيجي الروسي لزيادة القوة ومضاعفة تأثير نفوذه، فالمجال الذي تتحرك فيه روسيا لرفض التأثير وزيادة القوة يتشكل من مجموعة سمات يتحدد في إطارها الحيز الفعلي لحركة مصالحها الحيوية [3].

وفي هذا السياق ما أن بدأت الحرب الروسية–الأوكرانية حتى تصاعد الحديث عن تداعيات هذه الحرب على منطقة الشرق الأوسط، في الأبعاد الجيوسياسية والإنسانية والاقتصادية والأمنية، فالعالم أصبح أقل سلاماً بشكل كبير بعد اندلاع هذه الحرب، وسيكون من الصعب على منطقة الشرق الأوسط تفادي تحولها لأحدى الجبهات الجيوسياسية لهذه المواجهة العالمية، التي ستضع منطقة الشرق الأوسط أمام تحديات كبيرة، في الوقت نفسه هنالك فرصاً تلوح في الأفق ستطرحها هذه المواجهة للفاعلين في المنطقة ومنها إيران، إذا ما أحسنوا استثمارها [4].

واتساقاً مع ما تقدم يمكن ملاحظة مقاربة البيئة الجيوسياسية الجديدة التي تطرحها جغرافية الحرب الروسية – الأوكرانية والتي تهمين عليها التوترات بين روسيا والغرب فرص وتحديات لكل القوى الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط، لا سيمَا أن تبعات حالة عدم الاستقرار في أوروبا الشرقية مرشحة بقوة للانتقال

---

[1] جلال خشيب ،"الجيوبوليتيك في القرن الحادي والعشرين : انتصار الجغرافيا وعودة عالم ثيوسيديدس"،**المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد (4)،(2021)، ص 88.

[2] عصام عبد الشافي، "الحرب الروسية – الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي"، **مجلة لباب** ، العدد(14)، (2022)، ص 124.

[3] وللمزيد من التفاصيل حول السمات التي تتصل بحدود القوة الروسية ينظر : سهاد اسماعيل خليل ،"حدود القوة وتوازن المصالح : تحليل مجالات تأثير القوى التعديلية في نظام الهيمنة"، **مجلة المعهد** ، العدد (8) ،(2022)، ص 64.

[4] واثق السعدون، "تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية على منطقة الشرق الأوسط: التحديات والفرص"، **مركز دراسات الشرق الأوسط** ، 12 /3/ 2022 ، شوهد في 2022/4/12، في: https://orsam.org.tr/ar/rusya-ukrayna-savasinin-ortadoguya-etkileri-zorluklar-ve-

إلى ملفات إقليمية تتداخل مصالح الأطراف الفاعلة في المنطقة، وبالتالي، فإن المخاوف المتبادلة والمصالح المتقاربة المرتبطة بالسياق الجيوسياسي الحالي دفعت الأطراف لإعادة تموضعهم إقليميًا ومحاولة صياغة معادلة أمنية جديدة تراعي التهديدات الناشئة لحماية مصالحهم ومناطق نفوذهم، وتمنحهم القدرة على توسيع هامش المناورة الدبلوماسية والاستراتيجية[1].وعليه أضحت هذه المتغيرات الجيوسياسية وما يلحقها من تطورات رهاناً استراتيجياً لإيران، دعتها إلى الاهتمام بالعمل على ضرورة تحديد موقفها من تلك التحولات في المنطقة، في ظل التباين بالمواقف بين الأطراف الإقليمية والدولية .

المحور الثاني : سياقات محفزة في معادلة الأولويات الإيرانية

ترى إيران في الحرب الروسية –الأوكرانية نمطاً جديدة من التفاعلات الإقليمية والدولية فرضته طبيعة التعقيدات الجغرافية في المنطقة، وتسعى في الوقت نفسه في تعزيز مكانتها الإقليمية، ونفوذها في العديد من الفضاءات الجغرافية الحيوية؛ ومن هذا الجانب فأن الأزمة الأوكرانية الحالية هي أفضل فرصة لتعزيز العلاقة مع موسكو في المجالات كافة، وهي في سيرها نحو ذلك، تدرك مدى حاجة روسيا إليها للوقوف إلى جانبها في الحرب الجارية مع أوكرانيا، خاصة مع زيادة وتيرة العقوبات الغربية والدولية على روسيا، وأمام نظرة موسكو إلى طهران كجزء من مشروعها في المواجهة مع الغرب، تدرك إيران الأهمية الاستراتيجية لروسيا في العلاقات الدولية بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي، وطرفاً أساسياً في مفاوضات فيينا النووية، فضلاً عن الأهمية العسكرية والتجارية والاقتصادية للعلاقات بين البلدين[2].

ووفقاً لذلك، جاء التصرف الإيراني في التعاطي مع الحرب الروسية – الأوكرانية باعتباره تكتيكاً سياسياً مدروساً قائماً على مراعاة الظرف الإيراني الراهن وفهم قواعد اللعبة السياسية التي تجري بين الروسي من جهة والأمريكي والأوروبي من جهة أخرى، وما يقابلها من تهديدات أو فرص لصانع القرار الإيراني في تقدير المصالح، وبناء عليه جاء الموقف الإيراني معتدلاً وواقعياً باتجاه تحقيق المكاسب في نطاق الاستثمار في الأزمة[3]. وعليه وجدت إيران نفسها أمام تحولات جديدة يمكن أن تعزز من نشاطها الإقليمي بالاعتماد على علاقاتها الاستراتيجية مع روسيا وموازنة الوجود الأمريكي في محطيها الجغرافي

---

[1] ماري ماهر،"إعادة الاصطفاف... التوجهات التركية الجديدة في الشرق الأوسط"، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية** ، 2022/3/13 ، شوهد في 2022/4/13 ، في : https://ecss.com.eg/18816/?fbclid=IwAR2A2KoCGyuOq9f4gdZD0jLWYtK6wfUBaQg

[2] خورشيد دلي ،"مكاسب مقيدة: هل تصبح إيران "الرابح الأكبر" من أزمة أوكرانيا"، **مركز المستقل للأبحاث والدراسات المتقدمة** ، 2022/3/3، شوهد في 2022/4/8، في: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7130

[3] ساعود جمال ساعود ، "ما العوامل الحاكمة للموقف الإيراني من العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا"، **موقع الميادين** ، 2022/3/26، شوهد في 2022/4/28، في :https://www.almayadeen.net/Blog

والذي سوف ينعكس ايجاباً على خيارتها وأولوياتها الاستراتيجية من أجل تحقيق مقدار من المصالح في ساحات الجذب الجيوسياسي.

وعليه تظهر المعطيات أن الحرب الروسية الأوكرانية مثلت فرصة مناسبة وكبيرة الحكومة الإيرانية من أجل أن تعزز عددًا من أطروحاتها النظرية وأن تدعم أيضًا رؤيتها أمام الداخل الإيراني والتباينات السياسية استجابة للتحديات الناشئة ، وعلى وجه الخصوص، بشأن عدد من الملفات الأخرى التي يجري تداولها والتباحث بشأنها[1].

إلى جانب ذلك يصب التوتر في العلاقات بين روسيا وإسرائيل في مصلحة إيران باعتباره يهدف إلى إعادة إنتاج العلاقات بين الطرفين لصالحها نتيجة الوضع المعقد الذي يمنع إسرائيل –إلى حد ما– من اتخاذ موقفٍ أكثر وضوحاً ودقةً إلى جانب الولايات المتحدة، وفي نفس الوقت يوتر علاقاتها مع روسيا وهو ما يحد من قدرتها على توجيه ضربات عسكرية للجهات والمصالح الإيرانية داخل الأراضي السورية؛ لأنها تأتي نتيجة تفاهُم وتنسيق معين مع روسيا تبلور خلال الفترة الماضية على مستوى الوضع في سورية[2].لا سيما وأن إيران تدرك أن التعاون بين روسيا وإسرائيل يمثل عقبة رئيسية أمام تطور العلاقات الإيرانية – الروسية، حيث تنسق تل أبيب مع موسكو لتحجيم النفوذ الإيراني في سوريا، ومنع أي تمركز لطهران فيها من شأنه تهديد أمن إسرائيل، وتدرك طهران أن الغارات التي تشنها إسرائيل على المواقع التابعة لها في سوريا، تتم بمعرفة وتنسيق مع الجانب الروسي[3].

بناء على هذه المعطيات يتضح أن عبء الجغرافيا جعلت إيران طرفاً في مواجهة المشكلات التي فرضتها عليها الجغرافية من بعض الدول في المنطقة، حيث تخوض صراعا مع إسرائيل في ساحات التصادم الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي فرضت عليها هذا التحديات خيارات محورية في تدعيم علاقاتها مع روسيا مراعاة لمصالحها القومية في مواجهة تأثيرات التزاحم الإقليمي ومواجهة الخصوم.

وإزاء ذلك توصف إيران بأنها قد تكون أحد أشد المستفيدين من الأزمة الأوكرانية لعدة أسباب، في مقدمتها توجه الأنظار إليها كمزود بديل للطاقة بعد تدهور العلاقات بين الأوروبيين والروس وإعلان الولايات المتحدة نيتها حظر الواردات الروسية من الطاقة، والأمر نفسه تقريباً بالنسبة للأوروبيين الذين أعلنوا عن عزمهم على الاستغناء عن الغاز الروسي بحلول عام (2030)، وتخفيض حجم الاستيراد

---

[1] علي عاطف، "مكاسب داخلية: الموقف الايراني من الحرب الروسية الأوكرانية"، **أضواء للبحوث والدراسات** ، 2 /4/ 2022، شوهد في 2022/4/28 ، في: https://adhwaa.net

[2] باسل حفار،"الأزمة الأوكرانية وتموضعات الفاعلين والتبعات على سورية"، **أدراك للدراسات والاستشارات** ، 2022/3/1، شوهد في 2022/4/11، في : https://idraksy.net/ukrainian-crisis-positions-of-actors-consequences-syria

[3] "نتائج محدودة: أبعاد زيارة الرئيس الإيراني إلى موسكو في هذا التوقيت"، مركز المستقبل **للأبحاث والدراسات المتقدمة** ، 24 /2022/1 ، شوهد في 2022/5/2، في: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7033

بمقدار الثلث قبل نهاية هذا العام، كل هذا من شأنه أن يقوي موقف الإيرانيين على عدة مستويات، خصوصاً في ظل التوتر في العلاقات "الأمريكية – السعودية" حيث تخوض السعودية والولايات المتحدة حرب طاقة باردة على خلفية موقف إدارة الرئيس الأمريكي (جو بايدن–Joe Biden) من السعودية ومن ملف حقوق الإنسان فيها وقضايا أخرى، وعدم استجابة السعودية للمطالبات الأمريكية بزيادة كميات إنتاج الطاقة مما ساهم في رفع أسعار الطاقة عالمياً[1].

يضاف الى ذلك تحاول إيران استغلال الفراغ الروسي – الغربي في منطقة آسيا الوسطى بسبب الحرب الأوكرانية وتقليل تركيز روسيا والغرب على هذه المنطقة بهدف تعزيز نفوذها وبناء عمق استراتيجي في الإقليم يخدم مصالحها، من خلال إحياء مشروع السكك الحديدية الذي من شأنه أن يربط منطقة هرات الافغانية بمنطقة بخاف في شمال شرق إيران قبل توسيعه لربط خمس دول في آسيا الوسطى(أوزبكستان وتركمانستان وكازاخستان وطاجكستان وقيرغيزستان)، ويعد المشروع جزءا من خط سكة حديدية مقترحة تربط خمس دول. وتبلغ تكلفته ملياري دولار. ويمتد على ألفي كيلومتر من الصين عبر قيرغيزستان وطاجيكستان وأفغانستان وإيران. ويُعرف باسم "رواق الأمم الخمس " للسكك الحديدية(انظر الخارطة رقم (1)) أو "ممر سكة حديد الدول الخمس" [2].إذ تدرك إيران أهمية منطقة آسيا الوسطى الجيوسياسية في ظل الاستراتيجيات التنافسية للفاعلين الدوليين والإقليمين، وبالتالي أن تعزيز حضورها في ساحات الفضاء الجغرافي بمنطقة آسيا الوسطى يؤهلها للعب دور مهماً في توسيع نشاطها الاقتصادي في سياق مواجهة الضغوط الغربية .

خارطة (1)

مسار مشروع رواق الأمم الخمس للسكك الحديدية

[1]" نتائج محدودة: أبعاد زيارة الرئيس الإيراني إلى موسكو في هذا التوقيت" ، **مصدر سابق** .

[2]"إيران تستثمر الفراغ الروسي – الغربي في آسيا الوسطى" ، **صحيفة العرب اللندنية** ، العدد (12391)، (2022/4/18)،ص1.

المصدر : "رواق الأمم الخمس للسكك الحديدية"، موقع المعرفة ، شوهد في **2022/5/4** ، في : https://www.marefa.org

المحور الثالث : إعادة صياغة مقاربة العلاقات الإيرانية الروسية

مما لا شك فيه أن هنالك مواقف مشتركة بين إيران وروسيا في علاقاتهما مع الولايات المتحدة والدول الغربية، والتي اتسمت بالتنافس والصراع في عدة مجلات جيوسياسية حيوية في المنطقة تدفعهما إلى مزيد من التعاون والتفاعل في المواقف وبالتحديد بعد الحرب الروسية الأوكرانية، وعلى أساس ذلك عمدت إيران إلى تطوير تعاونها مع روسيا وتعزيز موقعها في مواجهة التحديات الغربية.

وبناء على ذلك تتطلع إيران من الناحية الاستراتيجية إلى استغلال التطورات الجارية بنهج أكثر واقعية وبرغماتية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية كاستجابة للمتغيرات الجيوسياسية الجديدة في المنطقة، وبهذا الإطار تسعى إيران إلى التوقيع على اتفاقية الشراكة التجارية والعسكرية بين إيران وروسيا، وهو ما يعني إطلاق حزمة كبرى من المشاريع الحيوية بينهما في مجالات الطاقة والنقل والسكك الحديدية والسلاح، والأهم ضمان موقف موسكو لصالح طهران في مفاوضات فيينا، ولعل هذا ما يفسر تأكيد وزير الخارجية الروسي، (سيرجي لافروف–Sergey Lavrov)، خلال اتصال هاتفي مع وزير الخارجية الإيراني، (حسين أمير عبد اللهيان)، في شباط/ فبراير عام (2022) ، أن موسكو دعمت دائماً موقف إيران في فيينا[1].

وتماشيا مع ما تم ذكره قام الرئيس الإيراني(إبراهيم رئيسي)، في 19 كانون الثاني / يناير في العام (2022)، بزيارة إلى العاصمة الروسية موسكو، التقى خلالها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، كان للبعد الاقتصادي حضوراً قوياً في تلك الزيارة، حيث صرّح الرئيس الإيراني قبيل مغادرته إلى موسكو، "أن زيارته إلى روسيا قد تصبح نقطة تحول في العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية بين روسيا وإيران". وارتفع ميزان التبادل التجاري بين البلدين من 1.74 مليار دولار عام (2018) إلى ملياري دولار في عام (2019)، كما نمت التجارة البينية بنحو 40% خلال النصف الأول من عام (2021) مقارنة بالفترة نفسها من عام (2020)[2].

علاوة على ذلك تسعى إيران لتعزيز تعاونها العسكري مع الجانب الروسي، حيث صرح رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية، اللواء (محمد باقري)، إن هذا التعاون العسكري "سيأخذ نطاقاً أوسع" ، وفي المقابل، كشفت روسيا عن إجراء مناورات بحرية بين إيران وروسيا والصين، في 21 كانون

---

[1] خورشيد دلي، "مكاسب مُقيّدة: هل تصبح إيران "الرابح الأكبر" من أزمة أوكرانيا"، **مركز المستقل للأبحاث والدراسات المتقدمة** ، 2022/3/3، شوهد في 2022/4/8، في: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7130

[2] " نتائج محدودة: أبعاد زيارة الرئيس الإيراني إلى موسكو في هذا التوقيت" ، **مصدر سابق** .

الثاني / يناير في العام (2020)، في المحيط الهندي، وهي ثالث مناورة بحرية بين الدول الثلاث، وهو ما تسعى إيران لاستغلاله لإيصال رسائل للغرب بأن لديها حلفاء يمكن أن تستند إليهم في حالة تصاعد التوتر العسكري مع الولايات المتحدة [1].

ومن هنا يمكننا القول لقد وجدت إيران في الحرب الروسية الأوكرانية وما يصاحبها من أبعاد جيوسياسية، تمثل معادلة حوافز استراتيجية يمكن من خلالها أن تعزز تموضعها الاستراتيجي في المنطقة، فضلاً عن ذلك القدرة على التحوط لمواجهة التحديات ذات الأبعاد المتعددة، وأهمها:

أولاً: العامل الأمني: الذي يتمثل بالمخاطر التي تترتب على تحرّكات دول الناتو على دول آسيا وأوروبا، وهو ما عبر عنه سعيد خطيب زاده بقوله: "أدى استمرار الإجراءات الاستفزازية من قبل الناتو إلى وضعٍ تبدو فيه منطقة أوراسيا على وشك الدخول في أزمة شاملة".

ثانياً: المفاوضات النووية في فيينا حالياً مع الخمسة زائد واحد، واعتماد إيران في المفاوضات مبدأ حل المشاكل مع جيرانها، ورغبتها في اعتماد هذه التجربة وتعميمها.

ثالثاً: الظروف الراهنة في إيران، لا سيما الاقتصادية، فهي تشهد تعافياً تدريجياً، ولكنها ليست بصدد إقحام نفسها بمخاطر مجهولة الأمد والتكاليف.

رابعاً: وجود روسيا في عضوية مجلس الأمن، الأمر الذي يمنحها حق النقض الفيتو، في ظل وجود الحليف الصيني الذي لا يتحرّك إلا إذا بلغت الأمور مبلغاً حرجاً، بدليل اتفاق الغاز والنفط الأخير مع روسيا والغاز اقتصادها وبين اندلاع العملية العسكرية في أوكرانيا[2].

وعليه يمكن القول دفعت تلك التطورات المصاحبة للحرب الروسية الأوكرانية وما يطبعها من مخاوف مشتركة بين إيران وروسيا من حيث أبعادها لإعادة التموضع الإقليمي مظهرين قدر عال من التناسق لتحقيق التوازن مع الأطراف الأخرى وصياغة تفاعلات جديدة في المنطقة تمنح إيران قدرة على المناورة في سياستها الخارجية تجاه بلدان المنطقة، فضلاً عن حماية مصالحها ونفوذها.

---

[1] المصدر نفسه .

[2] ساعود جمال ساعود ، **مصدر سابق** .

الخاتمة

وفي ضوء ما تقدم يمكننا القول كشف الحرب الروسية الأوكرانية عن معادلة جديدة تبرز المحاولات الروسية بفرض رؤاها الاستراتيجية، لمواجهة التطورات الجيوسياسية في محيطها لمنع التوسع الغربي في جوارها الجغرافي القريب وتقويضه ، وبناء عليه دفعت هذه العوامل إيران أن لا تكون بمعزل عن هذه التحولات الجيوسياسية، حيث تشكل فرصة يمكن الاستفادة منها في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، بتبني نهج تعاوني مع روسيا من خلال مبادراتها الخاصة بعقد اتفاقيات استراتيجية معها في مجالات مختلفة(اقتصادية وعسكرية وأمنية وثقافية)، بما اتخذته إيران من خطوات في مساعيها الدبلوماسية المنفتحة على توسعة العلاقات بين البلدين، ومن ناحية أخرى من الممكن أن يعرقل الدعم الروسي لإيران كحاجة استراتيجية اي ميزة تحاول أن تكتسبها الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة على حساب مصالحها الحيوية، وتوفر لها القدرة على مواجهة تلك التحديات والتهديدات الإقليمية.

قائمة المراجع

-البرن كورشاد زنكين ، "الياس توبساكال ، تقاطع العلاقات التركية الروسية : المواءمة الذكية والتنافس المرن" ، **مجلة رؤية تركية** ، العدد(1)،(2022).

-جلال خشيب ،"الجيوبوليتيك في القرن الحادي والعشرين : انتصار الجغرافيا وعودة عالم ثيوسيديدس"،**المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد (4)،(2021).

-سهاد اسماعيل خليل ،"حدود القوة وتوازن المصالح : تحليل مجالات تأثير القوى التعديلية في نظام الهيمنة"، **مجلة المعهد** ، العدد (8) ،(2022).

-عصام عبد الشافي، "الحرب الروسية – الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي"، **مجلة لباب** ، العدد(14)، (2022).

-واثق السعدون ، تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على منطقة الشرق الأوسط: التحديات والفرص، مركز دراسات الشرق الأوسط ، 12 /3/ 2022 ، شوهد في 2022/4/12، في: https://orsam.org.tr/ar/rusya-ukrayna-savasinin-ortadoguya-etkileri-zor

-ماري ماهر، إعادة الاصطفاف... التوجهات التركية الجديدة في الشرق الأوسط ، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ، 2022/3/13 ، شوهد في 2022/4/13 ، في : https://ecss.com.eg/18816/?fbclid=IwAR2A2KoCGyuOq9f4gdZD0jLWYt

-خورشيد دلي ،"مكاسب مُقيّدة: هل تصبح إيران "الرابح الأكبر" من أزمة أوكرانيا"، **مركز المستقل للأبحاث والدراسات المتقدمة** ، 2022/3/3، شوهد في 2022/4/8، في: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7130

-ساعود جمال ساعود ، "ما العوامل الحاكمة للموقف الإيراني من العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا" ، **موقع الميادين** ، 2022/3/26، شوهد في 2022/4/28، في :https://www.almayadeen.net/Blog

-علي عاطف ،"مكاسب داخلية: الموقف الايراني من الحرب الروسية الأوكرانية"، **أضواء للبحوث والدراسات** ، 2 /4/ 2022 ، شوهد في 2022/4/28 ، في :https://adhwaa.net

-باسل حفار،"الأزمة الأوكرانية وتموضعات الفاعلين والتبعات على سورية"، **أدراك للدراسات والاستشارات** ، 2022/3/1 ، شوهد في 2022/4/11، في : https://idraksy.net/ukrainian-crisis-positions-of-actors-consequences

-"نتائج محدودة: أبعاد زيارة الرئيس الإيراني إلى موسكو في هذا التوقيت" ، مركز المستقبل **للأبحاث والدراسات المتقدمة** ، 24 /2022/1 ، شوهد في 2022/5/2، في: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7033

-خورشيد دلي ، "مكاسب مُقيّدة: هل تصبح إيران "الرابح الأكبر" من أزمة أوكرانيا" ، **مركز المستقل للأبحاث والدراسات المتقدمة** ، 2022/3/3، شوهد في 2022/4/8، في: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7130

تقدير موقف:

قمة النقب السداسية : هل تتمكن تل أبيب من إقامة حلف عربي ضد إيران؟

د. حمدي سيد محمد محمود

باحث أكاديمي

المستخلص:

توجز هذه المقالة البحثية سعى إسرائيل لضمان تفوقها العسكري والأمني في المنطقة، من خلال استضافتها لقمة عربية إسرائيلية أمريكية بصحراء النقب في غياب الجانب الفلسطيني، ومحاولة البحث عن بدائل أمنية تواجه مشكلة تقليص القوات العسكرية الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط، من خلال إبرام اتفاقيات أمنية لبناء قاعدة عسكرية بحرية إسرائيلية في مملكة البحرين كنقطة انطلاق لتوجيه أي ضربات محتملة لإيران، كما تبرز المقالة الظروف الصعبة التي وضعت أمريكا والاتحاد الأوربي في مواجهة غير مباشرة مع نظام بوتين في روسيا بسبب حربه على أوكرانيا، وتأثير ذلك على قمة النقب، وتطرقت المقالة للأسباب التي جعلت مصر تشارك في هذه القمة وعلى رأسها أمن الخليج العربي الذي يرتبط بمنظومة الأمن القومي المصري، وتطورات الملف النووي الإيراني، ثم تعرضت المقالة لفكرة عدم وجود أي عوائق أمام التطبيع بكل أشكاله السياسية والاقتصادية والأمنية وحتى الثقافية مع إسرائيل، رغم استمرار الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والانتهاك الصارخ والاعتداءات المتكررة على الشعب الفلسطيني. وتنتهي المقالة إلى خلاصة مفادها أن مسعى إسرائيل ومن خلفها الدول التي قامت بالتطبيع معها لإقامة تحالف لمواجهة المد الإيراني في المنطقة سينتهي إلى الفشل الذريع، بسبب الرفض القاطع من كل الجماهير العربية من الخليج للمحيط للتطبيع تحت أي مسمى، يضاف إلى ذلك أن إسرائيل النووية لن تمثل لها إيران تهديدًا حقيقيًا كما تروج هي لذلك.

الكلمات المفتاحية: إسرائيل، إيران، قمة النقب، أمن الخليج العربي، التطبيع .

Negev Six-Party Summit: Can Tel Aviv establish an Arab alliance against Iran?

Dr. Hamdy S. M. Mahmoud

Academic researcher

Abstract:

This research article summarizes Israel's endeavor to ensure its military and security superiority in the region, by hosting an Arab-Israeli-American summit in the Negev desert in the absence of the Palestinian side, and trying to search for security alternatives facing the problem of reducing US military forces in the Middle East, by concluding security agreements to build a military base An Israeli navy in the Kingdom of Bahrain as a starting point for any possible strikes on Iran. The article also highlights the difficult circumstances that put America and the European Union in an indirect confrontation with Putin's regime in Russia because of its war on Ukraine, and its impact on the Negev summit, and the article touched on the reasons that made Egypt participate At this summit, on top of which is the security of the Arab Gulf, which is linked to the Egyptian national security system, and the developments of the Iranian nuclear file, then the article was exposed to the idea that there are no obstacles to normalization in all its political, economic, security and even cultural forms with Israel, despite the continued Israeli occupation of the Palestinian territories and the flagrant violation and repeated attacks on the Palestinian people.

The article ends with the conclusion that the endeavor of Israel and the countries behind it that have normalized with it to establish an alliance to confront the Iranian tide in the region will end in abject failure, due to the unequivocal refusal of all the Arab masses from the Gulf to the ocean to normalize under any name, in addition to that, a nuclear Israel will not represent Iran has a real threat as it promotes it.

Keywords: Israel, Iran, the Negev summit, the security of the Arab Gulf, normalization.

مقدمة:

عقدت قمة النقب اجتماعاتها داخل منزل أول رئيس وزراء لدولة الاحتلال بعدما تحول إلى فندق، وعلى بعد أمتار قليلة من مقبرته، وهو ما يعكس دلالة رمزية واضحة بشأن التسليم بوجود دولة الاحتلال بشكل رسمي، والاعتراف بانتهاكاتها بحقّ الشعب الفلسطيني والتقرير بكافة سياساته، كما أن الاهتمام بهذه القمة من طرف من الإعلام الإسرائيلي وبعض الإعلام العربي، يعكس رغبة مكبوتة لدى شركاء تل أبيب الخليجيين في الاعتراف رسميًّا بـ"إسرائيل" ودورها الإقليمي والدولي، بعد سنوات من الغموض المخيِّم على الموقف الرسمي العربي إزاء فكرة الاعتراف بتل أبيب، و ما في الأمر من خطورة تتجسد في تجريف القضية الفلسطينية والسير على جثث وأشلاء أبنائها في أحد أبرز محاورها وهو عدم الاعتراف بشرعية هذا الكيان الغاصب، وممّا لا شكّ فيه أن الحكومة الإسرائيلية تعي تلك الدلالات جيدًا، كذلك المشاركين في القمة، حتى إن لم يعترفوا بذلك بشكل علني، والتي يبدو أنهم قاموا بحذف القضية الفلسطينية من قائمة أولوياتهم.

قمة عربية إسرائيلية في غياب الجانب الفلسطيني

تعد قمة النقب هي أول قمة تتمكن من خلالها إسرائيل استضافة هذا العدد من كبار المسئولين العرب، وتحمل هذه القمة العديد من الدلالات والمعاني والتي تتمثل في نجاح الدبلوماسية الإسرائيلية كسابقة أولى لها في استضافة قمة على مستوى وزاري يشارك فيها 4 وزراء خارجية عرب دفعة واحدة، في صحراء النقب المحتلة عام 1948. كما تعطي قمة النقب إشارة من الولايات المتحدة إلى روسيا وإيران والصين بأنها قادرة على جمع حلفائها في الشرق الأوسط سواء العرب أو إسرائيل، كما تشير هذه القمة كذلك للدعم الأمريكي الكبير الذي تقدمه لإسرائيل من خلال هذه القمة للقيام بأدوار مهمة على الصعيد الإقليمي والدولي مستقبلاً.

ومن اللافت للنظر غياب الملف الفلسطيني عن هذه القمة. صحيح أننا أمام حدث يحمل معطيات تتجاوز الساحة الفلسطينية إلى ما يشبه التحالف الإقليمي مع الاحتلال، لكن هذا الوجود العربي الأحادي الجانب بعيدًا عن الجانب الفلسطيني يمثل جائزة ثمينة للكيان المحتل تتيح له إمكانية القفز على القضية الفلسطينية ، والشروع في تطوير علاقات طبيعية مع الدول العربية، مما يجعل قمة النقب دليلاً جديداً على "دقة" هذا التصور الإسرائيلي.

البدائل الأمنية في ظل تقليص الوجود العسكري الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط

التحول الاستراتيجي للوجود الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط بعد عقدين من الزمن يشيرإلى حدوث تغير في مفاهيم الصراع والمصالح وهذا يمكن قياسه من جانبين:

الجانب الأول: سعي دول المنطقة إلى التحالف أو تشكيل محاور جديدة تحميها من الخطر الإيراني كما رُوج له أمريكيا وإسرائيليا. وبالتالي فإن الانسحاب الأمريكي وإن كان غير مكتملاً حتى اللحظة فإنه يدفع بهذه الدول للبحث عن بديل أمني، وهذا ربما يفسر توقيع البحرين لاتفاقية عسكرية مع إسرائيلية عقب زيارة وزير الحرب الإسرائيلي بيني غانتس، وإقامة قاعدة عسكرية إسرائيلية في المغرب بعد توقيع اتفاقية التطبيع معها هي الأخرى.

الجانب الثاني: فيتحدد في سعي إسرائيل لتشكيل قواعد عسكرية وأمنية قريبة من طهران لمنعها من استكمال مشروعها النووي، فإسرائيل لم تنفك من استهداف البرنامج النووي الإيراني بشتى الوسائل والطرق، وما كشف عنه من الاتفاق الأمني الذي وقع ما بين إسرائيل والبحرين تخصيص ميناء بحري في البحرين بهدف تحويله لقاعدة عسكرية بحرية إسرائيلية من شأنها أن تكون نقطة الانطلاق لتوجيه ضربات محتملة لإيران.

القمة السداسية بالنقب في سياق الأزمة الروسية مع الغرب

على مدار يومين بداية من الأحد 27 مارس/آذار/2022 إلى الاثنين 28 من الشهر نفسه عقدت أعمال القمة السداسية التي شارك فيها 4 وزراء خارجية عرب، بالإضافة لوزيري خارجية إسرائيل وأمريكا، في مستوطنة سديه بوكير الزراعية في صحراء النقب، حيث جاءت القمة في لحظة بالغة الدقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي تنخرط في مواجهة غير مباشرة مع نظام بوتين في روسيا، لذا فقد كانت الملفات الأكثر جوهرية بالنسبة لواشنطن هي حض الأطراف الخمسة الأخرى على سياسة أكثر تشددًا تجاه موسكو، خاصة أنهم جميعًا اتخذوا خطوات مخالفة للخطة الأمريكية الغربية بعزل روسيا دوليًّا، حيث امتنعوا عن الانخراط في أي عقوبات سياسية أو اقتصادية ضد روسيا، بل رفضت الإمارات التصويت ضدها في مجلس الأمن، في أول إعلان عن اختلاف التوجهات بين دول المنطقة والولايات المتحدة.

أسباب مشاركة مصر في قمة النقب:

تعد مصر العامل الأساسي المشترك في كل اللقاءات بين العالم العربي وإسرائيل، حيث أنها صاحبة السبق في توقيع اتفاقيات سلام وإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، كما أن طبيعة العلاقة التي تربط مصر بمجلس التعاون الخليجي، وخاصة دولة الإمارات التي دعمت النظام المصري القائم منذ

3/7/2022 سبب له وجاهته في مشاركة مصر بهذه القمة، ويضاف إلى ذلك موقف مصر المتحفظ من النشاط الإيراني في مياه الخليج، فالقاهرة لديها مخاوف لارتباط أمن الخليج العربي بمنظومة الأمن القومي المصري، كما تسعى مصر لمواجهة التهديدات الجوية والبحرية والقرصنة في البحر الأحمر بسبب الصراع الدائر في اليمن، من خلال تشكيل آلية تعاون أمنية إقليمية تتصدى لتلك التهديدات، كما تراقب مصر بحذر تداعيات التغلغل الإيراني في المنطقة، و في ذات السياق تتابع مصر التوقعات بشأن التنازلات الأميركية لصالح إيران في مفاوضات الملف النووي لتحييدها حتى تستطيع التفرغ للمخاطر الروسية والصينية.

تصريحات متعارضة تسلط الضوء على حقيقة صادمة:

قال وزير الخارجية الإسرائيلي[1]، يائير لابيد، الذي نظم المؤتمر: «ما نقوم به هنا هو صنع التاريخ ـ بناء هيكل إقليمي جديد قائم على التقدم والتكنولوجيا والتسامح الديني والأمن والتعاون الاستخباراتى». وأضاف: «هذه البنية الجديدة، القدرات المشتركة التي نبنيها، ترهب وتردع أعداءنا المشتركين، وفى مقدمتهم إيران ووكلائها».

كما وصفت إيران قمة النقب بـ «مؤتمر الشر» و«خيانة لتطلعات الفلسطينيين فى الحرية». ونقلت وسائل إعلام إيرانية رسمية عن المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زاده، قوله إن «أى إجراءات لتطبيع العلاقات مع الإرهابيين الصهاينة ومحتلي القدس وإقامة علاقات معها هي طعنة في ظهر الشعب الفلسطيني».

وتلك الهرولة التي قام بها المطبعون مع دولة الكيان الصهيوني وضعت اليد على الحقيقة الصادمة التي أكدتها قمة النقب ومفادها أن عدم وجود حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني لم يعد عقبة أمام الشراكة مع إسرائيل، حتى لو كانت هذه الشراكة لا تزال تعارضها غالبية الشعوب العربية. و تتعارض تمامًا هذه المساعي التطبيعية مع مبادرة السلام العربية التي أطلقها الملك عبد الله ملك السعودية بين إسرائيل والفلسطينيين لإنشاء دولة فلسطينية على حدود 1967 وعودة اللاجئين والانسحاب من هضبة الجولان ، مقابل اعتراف وتطبيع العلاقات بين الدول العربية مع إسرائيل،. وقد تم الإعلان عن هذه المبادرة في القمة العربية في بيروت في عام 2002.وهذه المبادرة مثلت الحد الأدنى لتطلعات الشعب الفلسطيني لحل قضيته العادلة، رغم معارضة الكثيرين لها.

[1] https://www.nytimes.com/2022/03/28/world/middleeast/arab-israeli-summit.html

التطبيع الخليجي الإسرائيلي اختراق أم تصدي للمشروع الإيراني؟

تعيش منطقة الخليج وضعًا أمنيًا مستقرًا مقارنة بمحيطها الإقليمي الملتهب، منذ الثورة الإيرانية 1979 التي سعت إلى إعادة فرز المنطقة، مروراً بالحرب العراقية الإيرانية، ومِن بعدها غزو الكويت 1990، ثم الغزو الأمريكي للعراق 2003، إلى الأزمات التي تلت ثورات الربيع العربي ، فعلى الرغم من ذلك كله، ومقارنة بأوضاع المنطقة، استطاعت دول الخليج المحافظة على أمنها الداخلي، باستثناء الخلافات المحدودة التي تظهر بين حين وآخر، إضافة إلى ذلك ثمة مشاريع إقليمية متنافسة لها أهدافها في المنطقة، وتحاول توسيع دائرة نفوذها السياسي، ومنها المشروع الإيراني القائم على ثنائية الهيمنة القومية والمذهبية، والذي يستخدم كل ما لديه من أدوات للتمدد والانتشار، ويسعى إلى تسهيل ودعم ارتباط المجموعات الشيعية في المنطقة بنظام الملالي في إيران، وتمكينها سياسيًا وفكريًا، وإعادة تشكيل النظام الدولي على أساس التعددية القطبية، و تسعى إيران من خلال ذلك إلى احتواء العالم الإسلامي وبناء مجالها الحيوي، مستغلة الضعف السياسي الداخلي، وغياب المشاريع العربية الكبرى.

وهذا الأمر سمح للمشاريع الخارجية بالتمدد، وأتاح الفرصة للتسويق للكيان الإسرائيلي بوصفه مدافعًا عن هذه الأنظمة العربية، دون وعي بأهدافه، التي يسعى من خلالها إلى تمكين العقل اليهودي سياسيًا وعسكريًا، والريادة في الجانب الاقتصادي،ويُصَدِّر نفسه على أنه مشروع مواز للمشروع الإيراني في معادلة الصراع الحالية، وهذا ما دعا بعض الدول الخليجية للتقارب معه، وكان أبرز تجليات هذا التقارب إعلان الإمارات والبحرين التطبيع مع هذا الكيان.

من التطبيع مع الحكومات إلى التطبيع مع الشعوب:[1]

1- يسعى الكيان الإسرائيلي إلى التطبيع الشامل مركزاً على خيار التطبيع مع الشعوب بعد تطبيع الحكومات، ويرى أن أفضل طريقة لذلك هي خلق علاقة مباشرة مع المواطن العربي، كما الواقع الحالي، لكن ثمة استعصاء في المغرب والسودان، ومحاولة سيطرة في الإمارات والبحرين، ومع هذا كله لا تزال أغلبية الشعوب العربية مدركة لأبعاد التطبيع ومآلاته، كما أن الكيان الإسرائيلي يدرك جيداً ما معنى تطبيع الشعوب، ويرى في ذلك عقبة يصعب تجاوزها على المدى القريب.

[1] https://fikercenter.com/2021/12/27/التطبيع-الخليجي/

2- كانت الموافقة على التطبيع سابقاً أو الدعوة إليه كنتيجة للسلام، أي إن كثيراً من الأنظمة كانت تشترط السلام أولاً شرطاً للتطبيع، بخلاف محاولات التطبيع الحالية فهي تصور للشعوب أنها تطبع من أجل السلام، وهذا يعني فقدان حتى ورقة التطبيع كضمان للسلام.

3- الإسرائيليون يرون في التطبيع تأييداً عربياً للفكرة الصهيونية القائمة على العنصرية وإلغاء الآخر، وهذا ما أشار إليه رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، بنيامين نتنياهو، في توصيفه لعملية التطبيع بأنها "عملية السلام مقابل القوة".

4- التطبيع الحالي أشبه بتحالف استراتيجي أكثر من كونه اتفاقاً سياسياً، والمطبعون الجدد يتصرفون وكأنه لم تكن هناك مشكلة مع الكيان الإسرائيلي تتعلق بتشريد شعب والاستيلاء على أرضه بالقوة.

5- لم تُلزم المؤسسات المصرية سابقاً الشعب المصري ومؤسساته المدنية بالتطبيع، وهذا الإجراء كان يقوي موقف الدولة المصرية في تفاوضها مع الكيان الإسرائيلي، لكن في الحالة المعاصرة تتسابق فيها مؤسسات المجتمع المدني، وخصوصاً ما يتعلق بالحالة الإماراتية، إلى القبول بالتطبيع، ما يعني ضياع كل الأوراق، وهي حالة تفتقد للفطنة السياسية والإدراك الاستراتيجي.لقد كان التطبيع سابقاً بالنسبة للكيان الإسرائيلي يركز على البحث عما يشرعن له البقاء، أما الآن فإن للتطبيع أهدافاً أعمق وأكبر من مجرد الشرعية، ويحمل في طياته أبعاداً مختلفة سياسية واقتصادية وثقافية.

وختامًا نرى أنه من المستبعد تمامًا تشكيل تحالف عربي إسرائيلي في مواجهة النفوذ الإيراني المتصاعد في المنطقة ، حيث يدرك النظام المصري تمامًا حالة الرفض الشعبي للتطبيع بكافة أشكاله مع الكيان الإسرائيلي، كما أن المشاركة المصرية في قمة النقب تمثلت في قراءة ما يدور في اللقاء، كما ترجع مشاركة المغرب في هذه القمة إلى المكايدة السياسية لإيران في ظل علاقات سيئة تسيطر على علاقاتها مع الرباط التي تتهم طهران بدعم جبهة "البوليساريو" الانفصالية. وعلى صعيد العلاقات الإسرائيلية الخليجية نجد أن هناك خطوات متسارعة من جانب الإمارات والبحرين في السير للنهاية تحت مظلة "اتفاقيات ابراهام"التي تم إبرامها بين إسرائيل وهاتين الدولتين، حيث زادت مخاوف دول الخليج بعد اندلاع ثورات الربيع العربي 2011 و رأت في إيران تهديدًا وجوديًّا لها، وتأتي هذه المخاوف في سياق التدخُّل الإيراني في الدول العربية، و محاولتها تعزيز نفوذها في العراق واليمن والبحرين والكويت، ورغبتها المعلنة في تغيير أنظمة الحكم في الخليج العربي، فاعتقدت دول الخليج العربي "بحسابات غير دقيقة" أنها تشارك إسرائيل الشعور بالخطر الوجودي القادم من إيران، وهذا ما يفسر السعي الحثيث لهذه الدول للتطبيع مع الكيان الإسرائيلي، الذي لن يوفر لها أي نوع من الحماية،

فالكيان الإسرائيلي يُبالغ في العداء لإيران لتحقيق مكاسب ذاتية لا تعود بأي نفع على الدول المُطبعة، التي لو أرادت لنفسها الأمن والحماية لدعمت قدرات الأمن القومي العربي المتراجعة بشكل واضح، للخروج به من حالة الضعف الراهنة، وفي هذه الحالة تستطيع مواجهة التهديدات الإيرانية، والتي من المتوقع زيادة وتيرتها عقب عقد الاتفاق النووي المرتقب مع واشنطن.

الموقف الإيراني من الحرب الروسية – الأوكرانية وأبعاده الإستراتيجية

م. د صفاء ابراهيم الموسوي

كلية القانون – جامعة المصطفى الأمين – العراق

الملخص:

تلخص الموقف الإيراني من الحرب الروسية على أوكرانيا في تفهمه للمخاوف الروسية الأمنية، وإدانته لسياسة الولايات المتحدة الأميركية والحكومات الغربية المتمثلة بتمدد حلف الناتو الى حدود روسيا ، ومحاولة أوكرانيا الإنضمام الى هذا الحلف، حيث إعتبرته ايران السبب الأساس لإستفزاز روسيا وشنها للحرب ، إلا أن ذلك لا يعني أن ايران تؤيد روسيا في إختيارها لنهج الحرب، بل هي دعت على لسان المرشد الأعلى الى وقف هذه الحرب واللجوء الى المفاوضات عبر الطرق الدبلوماسية، وقد تضمن الموقف الإيراني من الحرب حفاظا على التوازن في العلاقة بينها وبين روسيا من جهة، وبينها وبين الدول الغربية من جهة أخرى، خصوصا وأن الحرب قد جاءت في ظرف دقيق وحساس من اجراء المفاوضات الخاصة بالعودة للإتفاق النووي الإيراني مع دول (5+1) في فيينا.

الكلمات المفتاحية: روسيا ، أوكرانيا، ايران، الولايات المتحدة الأميركية، الناتو

The Iranian position on the Russian-Ukrainian war and its strategic dimensions

Dr. Safaa Ibrahim Al Mousawi

College of Law - Al-Mustafa Al-Amin University - Iraq

Abstract:

The Iranian position on the Russian war on Ukraine is summed up in its understanding of Russian security concerns, and its condemnation of the policy of the United States of America and Western governments represented in the extension of NATO to Russia's borders, and Ukraine's attempt to join this alliance, as Iran considered it the main reason for Russia's provocation and its launching of war, but this does not It means that Iran supports Russia in its choice of war approach. Rather, it called, on the lips of the Supreme Leader, to stop this war and resort to negotiations through diplomatic means. It included the Iranian position on the war in order to preserve the balance in the relationship between it and Russia on the one hand, and between it and the Western countries from On the other hand, especially since the war came at a

delicate and sensitive circumstance in the conduct of negotiations to return to the Iranian nuclear agreement with the 5+1 countries in Vienna.

Keywords: Russia, Ukraine, Iran, the United States of America, NATO

المقدمة:

عبرت إستراتيجية الأمن القومي الروسي الجديدة لعام 2021 والتي حلت محل الإستراتيجيات السابقة عن تحول في الأولويات الإستراتيجية الروسية، ففي إستراتيجية عام 2015 خصصت روسيا فقرة مفصلة لإشكالية علاقتها مع الناتو، ورفضها لتمدده شرقا وزيادة نشاطه العسكري، لكنها أبرزت إهتمامها بالحوار مع الإتحاد الأوربي والتنسيق معه بشأن عمليات التكامل في الجمهوريات السوفيتية السابقة. أما في إستراتيجية 2021 فقد أكدت ماورد في إستراتيجية 2015 من التحفظ الشديد على الناتو، لكنها لم تركز على الحوار مع الإتحاد الأوربي، بل تم تقديم مسودة معاهدة سلمت لممثل الولايات المتحدة في موسكو ، تضمنت طلب الحكومة الروسية من الحكومة الأميركية تقديم ضمانات بوقف توسع الناتو شرقا ووقف أنشطته العسكرية المتزايدة، وهو الأمر الذي لم تستجب له الولايات المتحدة ، لأسباب رسمتها مسبقا، دافعة بالأوضاع على الحود الروسية وخاصة في أوكرانيا الى مزيد من التصعيد المتوقع ، والذي إنتهى بالغزو الروسي للأراضي الأوكرانية.

وقد أطلقت هذه الحرب سلسلة تداعيات في المنطقة الأوربية تمثل أبرزها في أزمة الطاقة كون المنطقة تعتمد بصورة مباشرة على إمدادات الغاز الروسي، وعالميا متمثلة بتهديد الأمن الغذائي والطاقوي العالمي، فضلا عن مخاوف تمدد الحرب الى مناطق أخرى، أو حتى إحتمال نشوب حرب عالمية، وفي الشرق الأوسط كانت هناك تداعيات مهمة للحرب، لاسيما ما يتعلق بإيران وملفها النووي المطروح على مائدة المفاوضات في فيينا، ودول الخليج فيما يتعلق بملف الطاقة والأمن الغذائي.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في التعرف على الموقف الرسمي للقيادة الإيرانية من الحرب الروسية – الأوكرانية ، وتحليل هذا الموقف وأبعاده الإستراتيجية في الحفاظ على المصالح العليا القومية لإيران في المنطقة والعالم، ولاسيما ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني والمفاوضات الجارية بشأنه.

إشكالية البحث:

كان للسياسات التي إتبعتها الولايات المتحدة والدول الغربية في السماح بتمدد حلف الناتو شرقا والتدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة لروسيا الإتحادية وخاصة في أوكرانيا، فضلا عن عدم الإستجابة

لمطالب روسيا الرئيسة بإعطاء ضمانات اميركية بعدم تمدد الناتو من خلال انضمام أوكرانيا له مستقبلا، بالإضافة لأسباب أخرى، مما سبب في إندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية، والتي أطلقت سلسلة تداعيات أوربية وعالمية، ومنها موضوع البرنامج النووي الإيراني والذي يمر بمراحل مهمة عبر المفاوضات الجارية في فيينا مع دول (5+1).

ولغرض الإحاطة بموضوع الإشكالية، لابد لنا من الإجابة على الأسئلة الرئيسية للإشكالية، وهي:

1- ماهي الخلفية التاريخية للعلاقة بين روسيا وأوكرانيا؟

2- ماهي أسباب الحرب الروسية على أوكرانيا؟

3- ماهو الموقف الرسمي الإيراني من الحرب الروسية – الأوكرانية؟ وماهي أبعاده الإستراتيجية؟

فرضية البحث:

تمثل الموقف الرسمي الإيراني من الحرب الروسية – الأوكرانية في تفهمه للمخاوف الأمنية الروسية ، وفي إدانته لسياسات الولايات المتحدة والدول الغربية في تمدد الناتو شرقا وزيادة أنشطته العسكرية، لكنه دعا الى وقف الحرب واللجوء الى المفاوضات عبر الطرق الدبلوماسية، ويأتي الموقف الإيراني من الحرب منسجما مع مصالح إيران العليا ولاسيما ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني.

منهجية البحث:

إعتمد البحث المنهج الإستقرائي (الجزء الى الكل)، مع إعتماد عدد من المقتربات كالمقترب التأريخي والتحليلي والوصفي لغرض افحاطة بجميع التفاصيل الخاصة بالبحث.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث ، مع المقدمة والخاتمة.

المبحث الأول

روسيا واوكرانيا – خلفية تأريخية

ترتبط كل من روسيا واوكرانيا بجذور مشتركة تعود الى الدولة السلافية الأولى "**كييفان روس**" ، وهي الأمبراطورية التي أسسها **الفايكنغ** في القرن التاسع الميلادي، وبالنسبة لأوكرانيا بالتحديد فأن الواقع التأريخي لها معقد نوعما، فهو يمتد لأكثر من ألف عام وصاحبته الكثير من عمليات التغيير للحدود والشعوب والأديان. لذا فإن تأريخ وثقافة روسيا واوكرانيا متداخلان الى حد كبير ، فهما يشتركان في نفس الديانة المسيحية الأرثوذكسية، كذلك تتشابه لغتي البلدين، فضلا عن تشابه العادات والتقاليد والصفة الإجتماعية. وبالنسبة لدولة "**كييفان روس**" فقد إنقسم المؤرخون بشأن مؤسس هذه الدولة، ولكن الراجح أن القائد "**أولغ**" حاكم "**توفوغراد**" قام بضم "**كييف**" الى مملكته لأهميتها الجيواستراتيجية كونها تقع على نهر "**دنيبر**" ، وكذلك على طرق التجارة التي تطورت في القرن التاسع والعاشر، مما زاد من أهميتها[1].

وفي القرن العاشر ظهرت الأسرة الحاكمة "**روريك**"، وبدأت المرحلة الذهبية في عمر الدولة عند وصول "**فلاديمير العظيم**" الى العرش، وفي عام 988م تحول الى الديانة الأرثوذكسية ، ثم قام بفرضها على الشعب، وفي عهد الأمير "**ياروسلاف الحكيم**" 1019–1054م بلغت الدولة أوج ازدهارها، وكانت مدينة "**كييف**" مركزا سياسيا وثقافيا مهما في أوربا الشرقية، وفي منتصف القرن الرابع عشر تقريبا أحتلت بولندا ، ولاحقا الدولة المشتركة بين بولندا ودوقية لتوانيا العليا ، أغلب المساحات الغربية والشمالية من أوكرانيا الحالية، ثم أعقب ذلك بعد مرور قرابة القرن تمرد خانات شبه جزيرة القرم في عام 1441م على دولة مغول الشمال ، وقاموا بإحتلال معظم المساحات الجنوبية من أوكرانيا، وفي أواسط القرن السابع عشر، أسس القوازق دولة لهم في الجزء الغربي من أوكرانيا بعد القضاء على الحكم البولندي فيها، وسميت هذه الدولة بأسم "**هتمانات**" ، حيث يعتبر الأوكرانيون هذه الدولة بمثابة الأساس لدولة أوكرانيا الحديثة، وأصبحت دولة "**هتمانات**" فيما بعد في عام 1654م تحت الوصاية الروسية إستنادا الى إتفاقية "**بيرياسلافل**" بين كل من روسيا ودولة القوازق[2].

ومن هنا، فإن روسيا لم تنفك تذكر دائما بأن أوكرانيا ليست دولة مجاورة لها فحسب، بل هي جزء لا يتجزء من تأريخها وثقافتها ونسيجها الإجتماعي، لذا فقد أشار الرئيس "**بوتين**" في خطاب له قبل إنطلاق العمليات العسكرية الأخيرة في 24 شباط ضد أوكرانيا بأنها تأسست على يد البلاشفة، فبعد إنتصار الثورة

[1] روسيا واوكرانيا، تأريخ متشابك وقرون من الصراعات، متاح على الرابط الألكتروني: http://www.bbc.com
[2] نفس المصدر.

البلشفية عام 1917 "عمل **فلاديمير لينين** وأصدقاؤه ضد مصالح روسيا من خلال فصل جزء من أراضيها التاريخية وتمزيقها" ، فضلا عن قيام **ستالين** خلال الحرب العالمية الثانية بنقل ملكية بعض الأراضي التي كانت تعود ملكيتها سابقا الى كل من بولندا ورومانيا والمجر الى أوكرانيا، وفي عام 1954إقتطع **خروتشوف** شبه جزيرة القرم من روسيا ووهبها لأوكرانيا، وهكذا وبهذه الطريقة تشكلت أراضي أوكرانيا السوفيتية، وقد فسر **بوتين** اسباب ذلك برغبة البلاشفة في البقاء في السلطة بأي ثمن، حيث كانوا مقابل ذلك يستجيبون لمطالب ورغبات القوميين في البلاد[1].

[1] روسيا واوكرانيا، ما هي أسباب النزاع؟ ، متاح على الرابط الألكتروني: http://www.almayadeen.net (accessed) 27.4.2022

المبحث الثاني

أسباب الحرب الروسية على أوكرانيا

تعود أسباب الحرب الروسية على أوكرانيا الى عدد من الملفات والقضايا التي كانت نتاجا طبيعيا ومتوقعا لتفكك الإتحاد السوفيتي السابق، وقسم منها كانت تتم معالجنه بين الطرفين، لكن الجزء الأخطر منها نتاجا لتدخل خارجي أميركي غربي في تازيم العلاقة بين روسيا واوكرانيا لتحقيق أهداف الهيمنة الأميركية، ولعل أبرز هذه الملفات والقضايا التي تؤشر كأسباب أساسية للحرب هي[1]:

1- محاولة إنضمام أوكرانيا الى حلف شمال الأطلسي (الناتو).

2- محاولة أوكرانيا الإنضمام الى الإتحاد الأوربي.

3- إستعادة روسيا لشبه جزيرة القرم.

4- الوضع في إقليم الدونباس وأعلان جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين الإستقلال.

5- إعلان أوكرانيا نيتها إمتلاك السلاح النووي.

6- الوضع في البحر الأسود وتواجد الأساطيل الأميركية وقوات الناتو.

وتعد مسألة الإنضمام الى الناتو ، والشراكة مع الإتحاد الأوربي، وإمتلاك السلاح النووي، هي الملفات الأخطر ، حيث سعت أوكرانيا ومنذ عام 2014 ومن خلال العديد من الإجراءات الإقتصادية والسياسية والعسكرية وحتى الدينية (من خلال إنفصال الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية عن مرجعيتها الروسية) الى تحقيق هذه الأهداف.

الوضع الداخلي في أوكرانيا والجزء الشرقي منها : بدأ الصراع بين روسيا واوكرانيا بالتصاعد تزامنا مع إحتجاجات (الميدان الأوربي) والتي قام بها داعموا الإنضمام للإتحاد الأوربي من الأحزاب المعارضة للحكومة إحتجاجا على قرار رئيس الحكومة آنذاك (يانكوفيتش) بتاريخ 2013/11/21 بتعليق توقيع إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي بعد التشاور مع الرئيس الروسي بوتين ، وقد دعت المعارضة الى أن يكون الإحتجاج مفتوحا حتى تحقيق مطالبها في توقيع إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي، ولم تكن هذه الأحداث بالطبع عن التخطيط والتمويل الأميركي والتنفيذ عبر وسطاء محليين، فهي تأتي ضمم مسار الثورات المخملية التي تعدها وتدعمها الولايات المتحدة والقوى الغربية في دول العالم النامي، سواء في

[1] نفس المصدر.

أوريا الشرقية أو دول العالم العربي، وتهدف جميعها الى إسقاط الحكومات وتعديل الدستور والأتيان بحكومات تخدم المصالح الغربية عبر مسرحية ما يسمى بالإنتخابات المبكرة[1].

وعلى الرغم من توقيع إتفاقية بين الرئيس الأوكراني "يانكوفيتش" والمعارضة بوساطة أوربية روسية، إلا ان المعارضة لم تلتزم بها إذ تم الإستيلاء على مباني الحكومة بقوة السلاح عندما كان الرئيس الأوكراني ذاهبا لحضور مؤتمر خاركوف، وتم إقالته وإنهاء صلاحياته خلافا للدستور الأوكراني، وهو ماتسبب في تصاعد الإحتجاجات والعنف في المناطق الشرقية من أوكرانيا في دونيتسك ولوغانسك وخاركوف مطالبة بضمان حقوق المواطنين الناطقين باللغة الروسية وافعتراف بها كلغة ثانية في البلاد، مع إصلاح دستوري وإعتماد اللامركزية في الإدارة[2].

وفي 18 آذار من عام 2014، وفي عملية وصفتها روسيا بأنها (تصحيح لخطأ تأريخي) قامت بضم شبه جزيرة القرم اليها، أعقبها في الشهر اللاحق قيام مجاميع من سكان جنوب شرق أوكرانيا بالسيطرة على عدد من المباني الحكومية في مناطق دونيتسك ولوغانسك في خطوة مناهضة لسياسة الحكومة الجديدة في اوكرانيا، وهذا ما دفع الأخيرة لإتخاذ إجراءات مشددة ضدهم، مما أدى الى تصاعد مواجهات عسكرية بين الجانبين، أدى في نهاية المطاف الى الإعلان عن جمهورية لوغانسك الشعبية عام 2014، وتم إتخاذ قرار بإجراء إستفتاء لتقرير المصير، والذي أسفر عند إجراءه في الحادي عشر من آيار من نفس العام الى تصويت 89.7 لصالح تقرير المصير في دونيتسك، و 96.2 في لوغانسك، وهكذا تم الإعلان عن قيام الجمهوريتين الشعبيتين واعلان دستورهما بعد أيام معدودة[3].

ولكن ذلك لم ينه حالة الإقتتال مع القوات الأوكرانية التي لم تعترف بهما، واستمرت العمليات العسكرية وعمليات القصف للمناطق والمدن بإستخدام الطائرات والمركبات المدرعة الثقيلة، وهو مادعى الى تدخل أطراف دولية عام 2015 حيث تم عقد إجتماع بين كل من (روسيا واوكرانيا وفرنسا والمانيا) بهدف التوصل الى وقف فوري لإطلاق النار وتسوية الأزمة، وسميت الإتفاقية التي تم التوصل إليها بإتفاقية (مينسك الثانية) ، حيث نصت على وقف فوري لإطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة وتبادل الأسرى وإعتماد تسوية سياسية للوضع في منطقة دونباس[4].

---

[1] روسيا واوكرانيا، ما هي أسباب النزاع؟ ، م س ذ.
[2] نفس المصدر.
[3] علي مطر، الصراع الروسي – الأوكراني الغربي، الأسباب والسيناريوهات، متاح على الرابط: http://www.almayadeen.net (accessed) 27.4.2022.
[4] نفس المصدر.

توسع الناتو شرقا: تعهد الأميركيون عند توحيد شطري ألمانيا الى الإتحاد السوفيتي السابق بعدم التوسع شرقا بإتجاه الحدود لدول المعسكر الشرقي آنذاك (دول حلف وارشو)، ولكن الولايات المتحدة نكثت لاحقا بالإتفاق، وبدأ الناتو بالتوسع تدريجيا على مراحل الى أن وصل الى الحدود الروسية.

ويمكن ملاحظة مراحل هذا التمدد منذ تشكيل الحلف في أواخر أربيعينيات القرن الماضي، ولغاية عام 2022 حيث تعسكر قوات الحلف على حدود روسيا، يمكن ملاحظة ذلك التمدد الكبير من خلال عديد الدول التي إنضمت لهذا الحلف (لاحظ الخارطة رقم 1) في الصفحة الآتية، فقد كانت النواة الأولى لحلف شمال الأطلسي من الدول الموقعة على وثيقة إنشائه إثنتا عشر دولة فقط (الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وفرنسا وايطاليا والبرتغال وبلجيكا وهولندا والنرويج والدنمارك ولوكسمبورغ وآيسلندا)، وعلى طول السنوات السبعين الماضية إتسعت العضوية تدريجيا لتصل الى ثلاثين دولة في عام 2020، سبع وعشرون دولة منها أوربية، إضافة الى الولايات المتحدة وكندا واستراليا، ومن خلال هذه المسيرة في التمدد يمكن ملاحظة ثلاث مراحل زمنية متميزة[1]:

1- **عام 1955:** وهو العام الذي إنضمت فيه ألمانيا للناتو، حيث عد ذلك تحولا مهما في موازين القوى بين الشرق والغرب، إذ دفعت هذه الخطوة الإتحاد السوفيتي آنذاك والدول المتحالفة معه الى تشكيل حلف وارشو، أي أن ألمانيا التي تم تقاسمها بين الشرق والغرب إثر هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، قد إلتحق شطرها الغربي بحلف الناتو في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي ، ثم إلتحق بالحلف كليا بعد توحدها عام 1990.

2- **عام 1999:** في هذا العام إنضمت بولندا الى حلف شمال الأطلسي، وقد مثل هذا الإنضمام إشارة رمزية مهمة ، فبولندا كانت مهد ولادة حلف وارشو الذي تم حله بعد توحيد ألمانيا، لذا فقد إعتبرت بعد هذا الإنضمام قاعدة متقدمة للغرب في شرق أوربا، قامت بتأدية أدوار مهمة خلال أزمات مهمة، مثل أزمة اللاجئين على حدودها مع بيلاروسيا في 2021، وكذلك في دورها الحالي في الأزمة الروسية – الأوكرانية وفي تسهيلها لعمليات التسليح لأوكرانيا.

3- **عام 2004:** مثل إنضمام دول البلطيق الثلاث الصغيرة (ليتوانيا ولاتيفيا وإستونيا) ، فضلا عن أربع دول أخرى من أوربا الشرقية، تحولا خطيرا في مسيرة تمدد الحلف ، إذ أصبح الحلف في بعض المناطق على حدود روسيا المباشرة، وإذا قبل حلف الناتو طلب أوكرانيا وجورجيا، فإنه

[1] عز الدين عبد المولى، حلف شمال الأطلسي: تمدد مستمر وتكيف مع البيئات الإستراتيجية المتغيرة، متاح على الرابط: http://www.studies.aljazeera.net(accessed)6.5.2022

سيكون تطويقا عسكريا كاملا من قبل الناتو الى روسيا، وهذا ما ترفضه روسيا بالكامل وتطالب الحلف بتقديم ضمانات أمنية لعدم حصول ذلك.

ومن هذه الحقيقة ترى موسكو وحسب تقاريرها الرسمية أن كييف تسعى ومنذ وقت طويل للإنضمام الى حلف الناتو، فالوحدات العسكرية للحلف تتواجد دوما في الأراضي الأوكرانية بزعم إجراء مناورات، حيث تم في عام 2022 المصادقة على تشريع يسمح بدخول قوات البلدان الأخرى لأراضي أوكرانيا بهدف إجراء مناورات مشتركة، وهو ما إعتبرته روسيا تهديدا مباشرا لأمنها القومي[1].

إمتلاك السلاح النووي: صرح الرئيس الأوكراني الحالي **زيلينسكي** قبل مدة من إندلاع الحرب الروسية على اوكرانيا، على إعتزام بلاده لإمتلاك السلاح النووي، وان مسألة الحصول عليه ليست أكثر من مسألة وقت ، خصوصا مع وجود الدعم الغربي وإمتلاكها للتكنولوجيات النووية من عهد الإتحاد السوفيتي السابق. وقد صرح الرئيس الروسي **بوتين** بأنه في حال تم ذلك فإنه: "لايمكن الا أن نرد على هذا الخطر الحقيقي"[2].

إنفصال الكنيسة الأوكرانية: كانت الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية ومنذ مدة طويلة مرتبطة دينيا بالكنيسة الأرثوذكسية الروسية ، ولكن في 2018/12/16 أعلن الرئيس الأوكراني "**بيترو بورشينكو**" المدعوم أميركيا ، عن إنشاء كنيسة أرثوذكسية أوكرانية مستقلة عن الكنيسة الروسية، ويأتي ذلك طبعا بدفع سياسي – استخباراتي من الولايات المتحدة التي تحاول توظيف أوراقها داخل الجسم الأرثوذكسي لتشتيت الكنيسة وطمس هويتها في سياق إستهدافها لروسيا[3].

كل هذه الأمور وغيرها، تجعل من أوكرانيا بلدا مهما بالنسبة لروسيا فهي تعد مجالها الحيوي الأوربي الذي ترفض التخلي عنه، كما ترفض تحولها الى وصاية الغرب، وبالتالي فإن غياب أوكرانيا عن الطوق الروسي يمثل فجوة كبيرة في **جدار الأمن الإستراتيجي الروسي – الأوراسي**، ولاينبغي أيضا أن يفوتنا التذكير **بأهمية البحر الأسود** كأحد الأسباب المهمة التي أشعلت الحرب، لأن الناتو يعمل فيه الى جانب الأسطول الأميركي، وهو ما تعتبره روسيا تهديدا لها، حيث تعتبر روسيا البحر الأسود ممر مائي مهم بالنسبة لها الى البحر الأبيض المتوسط (عبر مضيق البسفور) والذي يتوسط ثلاث قارات هي أوربا وآسيا

[1] روسيا واوكرانيا، ما هي أسباب النزاع؟ ، م س ذ.
[2] روسيا واوكرانيا، ما هي أسباب النزاع؟ ، م س ذ.
[3] نفس المصدر.

وافريقيا ، وهو ممر تجاري عالمي تسعى روسيا للوصول إليه بسهولة لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية[1].

خارطة رقم (1): خارطة تمدد حلف الناتو

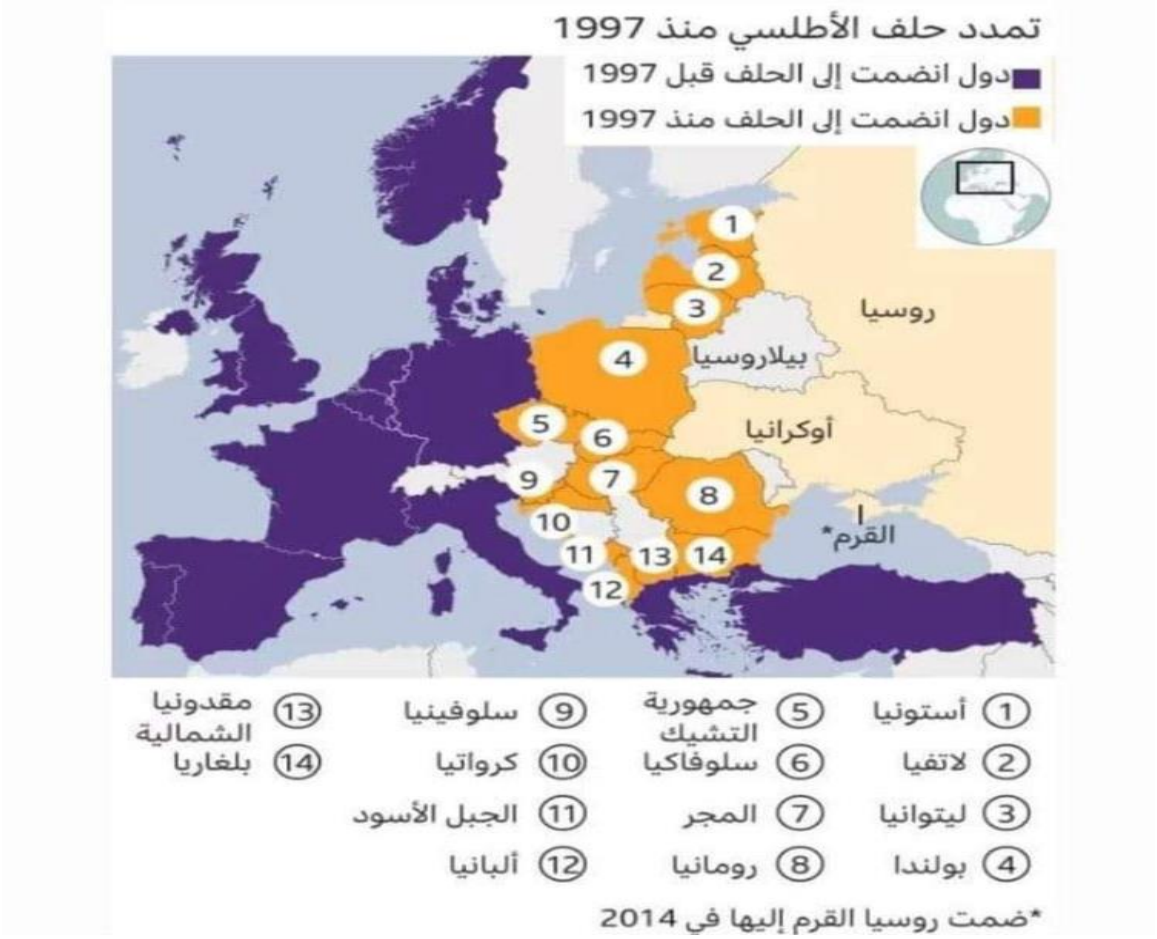

المصدر: http://www.almostakbalonline.com

المبحث الثالث

الموقف الإيراني من الحرب الروسية – الأوكرانية وأبعاده الإستراتيجية

ألقت الحرب الروسية على أوكرانيا بسلسلة من التداعيات المتنوعة على الصعيد العالمي، وكان من تداعياتها المهمة على الشرق الأوسط وقضاياه المختلفة هي التأثير في مسار المفاوضات القائمة في فيينا بشأن العودة للإتفاق حول الملف النووي الإيراني ، ففي الوقت الذي ادت فيه روسيا دور الوسيط في المفاوضات بين ايران والولايات المتحدة (بسبب منع المرشد الأعلى الدبلوماسيين افيرانيين من التفاوض

[1] علي مطر، الصراع الروسي – الأوكراني الغربي، الأسباب والسيناريوهات، م س ذ.

المباشر مع الولايات المتحدة) بشكل جيد وسلس أوحى بقرب التوصل الى إتفاق، لكن الضغوط الكبيرة التي تعرضت لها روسيا بعد شنها الحرب على أوكرانيا، دفعتها للتهديد ضمنا بالتخلي عن دعم مسار تيسير وتسهيل التوصل الى إتفاق ، وذلك تحقيقا لمصالحها الخاصة[1].

وحيث أن التوصل الى إتفاق نووي مع ايران يخدم المصالح الأميركية أكثر من مصلحة روسيا، حيث أن الأخيرة ليس لها قلق كبير (حسب قسم من المختصين) من وجود ايران نووية بالجوار، خاصة ومع عدم وجود تغير جوهري في طبيعة القيادتين الإيرانية والروسية، فإن تخوف روسيا من تقارب ايراني – اميركي يكاد يكون معدوما، وعلى العكس من ذلك ، فإن فرص تعزيز التحالف الإستراتيجي القائم بين روسيا وايران وزيادة الإعتماد المتبادل بينهما في ظل الأزمة الأخيرة ، تكاد أن تكون كبيرة ومتوقعة[2].

لذا من البديهي أن يكون موقف ايران من الحرب الروسية – الأوكرانية مستندا الى ماضي علاقاتها مع موسكو خلال العقود الماضيةمن جهة، والى علاقاتها المتوترة مع الولايات المتحدة والقوى الغربية من جهة أخرى، **وقد تبلور هذا الموقف بشكل واضح من البداية على أساس واضح ومعلن يتلخص (بالدعوة الى وقف الحرب، مع التأكيد على أهمية معالجة الأسباب الأساسية التي دعت الى إندلاعها وخاصة سياسات الولايات المتحدة والقوى الغربية وتدخلها بالشؤون الداخلية للدول)**، وقد ورد هذا الساس جليا في خطاب المرشد الأعلى عند نشوب الحرب ، حيث قال: "**نحن نؤيد وقف الحرب ، غير أنه لايمكن تخفيف حدة الأزمة الا إذا عرف السبب الجذري، ألا وهو السياسة الغربية**"، داعيا العالم الى إستلهام الدروس من أفغانستان وسوريا والعراق، متهما الغرب بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول عبر تغيير الأنظمة وتنصيب سياسيين موالين للغرب[3].

وجاءت ردود الأفعال الرسمية الأخرى للقيادة الإيرانية متفقة مع هذا التوجه، حيث ذكر الرئيس الإيراني **(رئيسي)** في إتصال هاتفي مع نظيره الروسي ما نصه "**إن توسع حلف الناتو شرقا يمثل تهديدا لأمن واستقرار الدول المستقلة**" ، وحذت وزارة الخارجية الإيرانية نفس النهج في تفسيرها لأسباب الأزمة وأنها "متجذرة في الناتو"، ولكنها دعت الى حلها بالوسائل الدبلوماسية السلمية[4].

---

[1] عمرو حمزاوي وآخرون، ما تعنيه الحرب الروسية في أوكرانيا لمنطقة الشرق الأوسط؟ ، متاح على الرابط: http://www.carnegie.mec.org (accessed) 27.4.2022

[2] نفس المصدر.

[3] هدى رؤوف، موقف ايران من الحرب الروسية في أوكرانيا، متاح على الرابط: http://www.independentarabia.com (accessed) 28.4.2022

[4] هدى رؤوف، نفس المصدر.

وعند التحليل الدقيق للموقف الإيراني، نجد أنه تضمن ثلاثة أبعاد رئيسية، ألا وهي[1]:

1- **عدم إدانة روسيا لشنها الحرب:** ويأتي هذا الموقف من القيادة الإيرانية (بحسب المختصين) نتيجة سببين: الأول: توخي ايران الحذر في علاقاتها مع الدول الأطراف في محادثات فيينا الخاصة بالعودة للإتفاق النووي وخاصة تلك القريبة من موقفها. والثاني: عدم تأزيم العلاقات الثنائية مع روسيا بسبب الأزمة الأوكرانية خصوصا مع استمرار العقوبات الأميركية على ايران.

2- **إدانة سياسة الولايات المتحدة والدول الغربية في تمدد حلف الناتو كسبب رئيسي للحرب:** تأتي هذه الأدانة من القيادة الإيرانية للأسباب الواقعية التي أشار لها البحث آنفا، فضلا عن موقفها المعروف سابقا من الولايات المتحدة والقوى الغربية والذي جاء نتيجة المواقف المعادية التي إنتهجتها هذه القوى دوما ضد ايران خاصة بعد الثورة الإسلامية في عام 1979.

3- **عدم دعم روسيا في إختيارها للحرب:** إمتنعت ايران رسميا عن دعم الموقف الروسي الذي إتخذ الحرب طريقا لحل المشاكل المتراكمة مع أوكرانيا، فهي لم تدعم الموقف الروسي أمام قرار الجمعية العامة للمم المتحدة الذي أدان الحرب الروسية على أوكرانيا، وعلى الرغم من تفهم ايران للموقف الروسي من خطر إنضمام اوكرانيا لحلف الناتو، إلا أنه من الممكن (حسب الطرح الإيراني) معلجة ذلك بالأساليب الدبلوماسية والسياسية دون اللجوء الى الحرب، إذ لايمكن لإيران تأييد الحرب وانتهاك سيادة دولة أخرى عسكريا، وهي لاتزال تحتفظ في ذاكرتها بمآسي الحرب العراقية – الإيرانية خلال الثمانينيات من القرن الماضي، ولأن مثل هذا التأييد (على فرض حصوله) سيكون شرعنة مستقبلية لأي عدوان قد يشن عليها أو على أي دولة أخرى في العالم من قبل دولة ثالثة.

ومن هنا، يمكن إستنتاج أن الموقف الإيراني من الحرب يصب في مصلحة ايران وأمنها القومي، فالموقف الحيادي يجنب ايران الدخول في مشادات روسية – غربية ليس في صالحها، فتغليب المصلحة الوطنية الإيرانية يأتي عبر موازنة السياسة الأميركية المعادية مع إقامة علاقات قوية مع الأقطاب الصاعدة في النظام العالمي دون أن يكون هناك تبني لسياساتها بالضرورة[2].

[1] حسن أحمديان، الملفات الإيرانية أمام تحديات الحرب الروسية على أوكرانيا، متاح على الرابط: http://www.studies.aljazeera.net (accessed) 28.4.2022

[2] نفس المصدر.

وعلى الصعيد الإيراني الداخلي، لم يخل الموقف الرسمي من الحرب من إنقسام في الرأي العام بين مؤيد ومعارض لهذا الموقف ، وكما هو الحال مع أي قضية أخرى، فالفريق المؤيد يرى بأن ايران اليوم هي ليست ايران الأمس، وإنها قوية اليوم بما يكفي للحفاظ على نفسها كقوة إقليمية يحسب لها ألف حساب، فضلا عن أن التحولات المتوقعة مستقبلا في النظام العالمي من نظام أحادي القطبية الى نظام متعدد الأقطاب، يعتبر فرصة تأريخية لقيام ايران بدور مناورة أكبر لترسيخ موقعها في المنطقة والعالم، أما الفريق المعارض، فهو يجد أن الموقف الإيراني ربما يضر بمصالحها الوطنية على المدى القريب وأهمها التوصل الى إتفاق نووي عادل ودائم مع القوى الكبرى (خمسة +1)، فضلا عن أن روسيا شأنها شأن الدول الكبرى الأخرى ، تضع مصالحها قبل مصالح الغير، وهي دولة تسعى للهيمنة وبسط النفوذ، ولايمكن للإيرانيين تناسي مطامعها في بلادهم خلال القرون الماضية[1].

وعلى أساس الموقف الإيراني الرسمي المتخذ من الحرب الروسية – الأوكرانية يمكن تلخيص أهم الفرص والتحديات المرتبطة بهذا الموقف، من خلال الجدول رقم (1) في الصفحة الآتية[2].

ولم يشكل الموقف الإيراني من الحرب إنقساما داخليا فحسب، بل أن هناك قسم من مراكز الدراسات والمحللين السياسيين في الخارج ذهبوا الى فرضية تأييد الموقف الإيراني الرسمي للموقف الروسي، وفسروا إتصال الرئيس الإيراني مع الرئيس الروسي عند بدء الحرب، وتصريحات وزير الخارجية الإيراني وغيره من المسؤولين الإيرانيين بأنها تأييد للموقف الروسي، ففي مقال للصحفي (كوروش زيباري) نشر في موقع الفورين بولسي ، تحت عنوان (في دعمها لروسيا، ايران تقف في الجانب الخطأ من التأريخ)، استنتج الكاتب أن الإتصالات والتصريحات الإيرانية الرسمية هي تأييد للموقف الروسي من إعلان الحرب، ولعل ذلك يعكس بالتأكيد موقف الجهات التي تدعم هذه المراكز أو الصحف سياسيا وفكريا، أكثر من كونها جهات تبحث عن الحقيقة، وبالمقابل ذهب قسم آخر من الآراء على المستوى الخارجي الى تفهم الموقف الإيراني كونها تبنت مواقف قريبة أو مشابهة من الحرب الروسية على اوكرانيا، كما هو الحال في الموقف الصيني أو الهندي أو غيرها من القوى الصاعدة أو المحايدة[3].

ولعل مايؤيد عدم تماهي الموقف الإيراني الرسمي تماما مع المواقف الروسية، فإنه بالرغم من التقارب بين الجانبين في ملفات عديدة ، إلا أنهم يختلفون في ملفات أخرى في الساحة الدولية بحسب

[1] مسعود الزاهد، ايران: لتستفيد روسيا من تجربتنا في الإلتفاف على العقوبات، متاح على الرابط: http://www.alarabiya.net (accessed) 29.4.2022

[2] تقدير موقف، الهجوم الروسي على اوكرانيا وتداعياته على الخليج وايران، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2022، ص ص18-19.

[3] Kourosh Ziabari, In Backing Russia on Ukraine, Iran is on the wrong side of history, Shared on: foreignpolicy.com, (accessed) 29.4.2022

إختلاف الرؤى والمصالح، **فطبيعة المواقف التي يلتقي فيها الجانبان على سبيل المثال** هي رؤيتها لطبيعة مستقبل النظام الدولي ورفض استمرار القطبية الأحادية ، فضلا عن رفض التدخل الذي تمارسه الولايات المتحدة والقوى الغربية في الشؤون الداخلية للدول، وأهمية الشراكة الإستراتيجية بين الجانبين ، ولعل ذلك ما يمكن تلمسه في الرسائل المباشرة التي أراد الرئيس الإيراني (رئيسي) من إيصالها للولايات المتحدة وحلفاؤها خلال زيارته لموسكو في 2022/1/19 ومحادثاته مع الرئيس الروسي بوتين، ولعل من أبرزها[1]:

جدول رقم (1)

أهم الفرص والتحديات المرتبطة بالموقف الإيراني من الحرب الروسية – الأوكرانية

ت	الفرص	التحديات
1	إن فرض العقوبات الغربية على روسيا يجعلها في وضع مشابه للإقتصاد الإيراني، مما يعزز من زيادة فرص التبادل التجاري بينهما بعيدا عن هيمنة الدولار، حيث بلغ مستوى التبادل التجاري بين الجانبين في عام 2021 حوالي أربعة مليار دولار.	أن تغير روسيا من مسارها الداعم لإعادة الإتفاق النووي في مفاوضات فيينا لإستخدامها كورقة ضغط ضد الولايات المتحدة والدول الغربية.
2	إن أي تقليص أو إستغناء عن صادرات الطاقة الروسية، يمكن أن تستفيد منه ايران كبديل محتمل (الى جانب قطر) كأحد الموردين المهمين للغاز الى أوربا، خاصة مع توقع قرب التوصل لإتفاق نووي ورفع العقوبات عنها.	الموقف الأميركي من الحرب الروسية – الأوكرانية ، وترددها في دعم الحكومة الأوكرانية أمام الغزو الروسين جعل حلفاء الولايات المتحدة في العالم وخاصة في الشرق الأوسط يعيدون حساباتهم تجاهها مستقبلا.
3	إن تسريع الإصطفافات بين المحاور (المهيمنة والصاعدة وحلفاء كل منهما) بسبب الحرب الأوكرانية ربما يكون مبعثا على سرعة الإنتقال على مستوى النظام الدولي من القطبية الواحدة الى نظام متعدد الأقطاب.	إن إطالة أمد الحرب وإشتداد آثارها قد يخرج الأطراف المحايدة (ومنها ايران) عن حيادها لأكثر من سبب، وهو ما قد يؤثر على مصالح ايران مستقبلا.

الجدول من عمل الباحث

[1] خورشيد دلي، لماذا لم تسفر زيارة (رئيسي) لروسيا عن إتفاق استراتيجي؟ ، متاح على الرابط : http://www.futureuae.com (accessed) 30.4.2022

1- التلويح بأن هناك بدائل عن الإتفاق النووي في حال لم يتم التوصل الى اتفاق (كما حصل في عام 2015)، الا وهو الإتجاه شرقا نحو روسيا والصين وهذا ما لاترغب به الولايات المتحدة وحلفاؤها بالتأكيد.

2- إن إيران تعتبر الروس أطرافا ضامنين لموقفهم في الملف النووي بشكل عام.

3- تتطلع ايران الى بناء شراكة استراتيجية طويلة الأمد مع روسيا لمدة 20 عاما (حسب مسودة المشروع الذي قدمته ايران الى روسيا لغرض التوقيع ولايزال قيد النظر، وهو مشابه بالمجمل للإتفاق الإستراتيجي الذي تم توقيعه مع الصين سابقا).

أما القضايا والملفات التي يختلف فيها الروس والإيرانيين فتشمل قضايا عديدة منها على سبيل المثال، مايأتي[1]:

1- **الموقف من الصراع السوري:** توجد العديد من الملفات الخلافية في القضية السورية إثر التجربة المشتركة للجانبين فيها، كالموقف من نظام الأسد، ومحاربة الجماعات المسلحة، والإستهداف الإسرائيلي للمقار العسكرية الإيرانية في سوريا والذي لايكون بعيدا عن التفاهمات الروسية الإسرائيلية.

2- **البرنامج النووي الإيراني:** وهو على ما يبدوا ملف شائك وذو حدين ، فكما تدعم روسيا البرنلمج النووي الإيراني من جهة، إلا أنها من جانب آخر تخشى من ذهاب ايران بعيدا بعد إكتسابها للخبرة والإمكانات اللازمة الى تصنيع الأسلحة النووية ، وإمكانية خلق تهديد مستقبلي في ضوء وجود ملفات خلافية مؤجلة، كما هو الحال للصراع التأريخي في منطقة القوقاز ذات الموقع الجيواستراتيجي المهم لخطوط النقل التجاري، والغنية بالموارد النفطية ومرور أنابيب النفط والغاز.

3- **التحولات الجيوسياسية في القوقاز:** تزيد حدة التحولات الجيوسياسية الجارية في منطقة القوقاز من مساحة الخلاف بين الفاعلين الإقليميين الأساسيين في المنطقة ، وهم كل من روسيا وايران وتركيا، فالحرب الأخيرة بين ارمينيا واذربيجان على منطقة ناغورنوكرباخ، برزت ايران كطرف متضرر من نتائجها بعد أن فقدت الكثير من مصالحها في مشاريع تخص النقل والطاقة والتجارة، فالتفاهم التركي الأرمني على تطبيع العلاقات فيما بينهما برعاية روسية ، وتدشين مشاريع جديدة للنقل والتجارة تربط بين تركيا واذربيجان، يمهد مستقبلا لجسر بري تجاري بين تركيا وجمهوريات

[1] خورشيد دلي، لماذا لم تسفر زيارة (رئيسي) لروسيا عن إتفاق استراتيجي؟ ، م س ذ.

آسيا الوسطى، وهو ما سوف يؤدي الى خسارة ايران لممرات تجارية كانت تربط تركيا بآذربيجان عبر ايران، وهذا ما ينعكس على زيادة الفتور بين ايران وروسيا، بسبب شعور الأولى بإستبعادها من مثل هكذا ترتيبات في مناطق كانت تعد بالأصل ضمن جغرافيتها التاريخية قبل أكثر من قرن.

وعلى الرغم من الملفات الخلافية بين روسيا وايران، إلا أن الأخيرة ترى أهمية التعامل بمنطق الأولويات في حل هذه الملفات، فالقضايا والملفات الإستراتيجية الأهم كالموقف من الولايات المتحدة وإعادة تشكل النظام العالمي، والملف النووي الإيراني، تكون في المقدمة، ويمكن تأجيل الملفات الإستراتيجية التي تأتي في المراتب الأخرى لحلها في أوقات أخرى أكثر ملائمة، دون أن يعني ذلك تركها أو إهمالها.

الخاتمة:

يظهر من خلال البحث أن الموقف الإيراني من الحرب الروسية على أوكرانيا، إنطوى على فهم عميق لأصل لإستراتيجية روسيا الحديثة لعام 2021 ، وفي تفهم المخاوف الروسية الأمنية من تمدد الناتو شرقا وإدانته لسياسة الولايات المتحدة الأميركية والحكومات الغربية المتمثلة بدعم هذا التمدد الى حدود روسيا ، ومحاولة أوكرانيا الإنضمام الى هذا الحلف، حيث إعتبرته ايران السبب الأساس لإستفزاز روسيا وشنها للحرب ، إلا أن ايران دعت الى إنهاء الحرب على لسان المرشد الأعلى واللجوء الى المفاوضات والطرق الدبلوماسية، وقد جاء الموقف الإيراني من الحرب حفاظا على التوازن في العلاقة بينها وبين روسيا من جهة ، وبينها وبين الدول الغربية من جهة أخرى، خصوصا وأن الحرب قد جاءت في ظرف دقيق وحساس من اجراء المفاوضات الخاصة بالعودة للإتفاق النووي الإيراني مع دول (5+1) في فيينا، وعلى المستوى النخبوي في ايران تباينت الآراء بين مؤيد ومعارض للموقف الإيراني من الحرب، وتأتي أسباب هذا التباين من الحرص على عدم الإضرار بمصالح ايران العليا ولاسيما في هذه المرحلة الحساسة، خصوصا بعد صدور مؤشرات من الجانب الروسي تخص إشتراطات روسية فيما يخص العقوبات على ايران وكونها لا تضر بتجارة روسيا معها، فيما يشبه الإرتهان الروسي للإتفاق لغرض تأمين مصالح روسيا نفسها دون الأخذ بالإعتبار لمصالح ايران. وعلى الرغم من ذلك ، تواصل القيادة الإيرانية موقفها المحايد من الحرب والذي إختطته لنفسها منذ البداية، مع مراعاة البراغماتية مع جميع الأطراف لغرض المحافظة على مصالحها في هذه المرحلة، أملا في التوصل الى إتفاق عادل ودائم يخص البرنامج النووي ، ويجنبها أكلاف الدخول في مواقف لاتخدم مصالحها في المنطقة والعالم.

المصادر:

1- تقدير موقف، الهجوم الروسي على اوكرانيا وتداعياته على الخليج وايران، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2022.

2- حسن أحمديان، الملفات الإيرانية أمام تحديات الحرب الروسية على أوكرانيا، متاح على الرابط: http://www.studies.aljazeera.net

3- خارطة تمدد حلف الناتو، متاح على الرابط: http://www.almostakbalonline.com

4- خورشيد دلي، لماذا لم تسفر زيارة (رئيسي) لروسيا عن إتفاق استراتيجي؟ ، متاح على الرابط : http://www.futureuae.com

5- روسيا واوكرانيا، تأريخ متشابك وقرون من الصراعات، متاح على الرابط الألكتروني: http://www.bbc.com

6- روسيا واوكرانيا، ما هي أسباب النزاع؟ ، متاح على الرابط الألكتروني: http://www.almayadeen.net

7- عز الدين عبد المولى، حلف شمال الأطلسي: تمدد مستمر وتكيف مع البيئات الإستراتيجية المتغيرة، متاح على الرابط: http://www.studies.aljazeera.net

8- علي مطر، الصراع الروسي – الأوكراني الغربي، الأسباب والسيناريوهات، متاح على الرابط: http://www.almayadeen.net

9- عمرو حمزاوي وآخرون، ما تعنيه الحرب الروسية في أوكرانيا لمنطقة الشرق الأوسط؟ ، متاح على الرابط: http://www.carnegie.mec.org

10- مسعود الزاهد، ايران: لتستفيد روسيا من تجربتنا في الإلتفاف على العقوبات، متاح على الرابط: http://www.alarabiya.net

11- هدى رؤوف، موقف ايران من الحرب الروسية في أوكرانيا، متاح على الرابط: http://www.independentarabia.com

12- Kourosh Ziabari, In Backing Russia on Ukraine, Iran is on the wrong side of history, Shared on: foreignpolicy.com

التضخيم من خطورة التوسع الشيعي الإيراني كمحور أول للسياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية

أ. جاد المولى سالم ارجيعة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة بنغازي -ليبيا

ملخص الدراسة:

هذه الدراسة تشخص الصراع الدائر بين المملكة العربية السعودية وإيران ، بوصفه صراعا في المصالح والأولويات والاعتبارات القومية و الجيوسياسية والجيوستراتيجية من خلال توظيف استراتيجيات سياسية واقتصادية وعسكرية لتحقيق أهداف ومطالب السياسة الوطنية لكل من البلدين ، غير أنه لاعتبارات جوهرية تم تأطير هذا الصراع داخل المنظور الطائفي وحده من قبل المملكة السعودية ، بالمقابل تم إظهاره من خلال المنظور السياسي وحده من الجانب الإيراني، بينما في حقيقة الأمر فأن هذا الصراع تتداخل فيه العوامل السوسيولوجية والسياسية والأيديولوجية والاقتصادية والجيوستراتيجية والجيوبوليتيكية

تقييد وتكييف الصراع بوصفه ذو تركيبة ثنائية دون سواها (طائفية – سياسية) ووصفه وتحليليه وتشخيص عوامله وفق هذه الثنائية وحدها ينحو منحى بعيدا عن الموضوعية والواقعية ، ايران تحاول أن تكون الاقليم القاعدة أو الدولة المركز للطوائف الشيعية ، او قطب للسياسة الثورية في المنطقة تتبعها أطراف وهوامش ، كما أن للمملكة السعودية نفس الطموح للعب دور المركز وقاعدة الأطراف السنية وللسياسة المحافظة في المنطقة ، مع ذلك فأن هذين المركزين ليس بمعزل عن مؤثرات ودور كل من العامل الطائفي الإمامي – والعامل الطائفي الوهابي

عند ذكر التاريخ السياسي بين البلدين ، لم نجد أن محاربة الايديولوجية الشيعية الإيرانية كانت تشكل إحدى محاور السياسة الخارجية للمملكة، لكن بعد قيام إيران بتصدير ثورتها الإسلامية وعقيدتها الايديولوجية الى دول المنطقة ، فأنها باتت تشكل المحور الأساسي والأول للسياسة الخارجية السعودية من خلال تتبعنا للتاريخ الطائفي للصراع السني – الشيعي ، لم نجد أن الديار السعودية كانت طرفا مركزيا فيه رغم وجود التباينات والنزاعات المذهبية والعقائدية داخل التركيبة المجتمعية في شرق وشمال نجد والحجاز ،ورصد محطات من هذا الصراع بعد قيام المملكة وانفصالها عن الدولة المركز (الدولة العثمانية) وحروب عبدالعزيز الداخلية ، ثم عهود ابنائه من بعده .غير أنه اليوم تنوعت بيئات الصراع وكبر حجمه وتعددت مساراته ، وأصبحت تدور جميعها خارج المملكة ،حيث الدول متضادة الطائفية

(لبنان سوريا العراق اليمن) ، هذا الصراع أفرزته وتغذيه أسباب معلنة وأخرى غير معلنة ، وله عوامل وشروط حسب كل بيئة وظروف كل قطر، بمقدار الدور والحجم الذي تلعبه العوامل الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية والثقافية لصالح طرفي الصراع ، وبحسب معطيات البيئة الدولية وتأثير تدخل. الاطراف الدولية والاقليمية الاخرى.

كلمات مفتاحية :الصراع السني \ الشيعي، تركيبة ثنائية طائفية اسنية ، جيوبوليتيك شيعي، المركز القاعدة \ الإقليم القاعدة، محور أولي، المنطقة العربية، السياسة الخارجية السعودية، المعطيات الجيوستراتيجية، أبعاد ومعطيات الصراع.

The exaggeration of the danger of Iranian Shiite expansion As the first axis in the foreign policy of the Kingdom of Saudi Arabia

Study summary

This study diagnoses the ongoing conflict between the Kingdom of Saudi Arabia and Iran, as a conflict of interests, priorities, and national, geopolitical, and geostrategic considerations through the employment of political, economic, and military strategies to achieve the national political goals and demands of both. However, for fundamental considerations, this conflict was framed within the sectarian perspective alone by The Kingdom of Saudi Arabia, as it was shown from the political perspective alone from the Iranian side, while in fact, this conflict included factors sociological, political, ideological, economic, geostrategic and geopolitical .

Restricting and adapting the conflict by making it a binary structure only (sectarian-political), describing, analysing it and diagnosing its factors according to this duality alone tends to be far from objectivity and realism. Iran is trying to be the base region or the centre state for the Shiite sects, or a pole of revolutionary politics in the region, followed it parties and margins .As The

Kingdom of Saudi Arabia has the same ambition to play the role of the centre and the base for the Sunni parties and the conservative policy in the region, however, these two centres are not isolated far from the influences and the role of both the Imami sectarian factor - and the Wahhabi sectarian factor

When mentioning the political history between the two countries, we did not find that fighting the Iranian Shiite ideology was one of the axes of the kingdom’s foreign policy, but after Iran exported its Islamic revolution and ideological ideology to the countries of the region, it became the primary and

primary focus of Saudi foreign policy.

By tracing the sectarian history of the Sunni-Shiite conflict, we did not find that Saudi Arabia was a central party in it despite the existence of differences and sectarian and ideological conflicts within the societal structure in eastern and northern Najd and Hijaz, however, important stations of this conflict were monitored after the establishment of the Kingdom and its separation from the central state. (The Ottoman Empire) and Abdulaziz's internal wars, and then the reigns of his sons after him. Today, however, the conflict environments have diversified, the size of the conflict has grown and its paths have multiplied, outside the Kingdom, where the countries are demographics that duality sectarianism (Lebanon, Syria, Iraq, Yemen, Bahrain). This conflict is nurtured by declared and other undisclosed factors, So it has factors and conditions according to each environment and the circumstances of each country, and to the extent of the role and size played by the geopolitical, geostrategic, cultural and armament factors for the sake of one of the two parties to the conflict , and according to the data of the international environment and the impact of the intervention of other international and regional parties

مقدمة

تنزع هذه الدراسة الى الخروج برؤية واضحة حول ما ستؤول اليه مسارات الصراع التي تدور بين المملكة السعودية وبين محيطها ذو التركيبة الشيعية ، لاسيما ان المملكة اصبحت محصورة بين شعوب تتنازع داخلها التيارات الشيعية المؤدلجة المدعومة من ايران ، او التي تقترب منها من حيث النمط الثوري ، أو تلك التي تدور في فلكها بشكل كلي وتجهر بالعداء للمملكة و انتقاد سياستها الداخلية . حيث شمالها العراق ذو الأغلبية الشيعية والطوائف الشيعية بين سوريا ولبنان ،كما أنها تواجه عسكريا التمدد الشيعي الحوثي في اليمن المدعوم من إيران (حسب المزاعم السعودية) والثقل السكاني الشيعي الخامد في إمارات الخليج لاسيما في البحرين والكويت

هذه البؤر الساخنة يقابلها فوبيا اعلامية تهول الخطر الشيعي وتضخمه عند المستوى الذي يجعل السعودية تندفع سريعا نحو الصراع لتخسر المزيد من مقوماتها الاقتصادية ، وتضعف الإجماع العربي وتجهز على الموقف العربيا الإسلامي الموحد أمام الخطر الأكثر جسامة وفتكا ،وهو خطر الصهيونية وضياع القضية الفلسطينية

أهمية الدراسة

تحاول هذه الدراسة معالجة ظاهرة الصراع ثنائي التركيب مابين السياسي والطائفي، الذي يدور بين كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية الاسلامية الايرانية ، وتشخيصه والتعمق في جذوره ، وفهم

أركانه والعوامل التي ادت اليه ،حيث ان جميع المواجهات التي حدثت سابقا بين الطائفتين لم ترق إلى هذا الحجم وهذا المستوى من الصراع

أهداف الدراسة

تحاول هذه الدراسة بقدر ما الاقتراب من الفهم المعرفي –الابستمولوجي ، لعناصر وأسس الصراع السني –الشيعي من حيث التركيبة والجذور والعوامل ، قبل الولوج في عرض الصراع وملابساته ووقائعه ، كما تحاول تقديم الإجابات المنطقية حول محاور السياسة الخارجية السعودية ومحدداتها وعواملها وأهدافها والوصول الى اطار فكري نظري ، يفيد مكتبات ومراكز البحث العلمي في الجامعات العربية

المناهج المستخدمة في هذه الدراسة

سوف نعتمد على كل من المناهج التقليدية ، والمناهج ما بعد السلوكية ، المناهج التقليدية تفيدنا في الدخول إلى برامج وأهداف

ووسائل الدولتين (المملكة السعودية ، وإيران) سواء الاستراتيجية ، أو الدبلوماسية وهنا سوف يكون اعتمادنا على كل من

المنهج التاريخي : للبحث عن الأسباب والدوافع التي تكمن وراء نجاح ، او إخفاق قادة الدول في اتخاذ قرارات سياسات بلدانهم الخارجية

المنهج الواقعي : الذي يقوم على التركيز على أهمية القوة ودورها في الصراعات الدولية والإقليمية ، بالاستناد إلى أن العلاقات

بين الدول حتى اوقات السلم ،هي علاقات قوة من حيث الأساس لأجل السيطرة والهيمنة والنفوذ ، وأن الدول تمارس قوتها وهيمنتها على جوارها من خلال مقوماتها الاقتصادية وقدراتها البشرية والعسكرية وحجم قاعدتها الصناعية

أما من المناهج السلوكية سوف نعتمد على منهج تحليل سياسات صانعي القرار ، ذلك بالنظر إلى أن قرارات السياسة الخارجية التي يتخذها صانع القرار، تكون بالنسبة له البديل الملائم من بين كل البدائل المتاحة ،بالقياس الى الظروف والامكانيات وطبيعة المشكلة وعنصر الزمن ، حيث أن صانعي القرار مدفوعين بأهداف وتحكمهم متغيرات ومحددات ،ورهينة لضغوط الظروف والمعطيات المحيطة ، مستويات التحليل المنهجي هنا ترتبط بسلوك متخذ القرار الذي سوف يحدد مسار دولته وانجازها الخارجي ، وهذا السلوك ليس دائما يحكم عليه بالرشد والعقلانية ، فبالتالى أن عملية صنع القرار عند

تعامل الدولة مع أي موقف يعرض لها هي عملية معقدة ، ترتبط بالبيئة النفسية والقيادية لصانع القرار ومحيطه السياسي ، وقدرة الدولة وقوتها وأهدافها، والمراحل والأدوات التي سوف يتم بها تنفيذ القرار الخارجي

السؤال البحثي

هل أن محاربة التوسع الشيعي بالنسبة للملكة العربية السعودية اصبحت الان المحور الأساسي والأول في السياسة الخارجية السعودية ؟ وهل أن هذا المحور أصبح له السمو والريادة على المحاور الاخرى التي كانت على الدوام تشكل أولويات السياسة الخارجية للمملكة ؟

فرضية الدراسة

التصدي للتوسع الإيراني في المنطقة طغى بشكل كبير على كل الاولويات والمحاور السابقة السياسة الخارجية للمملكة السعودية –

مواجهة المملكة لهذا التوسع الإيراني تؤطره كصراع ثنائي التركيبة ،سياسي – طائفي ، خدمة لسياساتها وأهدافها

الدراسات السابقة

موضوع العلاقات الايرانية – السعودية ، هناك الكثير من الدراسات السابقة حوله وهي تتنوع بين ايجابية هذه العلاقة وسلبياتها وبين ماضيها وحاضرها، انكماشها وتمددها ، غير أننا سوف نشير إلى أهم الدراسات التي وقعت بين ايدينا ،ومنها

ا- كتاب للباحث السعودي ابراهيم الهطلاني "الشيعة السعوديون- قراءة تاريخية وسياسية" واقع الشيعة السعوديين في قراءة تاريخية وسياسية (1) ، حيث يرصد " صورتين متناقضتين يكتنزها كل من أهل السنة والشيعة ، عن الآخر.ويوضح في مقدمته أن هذا البحث لا يهدف إلى إظهار عيوب أو طمس محاسن أو العكس، وإنما هي محاولة لقراءة المساحة الفاصلة بين أهل الشرق السعودي وبقية الجهات الوطنية والرسمية، وتحديد العناوين الجامعة والمانعة للتعايش الوطني . كما يؤكد الهطلاني أن الصورة

النمطية القاتمة القديمة التي يختزنها أهل السنة في المملكة السعودية عن مواطنيها الشيعة هي المسيطرة في الذهنية السنية بشكل عام والسلفية بخاصة ، او الصورة الحادة التي رُسمت في الذهنية الشيعية منذ أربعة عشر قرنا عن أهل السنة، وغُذيت عقائدياً وتربوياً من خلال المراجع الدينية، وقد استخدمت في عدة مراحل تاريخية من جهات سياسية إقليمية، كما استخدمت الشعارات السنية كذلك ولنفس الأسباب . أما الفترة المعاصرة فقد تأثرت سلباً وإيجاباً بحوادث تاريخية ومواقف سياسية وعسكرية

منذ قيام المملكة السعودية بدءاً بالتفاهم بين الملك عبد العزيز وأهل القطيف بعد هزيمة الحامية التركية وانضمام المنطقة إلى الدولة السعودية الثالثة عام 1913 ،وما تبعه من اندلاع الحركات المطلبية لأبناء المنطقة ثم لعمال النفط ، والمدعومة بتوجهاتهم القومية واليسارية منذ أواخر الأربعينات ، مروراً بالثورة الإيرانية وتحريضها الشيعة السعوديين على الثورة ،ثم المصالحة بين المعارضة والنظام، وصولاً إلى تفجير الخبر عام 1996 " والأحداث التي تبعته شرق المملكة

ويستخلص الهطلاوي " أن أغلبية السعوديين السنة لا يعلمون أن هناك فوارق واتجاهات أصولية ومدارس فقهية متعددة داخل البيت الشيعي في السعودية، ويجهلون تعدد التوجهات السياسية والحزبية لدى مواطنيها الشيعة، كما أن هناك تفاوتاً داخل المشهد الشيعي في الولاء السياسي الداخلي، كما يوجد تفاوت في الولاء الخارجي . فالواقع الشيعي – كما الواقع السني – متنوع في

اتجاهاته السياسية وتفريعاته الفقهية، وكذلك ينشط التيار الإصلاحي في الوسط الشيعي بذات الدوافع الوطنية التي تحرك الإصلاحيين في الوسط السني. وفي المقابل، يوجد الغلاة والتكفيريون في الواقعين السني والشيعي 1"على حد سواء

ب- (دراسة معنونة ب " الأقليات الشيعية في السعودية" تعايش أم خطر ؟ منشورات موقع منتدى السياسات العربية 2).

وتبحث في مسألة الأقليات الشيعية في السعودية، وطبيعة أدوارها وعلاقتها بالنظام السعودي وبالخارج ؛ وتثير التساؤلات بشأن تداعيات استقرار المملكة ومستقبل أمنها القومي. وتناقش موضوع الأقليات الشيعية في شرق وجنوب السعودية، من حيث ما قد تمثله من تهديد استراتيجي مفترض لاستقرار المملكة، بمطالبها من الحقوق التعايشية والإصلاحات السياسية . تفترض الدراسة ، أن الارتباطات الخارجية للأقليات الشيعية وكبر حجم مطامحها السياسية تضعف ميولها للتعايش والاندماج المجتمعي السعودي ، وتجعل منها بالنتيجة عنصر تهديد استراتيجي للاستقرار الداخلي السعودي مستقبلا . وقد تناولت الدراسة هذا الموضوع في أطار ثلاثة محاور: الأول هو علاقة الأقليات الشيعية بالنظام السعودي، ومطالبها وتحوّلات العلاقة بالسلطة السعودية، بينما تناول المحور الثاني علاقة الأقليات الشيعية في المملكة بإيران، أما المحور الثالث يستشرف الاتجاهات المستقبلية لسلوك الأقليات الشيعية في السعودية، والتأثيرات المتوقعة على الاستقرار في المملكة.

ج- محمد ابوسعدة) (3) (2016) مقالة) معنونة ب "لبنان: أبعاد التنافس السعودي – الإيراني

يرى الباحث أن العلاقات السعودية الايرانية تشهد درجات عالية من التوتر وهي في طريقها الى مزيد من التوترات . ويستشهد بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد التطورات الأخيرة التي أعقبت

إعدام رجل الدين الشيعي نمر باقر النمر، والخلافات حول المسالة العراقية، وصولا للحروب بالوكالة في سوريا واليمن ، كما يشير الباحث أن التطورات تكشف عن وجود شبه انتصار إيراني، وحالة من الاضطرابات تعاني منها السياسة الخارجية للمملكة، التي يرى أنها تخسر الكثير من أوراقها في المنطقة، حيث الأمور في مصر وليبيا واليمن وسوريا تسير لصالح إيران؛ وأخيراً لبنان الذي توقف الدعم المالي السعودي له فتركت مساحة أخري لصالح إيران

د- دراسة معنونة ب " الصراع الإيراني السعودي الجذور والمستقبل" للباحث محمد ثابت حسنين (4) ،منشورات المركز الديمقراطي العربي 2021 .حيث يرى الباحث أن الصراع السعودي -الإيراني ،صراع تاريخي مركب الابعاد السياسية ، ترجع جذوره الى عهد الخلافة الراشدة والفتنة الكبرى ،وتوالي الصراع حتى عهد الرئيس نيكسون الذي تعهد فيه بتقديم الدعم المالي والعسكري واللوجستي لكل من السعودية وإيران ، غير أن الصراع بينهما ازدادت حدته بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، وعملها على مبدأ تصدير الثورة، وإثارة الانتفاضات الدينية في دول المنطقة على النمط الإيراني، الأمر الذي شكل تهديدا مباشرا لنفوذ المملكة

هـ- محمد سالم الكواز (5) (2007)في دراسة معنونة ب"العلاقات الإيرانية- السعودية 1979- 2001 " :

ترى هذه الدراسة أن قيام الثورة الاسلامية بقيادة الخميني عام 1979 ، شكلت منعطفا كبيرا في تسلسل العلاقات الايرانية-

السعودية أثر في مسار العلاقات بين البلدين وجعله مختلفا عن الفترة التي سبقته حيث كان لتأثير المنهج العقائدي الإيراني

وتصدير الثورة الى دول الجوار ودعم الجماعات الثورية في المنطقة إلا أنه بوصول خاتمي للحكم في إيران تغيرت الامور نسبيا وتم توقيع معاهدة أمنية في نيسان 2001 التي أنهت مظاهر الخلاف والتوتر الذي كان قائماً بين البلدين

وعلى وقائع هذا التسلسل التاريخي ، قام الباحث بتقسيم دراسته الى ثلاث محاور: الأول كمدخل لجذور تاريخ العلاقات السياسية الإيرانية – السعودية عن الفترة 1925-1979 من حيث نشأتها وطبيعتها وانعكاساتها على كل الجوانب . في حين أن المحور الثاني استعرض تطور تلك العلاقات السياسية اثناء وبعد قيام الثورة الاسلامية في إيران عام 1979 ،من حيث الموقف السعودي من الثورة الإيرانية، حيث اتسمت العلاقات طبقاً لذلك بالشد والجذب . اما المحور الثالث، فإنه جاء ليعزز التعاون و الثقة في علاقات الدولتين، وذلك بالتوقيع على اتفاقية أمنية في نيسان 2001

و- ورقة بحث للباحث الياس ميسوم(6) .(2019)معنونه ب " النِّفط كمدخل لتفسير الصراع الإيراني – السعودي" .نشرت ملخصه مجلة الناقد للدراسات السياسية هذه الورقة ترجع أسباب الصراع الحالي بين ايران والمملكة السعودية ، الى المكانة النفطية للبلدين ، وما يشكله النفط من دور أساسي في الصناعة الحديثة ، وتعتبر عامل النِّفط متغيّرًا مستقلًا في الصراع الإيراني – السعودي ، كما أن النفط منح منطقة الخليج العربي – الفارسي التي تحوي نصف الاحتياطي العالمي من النفط اهمية بارزة كما منحت الدولتين مكانة اقليمية وعالمية ، فاقمت الصراع بينهما من صراع ايديولوجي الى صراع سياسي نفطي حول توظيف البترول وتسعيره وسياسات تسويقه ،

ز-دراسة أخرى لنفس الباحث ميسوم الياس (7) معنونه ب" التفسير الإيديولوجي للصراع الإيراني – السعودي2019

الباحث يصف الصراع الإيراني – السعودي بأنه صراع حاد ومتشابك ذو وجوه متعددة ، إذ يمكن تفسيره من عدة زوايا وأبعاد، بأنه دخل في مرحلة دراماتيكية من التشنجات التي افضت الى قطع العلاقات مجددا بين البلدين في بداية العام 2016

هذه الورقة تحاول الاقتراب من هذا الصراع الايراني – السعودي وتفسيره من خلال عدة اسباب ونظريات والاعتماد على المدخل الإيديولوجي، أي بتفسير الأفكار والمعتقدات السياسية التي تتبناها كل من إيران والسعودية وتبني عليها سياستها وتوجهاتها مع العالم الخارجي ، لاسيما أن كل منهما يتبني نظام سّياسي يدعي ارتكازه على الإسلام والقيّم الاسلامية كأيديولوجية دولة ، مع ما يحمله كل منهما من تباينات واضحة لتفسير الإسلام بين الوهابية والشيعية

ح- رايق سالم البرايزات" (2017) (8)الصراع السعودي الإيراني وتأثيره على دول الجوار العربي" مجلة جامعة قناة السويس

هذه الدراسة سعت إلى توضيح النقاط المهمة في الصراع القائم بين المملكة السعودية والجمهورية الإيرانية وجذوره ، وترجع

فترة الصراع بعد تدهور العلاقات بين السعودية وإيران بعد الثورة الاسلامية في إيران عام ١٩٧٩ ، وقيام الجمهورية الإسلامية

الإيرانية ، وترى أن الصراع بينهما مر بعدة مراحل: أولها المواجهة العلنية في الثمانينيات ، واتساع قصير المدى في التسعينيات ، ثم صراع على النفوذ في الشرق الأوسط . وبالتالي هذه الدراسة تتناول أبعاد ومستقبل هذا الصراع والتنافس بين الدولتين ،الذي في الفترة الاخيرة أحدث تحولات وتغيرات على دول المنطقة بفعل بعدها الاستراتيجي ،وبفعل تأثير غيره من صراعات اقليمية ودولية اخرى ، صبت

في النهاية إقحام الدولتين في تصادمات وتجاذبات وصراع طويل بينهما

توجد عدة دراسات سابقة أخرى ، نذكر هنا بعض منها

آيريس غلوزماير،(كتاب "(9) (الضوابط والتوازنات والتحول في النظام السياسي السعودي 2013) "

مركز دراسات الوحدة العربية بيروت

بدر الإبراهيم ومحمد الصادق،"(10) (2013)الحراك الشيعي في السعودية تسييس المذهب ومذهبة السياسة الشبكة العربية للأبحاث والنشر: بيروت

إيران والسعودية علاقات لا تقتصر على النزاع المذهبي فقط" (11)، 22 أبريل 2021

مرفت زكريا، " تهديدات المملكة العربية السعودية وسلوك إيران الإقليمي (12)"، 6 أبريل 2021

فداء يوسف أبو جزر، "العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساتها على دول الجوار العربي–1997) (13)" 2005م رسالة ماجستير جامعة الازهر 2014.

المبحث الأول : محاور السياسة الخارجية السعودية

منذ ظهور المملكة السعودية وحتى إلى عهد قريب، فأن محاور السياسة الخارجية السعودية كانت تتمثل في الآتي:

أ–محور الأمن الإقليمي العربي

المحافظة على الأنظمة الملكية الوراثية في الخليج العربي والتعاون والتكتل معها للوقوف ضد الثورات الاشتراكية والانقلابات العسكرية التي حدثت في العراق وسوريا ومصر ، وبالتالي كانت حماية ورعاية استقرار الانظمة المحافظة في المنطقة ،لاسيما الملكية منها ، تشكل أحدى ثوابت السياسة الخارجية للمملكة السعودية

ب–محور الشيوعية والاشتراكية

محاربة الشيوعية باعتبارها كفر وضد الإسلام ، واعتبار دول الكتلة الاشتراكية سابقا دول ملحدة كافرة لا يجوز التعامل معها

ج–محور العالم الحر

المملكة على الدوام تدعي أنها جزء من العالم الحر ، ولديها واجبات والتزامات تجاهه ، وتقوي تحالفها مع الولايات المتحدة وبريطانيا باعتبارهم أهل كتاب ، والنصارى هم الاقرب الى الاسلام ، هذا من الناحية

الروحية ، أما من الناحية السياسية فأنها ترى أن هاتين الدولتين هما اللذان يستطيعان حماية أمن المملكة ،وكل أمارات الخليج والمحافظة على الاستقرار فيها ، أما من الناحية البراغماتية فإن المملكة الغنية بالنفط تحتاج الى الخبرات والكفاءات والتكنولوجية المتطورة التي تملكها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ،علاوة على ما توفره من موارد وتقنيات و اسهم واستثمارات للاقتصاد السعودي ، تملكها شركاتهم العابرة للقومية

، وبالمقابل قابلية استثمار المال السعودي في كل المجالات داخل العالم الحر– الرأسمالي ، الذي تعلن المملكة دائما على أنها جزء منه ولديها مسؤولية الحفاظ على دعائم أمنه واستقراره ، وأهمها توفير إمدادات الطاقة والحفاظ على توازن اسعارها

د–محور عدم الانحياز

السعودية رغم كراهيتها للمعسكر الشيوعي إلا أنها تنادي بعدم الانحياز لأي من المعسكرين الرأسمالي والشيوعي ، كما تظهر في صورة الحياد خلال الصراعات التي ظهرت في آسيا وأفريقيا ، واكتفائها بالمساعدة الاقتصادية للبلدان ذات الشعوب الإسلامية

هـ–محور الصراع العربي – الإسرائيلي

كانت اسرائيل دائما عقبة أمام العلاقات الثنائية المميزة بين الولايات المتحدة والمملكة السعودية ، فكان الملك عبدالعزيز قلق من هجرة اليهود إلى فلسطين ، ثم ان الملك سعود تأزمت العلاقة بينه وبين الأمريكيين بسبب قيام دولة إسرائيل ، كما ان الملك فيصل قام بالفعل بمقاطعة الشركات الأمريكية وحظر النفط على الأمريكيين ، وقد كانت الشركات الامركية الكبرى مثل تكساسو وغولف وموبيل وأكسون وجنرال موتورز وفورد ترى أن الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة للدولة العبرية هو محل استياء من أمراء السعودية . في الإطار نفسه ، فأنه تراجع محور التصعيد ضد كل من دول المنظومة الاشتراكية و إسرائيل ، بعد سقوط وانتهاء الاتحاد السوفييتي وتخليه عن الشيوعية ، كما تراجع في الأمر نفسه مع اسرائيل لسببين السبب الاول هو اعتراف الفلسطينيين بها وتفاوضهم معها ، ثانيا بعد ظهور ايران كقوة اقليمية وحامي الفئات الشيعية في البلدان العربية ومصدر للثورة ضد الأنظمة المحافظة

المبحث الثاني :أبعاد ومعطيات الصراع

أ–البعد التاريخي ومعطياته

لم يضع التاريخ السياسي الحديث للمملكة السعودية في اولوياته واعتباراته كل هذا الترقب والحذر والتخوف من الطائفية الشيعية في المنطقة بالحجم الذي نراه اليوم ، حيث أن الطائفية لم تهدد بشكل حقيقي في السابق مصالح المملكة وأمنها الوطني والإقليمي ،وذلك يعود لافتقاد الطوائف الشيعية القاطنة بالمملكة أو دول المشرق العربي الى الإقليم القاعدة ، او الاطار الحاضن، أو الدولة المركز التي تملك الايديولوجية التنظيمية والأدوات العملية والطموح السياسي ، أما الآن فقد تبلور ووجد ذلك الإقليم والإطار والمركز ، متمثلا بدولة إيران بعد ثورتها الاسلامية وظهور الجمهورية ما بعد الخمينية ، تلك الجمهورية الصاعدة التي تمتلك الموارد والامكانيات والطاقة والقاعدة الصناعية والجيوش الحديثة و القدرات التسليحية التقليدية وغير التقليدية ،اضافة الى الفكر الأيديولوجي الثورى والأطر التنظيمية المذهبية ، ونغمة العناد وتحدى الليبرالية والتبعية الغربية ،غير أن هذا الفكر

الايديولوجي الثورى يجسد الفكر الثوري الراديكالي مقترنا بالمذهبية الطائفية التي تظهر في الإمامية الاثني عشرية ،كجوهر ثابت لنظام الحكم الجمهوري وعقيدته السياسية . بالتالي أصبحت الجمهورية الايرانية بعد التحرر الذاتي وفك الارتباط مع المصالح الغربية ساعية بكل السبل الى التطوير والتصنيع والتنمية ، مما جعلها ذلك ذات ثقل سياسي واقتصادي وعسكري

وجيبولتيكي وسكاني كبير في المنطقة ، هذه القوة الإيرانية الصاعدة شجعت وأحيت تنامي الطوائف الشيعية في كل من العراق ولبنان واليمن وسوريا ، وبشكل أكبر في لبنان حيث غياب الدولة القوية وعدم الاستقرار ، جعل من حزب الله القوة الفاعلة في الجنوب، والمجسد لروح المقاومة في مواجهة التدخل الإسرائيلي في البقاع . أما في اليمن بعد أن تهمش سلطان الدولة وضاعت هيبتها ، أصبح الحوثيين القوة الضاربة والسلطة الموازية . العراق بعد الاحتلال الأمريكي اصبحت فيه

الطائفة الشيعية ذات النسبة السكانية الأكبر هي المهيمن على اجهزة ومؤسسات الدولة، المدعومة بشكل أكبر من الجارة ايران. الوضع في سوريا اختلف بالرغم من أن النظام الحاكم ذو صبغة شيعية، باعتبار ان الطائفة العلوية الحاكمة ذات مرجعية أقرب الى الإسلام الشيعي ، إلى أنه قبل اندلاع ثورة الربيع العربي ، فإن النظام الحاكم في سوريا كمثيله في العراق قبل الاحتلال ،كان ذو نزعة علمانية اشتراكية تستند الى الايديولوجية القومية لحزب البعث القومي الإشتراكي الحاكم في البلدين ، فلم يضمن كلا النظامين ثنائية الطائفة والدين داخل آلية الحكم السياسي وبنية السلطة ، فالنزعة العلمانية الاشتراكية القومية شكلت عقيدة النظام الحاكم وفلسفته بالكامل . وحرب العراق صدام ضد إيران كانت تعللها أهداف قومية وطموحات شخصية أكثر من غيرها.

ب–البعد القومي

من حيث معطيات البعد القومي ،سوف نجد أنه يرجح كفة إيران على السعودية ، فالقومية الفارسية تتكامل مع الطائفة الاثني عشرية ويشكل الاثنان لبعضهما البعض قالبا متجانسا إلى حد بعيد ، فالتراث الفارسي بأسره يؤيد حاكمية آل البيت، والمعتقدات الاثنى عشرية تجد المؤازرة الشعبية في كل بلاد فارس . بينما المملكة السعودية ذات المذهب السلفي والعقيدة الوهابية التي لا تتناغم مع الواقع السوسيولوجي العربي ، وتتضارب السلفية مع القومية العربية ، التي تبدو قوية ومؤثرة في الجوار السعودي عند عرب الشام والعراق واليمن ، والتيار القومي العروبي لايعتبر السعودية الوهابية حاضنة شرعية للأمة العربية

ج–البعد الطائفي

من ناحية البعد الديني– الطائفي تبدو المملكة ذات المكانة الروحية الدينية في عالمها الإسلامي ، ذات مكانة روحية غير منسجمة بشكل كبير مع عالمها العربي ، والعالم السني الكبير الذي تسعى المملكة لأن تكون مركزه الرئيس مقسم بين خمس مذاهب ، يكون المذهب الحنفي (مذهب الوهابية السعودية أقل تلك المذاهب قوة وانتشارا) في الوقت الذي تظهر فيه الايديولوجية الإيرانية الثورية منسجمة مع مذهب الاثني عشرية الدين الرسمي للجمهورية الايرانية ، ورغم أن الامامية هي اكبر طوائف الشيعة وأكثرها انتشارا ، ألا أن الإطار العقائدي والتنظيمي لنظام الحكم الايراني يتفاعل باحتوائه لكل المكونات السوسيولوجية الشيعية في المنطقة والتأطير الشامل لكل أطراف التمدد الشعبي الشيعي بدون استثناء، و الأدلجة السياسية لها بغض النظر عن انتمائها القومي أو تفرعاتها الفكرية داخل المركب الشيعي والتسويق لنفسه باعتباره ممثل الإسلام الشيعي أي إسلام الأقلية المظلومة وأنصار أل البيت الفاطمي أصحاب الحق الشرعي في البيعة والحكم

د–المعطيات الجيو ستراتيجية

في الوقت الذي لم تستطع فيه الدبلوماسية السعودية كسب أو ترويض التيارات السنية الجهادية ، سواء المتطرفة أو المعتدلة

التي تتحرك في جبهات الصراع كأفغانستان واليمن والشام والعراق والصومال، مثل القاعدة والنصرة والشباب وحطين وغيرها ، حيث اتسمت علاقة المملكة معها جميعا بالعداء ، فأن الدبلوماسية الايرانية استطاعت " توظيف البعد الديني في خدمة استراتيجيتها الإقليمية، وقد مهدت التنظيرات السياسية والفكرية للخميني لبناء استراتيجية إيرانية ذات دور إقليمي تدخلي ،تكون الغاية النهائية منه تحول إيران إلى مركز للعالم الإسلامي، وهو ما عكسته نظرية "دولة أم القرى" على أرض الواقع، فالدعم السياسي والعسكري لقوى وأحزاب الإسلام السياسي الشيعي في الشرق الأوسط استند إلى الرؤية الخمينية؛ إذ يمكن

لإيران أن تنفذ بهدوء من خلال هذه الجماعات إلى المجتمعات الشيعية في الدول الإسلامية، ولتحقيق ذلك لم تكتف إيران بالتنظير السياسي، وإنما طوَّعت الجغرافيا والاقتصاد والدبلوماسية، فأصبحت مفردات القوة الإيرانية الشاملة في خدمة الجيوبوليتيك الشيعي14 "

في الإطار نفسه فإن المملكة لا تملك من المقومات الاساسية للدمج المجتمعي الداخلي والاستمرار وديمومة نظام الحكم ، إلا بالاستناد الى الخاصية الدينية والمرجعية الوهابية السلفية ، كعقيدة وأساس للنظام والدولة والمجتمع ، فالإرث الثقافي والحضاري العربي لم يوظف إلى جانب العقيدة الدينية في السياسة الجيوبوليتيكية للمملكة أو في اطار مجالها الحيوي ، في الوقت الذي أظهرت فيه ايران " عبر علاقاتها الاستراتيجية–المذهبية قدرة فعلية على فتح عدة جبهات إقليمية في آن واحد، فضلًا عن إعطاء نظامها السياسي فرصة التخلص من الضغوط الداخلية وتحديدًا الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق إعادة ترجمة وإنتاج هذه الضغوط على شكل استراتيجية تدخلية تخدم مشروعها التوسعي في إطار المجال الحيوي الإيراني، مستغلةً بذلك جملة من المتغيرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، بما تملكه إيران من إرث حضاري وثقافي وتأثير معنوي على جوارها الجغرافي، مكَّنها من استغلال ثقلها الجيوبوليتيكي لفرض نفسها كقوة إقليمية..... بالشكل الذي يجعل الجيوبوليتيك الشيعي جزءًا من دورها الدولي الذي تطمح إليه ، حيث ساعد الجيوبوليتيك الشيعي في عملية انطلاق موجة التسييس المعاصر، المبني على الهوية الدينية،.كما سعت استراتيجية الجيوبوليتيك الشيعي إلى زيادة محاولات التأثير، وتوسيع دائرة نفوذ المناطق الشيعية، انطلاقًا من إيران، كاستراتيجية قابلة للتطبيق لتوحيد المجتمعات الشيعية، وإكسابها مقومات القوة والسيطرة. وصولا الى الهدف النهائي، وهو تشكيل حكومة إسلامية عالمية، ترتبط ارتباطًا عضويًّا بحكومة الولي الفقيه في إيران15 ".

المبحث الثالث: اسباب الصراع السياسي– المذهبي السعودي الإيراني

رغم أن كلا البلدين كانا يتمتعان بحكم ملكي وراثي ،إلا أن علاقة المملكة العربية السعودية بإيران لم تكن علاقة ثبات ومتانة ، على الرغم أنهما يلتقيان في عدة جوانب منها الحرب ضد الشيوعية والقلق من انتشار الجمهوريات القومية والاشتراكية التي قادها العسكر في كل من العراق وسوريا ومصر ، " فقد اتسمت العلاقات بين البلدين بالاحتقان الشديد. وذلك يعود الى الخلاف في التوجهات السياسية والمذهبية و التمايزات العرقية ، وقد ظهرت حدة ذلك الاحتقان بعد إعدام السلطات السعودية أحد الحجاج الإيرانيين عام 1943،بتهمة شتم الصحابة ورمي القاذورات عند الكعبة ، كما قطعت السعودية العلاقات الدبلوماسية بينهما خلال العام 1987 بعد مصرع أكثر من 400 حاج أثناء مناسك الحج من بينهم الكثير من النساء، بسبب محاولتهم القيام بأعمال عنف واستعمال السلاح وإغلاق الطرق، وردا على ذلك قامت جماعة تطلق على نفسها حزب الله الحجاز بمجموعة تفجيرات في كل من الجعيمة 1987 ،

والجبيل 1988. وفي الحرم المكي عام 1989

غير أن الصراع دخل مراحل جديدة من الحدة والخطورة بعد تبني نظام الثورة الاسلامية في ايران مبدأ تصدير الثور وتثوير دول

الجوار ،ومساعدة شعوب المنطقة في الثورة على حكامها ، وتم ربط هذه المسار الثوري السياسي بمسار أخر طائفي حيث بدأت إيران ببناء علاقة قوية مع نظام الأسد في سوريا ، كما قامت بدعم الجماعات الشيعية الجهادية في لبنان لاسيما حزب الله وحركة آمل في المواجهة العربية الإسرائيلية ، وهذا العامل أكسب السياسة الخارجية الإيرانية مزيد من الرضا حتى في العالم الإسلامي السني ، قبل أن ينقلب ، لخشية الشعوب السنية من مطامح ايران خلق هلال شيعي في المنطقة

الحرب العراقية الايرانية تركت انطباعا سيئا لدى النظام الثوري الايراني ولدى المشاعر الايرانية الشعبية ، بعد الدعم المعنوي والمادي الذي قدمته المملكة لنظام صدام حسين أثناء الحرب. بعد سقوط بغداد واحتلالها تدخلت إيران بعمق في الشأن الداخلي العراقي أمنيا ومخابراتيا وعسكريا الأمر الذي لمست فيه المملكة بأنه مساسا بالجوار الإقليمي العربي والأمن الوطني للمملكة ، ومناصرة لطائفة ضد أخرى . تأزمت الأمور بشكل أكبر بعد الدعم العسكري المباشر الذي قدمته إيران للنظام السوري وحالت دون سقوطه ، ووصلت الأمور الى المواجهة العسكرية غير المباشرة بين الدولتين فوق أرض اليمن بعد انقلاب الحوثيين وسيطرتهم على كامل البلاد ، حيث اعتبرت المملكة بأن هذا تطويق شيعي لها من الجنوب ، وسيطرة لتيارات ثورية يسارية على حدودها الجنوبية . من هذه الزاوية يتضح أن المسألة امتزجت بين المسارين الطائفي والسياسي ، العقائدي والثوري فاصبحت حربا طائفية سياسية ، أي استغلال الطائفية في السياسة وإعمال السياسة في المذهبية ، وهي في الحقيقة لا تخرج عن كونها حرب مصلحية تستخدم شعارات الدين(التركيبة الثنائية السنة والشيعة) و شعارات السياسة(المصلحة الوطنية \ للامن الاقليمي \ أهداف السياسة الخارجية) فالاول نظام غير قانع يريد تغيير الأوضاع لمصلحته باستخدام العاطفة المذهبية الشيعية والفكر الثوري التحرري، بينما النظام الثاني يحاول الإبقاء على الوضع الراهن وعدم التغيير في المنطقة باستخدام العاطفة السنية وتحريك المشاعر ضد التمدد الشيعي بحكم مكانة المملكة الروحية والدينية ، والاستفادة من استياء الدول الغربية من إيران بسبب انشطتها النووية ، وكلا النظامين مدعوم باسباب القوة والموارد العسكرية التي توفرها لهما عائداتهما من النفط16*

من الجوهري القول الغزو الأمريكي للعراق عام 2013 ، قد خلق مدارا من الفراغ وغياب كامل للأمن والاستقرار سمح للجارة ايران بالتدخل على أعلى نطاق ، ومحاولتها الهيمنة وصنع أنظمة على النمط الثوري الإيراني باستغلال الأفق الطائفي الشيعي الثائر

وتسخير قدراتها الوطنية لتعظيم المجالات الجيوستراتيجية للجيوبوليتيك الشيعي ، لتحقيق وجود خارطة شيعية متمايزة عن الخارطة السنية في العالم الإسلامي ، وعلى الرغم من النجاحات الكبرى التي حققتها الاستراتيجية الإيرانية في جغرافيا ممتدة من"

أفغانستان حتى شمال إفريقيا، وذلك بفعل محركات فعلها الاستراتيجي والعسكري والاقتصادي والأيديولوجي، إلا أنها واجهت تحديات كبرى عطَّلت الجيوبوليتيك الشيعي، والتي يأتي في مقدمتها تصاعد حدة الصراعات الطائفية والمذهبية، ومنافسة دول المنطقة للجغرافيا السياسية الأيرانية، وعلى الرغم من أن المشروع الإيراني هو مشروع استراتيجي من حيث الشكل، إلا أن جوهره مشروع عقائدي يهدف إلى احتواء العالم الإسلامي بدوله ومجتمعاته، سعيًا لبناء المجال الحيوي الإيراني17".

المملكة السعودية أدركت أنها سوف تكون داخل كماشة سياسية طائفية تحاصرها ابتداء من البحرين شرقا ثم اليمن جنوبا ، في مواجهة حاضنة شيعية أخرى في شمالها تمتد من ايران الى لبنان ، هذا الهلال يشكل خطورة سياسية على مستقبل نظام الحكم السعودي ، فالشيعة طائفة سياسية أكثر منها دينية ، فأهم أركان خلافهم مع السنة تتمحور حول مبدأي الخلافة والإمامة ، واللذان يثيران الجدل حول أحقية آل سعود في حكم الاماكن المقدسة ، إلا أن النمط المصلحي هو الحاضر الغائب وهو المسيطر المستتر، نظام الشاه في إيران كان يميل الى السعودية أثناء صراعها مع الأنظمة الثورية في المنطقة العربية ، وبعد مجيء الثورة الاسلامية في إيران بفكرها و مبادئها الثورية ،تحالف النظام السعودي مع العراق ضدها ، وعند غزو العراق للكويت حدث التقارب بين النظامين السعودي والايراني لأجل عزل العراق دوليا واقليميا ، بينما عند احتلال العراق وبداية التغلغل الإيراني داخله ، غيرت المملكة موقفها من إيران ، وتقاربت مع الأردن التي كانت الى وقت قريب لا تعترف بحدوده واستقلاله ولا بحكم الهاشميين له ، ولكنها ادركت أن هذا التقارب ضروريا لأجل تقوية الجبهة السنية أمام التمدد الشيعي ، وحاليا تتناسى السعودية نزاعاتها مع تركيا أردوغان وتعمل على بناء جبهة جيوبولتيكية معها " إذ اندفعت الدولتان لتبني سياسات مواجهة للمشروع الجيوستراتيجي

الإيرانية، فإلى جانب إحياء الجغرافيا العثمانية من قبل تركيا ذهبت السعودية إلى إحياء مشروع المواجهة العربية، وذلك عبر صيغة التحالف العربي في اليمن، وفي إطار استراتيجية التضييق الجيوبوليتيكي على التمدد الإقليمي الإيراني، سعت كلتا الدولتين إلى التواجد بصورة مباشرة أو غير مباشرة في نفس مناطق الصراع التي توجد فيها إيران ،وتحديدًا في مناطق الصراع الرئيس ، كالعراق وسوريا باعتبارهما ركيزة التمدد الجيوبوليتيكي الإيراني.....إن خاصية المنافسة الجيوبوليتيكية أدخلت الجيوبوليتيك الشيعي في حالة سبات استراتيجي لبعض الوقت، خصوصًا وأن هذه المنافسة أخذت بعدًا دوليًّا انعكس سلبًا على الدور الاستراتيجي الإيراني ؛ إذ أدت الأدوار الأميركية في العراق وسوريا إلى تأجيل المشروع الاستراتيجي

الإيراني على المستوى القريب، كما أن الدور السعودي في اليمن والبحرين عرقل الطموحات الشيعية على المستوى المتوسط، في حين أنتجت المشاغلة الإسرائيلية لحزب الله في لبنان حالة تشتيت للأدوار الإيرانية في إطار الجيوبوليتيك الشيعي على المستوى البعيد 18".

المبحث الرابع :الجذور التاريخية للصراع

في السابق كانت نماذج الصراع الطائفي تحدث داخل الجهويات العثمانية البعيدة عن أراضي المملكة وهي نماذج داخل الكيانات ذات الطوائف المتعددة ، حيث تقطن فئات من غير المسلمين من أرمن و آشوريين وكلدان وسريان وصابئة ، او شتات من طوائف إسلامية من غير السنة مثل الشيعة والدروز والعلويين ، وجميع هذه المستويات من الصراع لم تكن موجودة في الديار النجدية والحجازية ، حتى أن القبائل الشيعية في شمال وشرق المملكة عقدت الصلح والتراضي مع جيوش الاخوان الوهابيين ولم

تدخل في حروب معهم ، أسوة بالشيعة في جنوب العراق ، كذلك أن تلك الصراعات من المستوى العرقي لم تكن معهودة في الديار النجدية والحجازية لعدم وجود أجناس أخرى من غير العرب مثل الاكراد او الفرس او البربر او التركمان

هذه الحرب الطائفية المعاصرة بين الائمة والمشايخ من جهة والآيات والعمائم من جهة أخرى ، تم التضخيم لها على انها حرب بين الإسلام السني والإسلام الشيعي ، بينما ركائز هذا الصراع هي الأهداف الجيوسياسية والجيوستراتيجية ومصلحة وعقيدة نظامي حكم في كل من السعودية وإيران ، فأصبحت السعودية تقوي امنها الوطني– الاقليمي بركائز محلية بالاعتماد على مقوماتها العسكرية والاقتصادية ،جنبا الى جنب مع منابرها الاعلامية والدينية ذات النفوذ الواسع في العالم السني مع الابقاء على المساعدة الامريكية البريطانية والتي كانت عون له سابقا في كسر الطموح الإيراني والنفوذ العراقي

أن الترويج لهذا الصراع ، بأنه صراع بين عرب وفرس، وبين حضارة ساسانية وحضارة عربية ،وتلبيسه بالطائفية دون سواها، والتضخيم بفداحة الخطر الشيعى وطغيانه على المنطقة بأسرها ، يمثل معادلة ناقصة متضادة، تستند على فرضية ضعيفة لا يمكن التسليم بأركانها أو بقدرتها على التفسير الحقيقي للأحداث والوقائع ، فالصراع يخفي عوامل أخرى غير معلنة ، وهي العوامل الحقيقية التي تشكل الصدام بين الدولتين، التي تسعى كل منهما الى امتلاك عناصر القوة وتحقيق مصلحتها الوطنية وأمنها القومي وأهدافها ، ففي الوقت الذي تحاول فيه أهداف السياسة الخارجية الايرانية تغيير الوضع الإقليمي لمصلحتها تحاول المملكة السعودية الحفاظ على الوضع الراهن لأجل مصلحتها

يمكن القول أن هذا الصراع الجدلي الثنائي التركيبة – باعتباره سياسي وديني في آن واحد – أخذ نمط حرب طائفية بين الأئمة والمشائخ من أعلى منابر الطرفين ،وبرز تحت هذه العمائم الخطاب الإعلامي

المحتقن بالكراهية ، مستندا على تفسيرات متعصبة لصراع معقد ومرحلة تاريخية تمتد الى متون أبعد من الصراعين العربي التركي والصراع العربي الصهيوني

بعد الغزو الأمريكي وسقوط العراق ، وبعد الحرب الأهلية السورية واكب النجاح تجنيد الأحداث والوقائع والمرحلة ، لترسخ جميعها لدى الذهنية الثقافية للمواطن العربي أن الصراع السني الشيعي ليس صراعا تاريخيا فحسب ،بل صراعا بنيويا مستأصلا وعميق يمتد داخل البنيات الاجتماعية العربية وداخل النسيج السوسيولوجي المكون للكيانات العربية ، بما يشكله من تهديد للدولة العربية القطرية وأمنها واستقرارها لاحقا ، وأخذت كثير من الرؤى تبحث عن مخرج من ذلك في إطار تبني نظام الدولة العلمانية او الدولة ذات النموذج الطائفي التعددي في الحكم ،وهذا الصراع المركب السني الشيعي بعد تفكك الدولة في سوريا والعراق واليمن جعل كل من إيران والسعودية الطرفين الأهم في الصراع ، بوجود التواجد العسكري الإيراني بثقل أكبر في سوريا ولبنان والعراق والتواجد السعودي بثقل أكبر في اليمن والبحرين

ركيزتي الخلافة الإسلامية العرب والفرس قبل توغل المماليك و الاكراد والاتراك ، ولاسيما في عهد العباسيين، كان الصراع بين هذين القطبين يجنح الى كونه صراعا تقوده العوامل العرقية القومية، فكان صراع قومي ، أو صراع حضاري بين مركبين ، وذلك الحال في حال عصر الدويلات الذي جاءت بعده ، أو خلال عصر المماليك والعثمانيين في عهدهم الأول ،غير أن التاريخ السني يذكر الكثير من " المحاولات الفارسية لهدم الكيانات السياسية العربية عبر التاريخ الإسلامي، ومنها مؤامرات وحركات «أستاذ سيس» سنة 136 هـ، و«بابك الخرمي» سنة202هـ و«الأفشين» سنة 224 هـ ،و مرداويج سنة 322 هـ

وقد تحولت بعض تلك الحركات إلى دول، مثل دولة «البويهيين» و«الساسانيين» و«الزيديين»، ثم جاءت دولة «الصفويين» التي أسسها إسماعيل الصفوي في إيران سنة 900هـ التي ناصبت دولة الخلافة العثمانية العداء من الناحيتين المذهبية والعنصرية

كما وقفت في صف الروس والبرتغاليين والهولنديين ضد الأتراك العثمانيين، وفي عام 1135هـ/1735م عادت الدولة «القاجارية» لتستأنف العداء للدولة العثمانية، حتى سقطت الدولتان بعد الحرب العالمية الأولى، فجاءت الدولة البهلوية الشاهنشاهية ، التي ظلت رغم علمانيتها معادية للعرب من ناحية عنصرية أكثر منها مذهبية19 "

في المقابل فأن الذاكرة الشيعية ، تحفظ بعض من الصور التي تقول أنه حدثت فيها انتهاكات مريعة قامت بها السلطات العثمانية السنية ضد الطائفة الشيعية في العراق والشام ، في أزمنة متعاقبة كان أشدها في العهد العثماني المتأخر . كما تذكر بعض المصادر الشيعية كذلك أن تاريخ قيام الدولة السعودية الثانية والثالثة قد شهد تهجير وتصفيات ومذابح ضد السكان الشيعة في شرق المملكة وشمالها

، قامت به جماعة الإخوان الذراع العسكري للحركة الوهابية

الذي يجدر الاشارة اليه ، ان بوادر تحول ذلك الصراع الى صراع بشكله الطائفي ،قد بدأت ملامحه في الظهور خلال العصر العثماني الثاني لاسيما أثناء عهد الصفويين، بعد أن اصبحت الطائفية الشيعية تتحرك ضد النظام الأساسي لدولة الخلافة وعقيدتها السنية تحت تأثير بعض الظروف المحلية والدولية وضعف وفساد نظام حكم العهد العثماني الثاني. ثم جاء نظام الشاه ، الذي احياء الساسانية والمجد الامبراطوري الفارسي على حساب العرب ، ثم الجمهورية الخمينية وتصدير الثورة الإسلامية بالمعايير والقيم الروحية الشيعية ودولة حكم الفقيه و الامامية الاثنى عشرية . كرد فعل ضد الساسانية وتمجيدا للقومية فإن النظام البعثي في العراق بمغالته العروبية حاول تحريك الشعور القومية للشعوب العربية داخل أراضي إيران ومعاداة الفارسية . ثم بعد سقوط بغداد تحولت الرياض الى مركز القاعدة او الاقليم القاعدة لمحاصرة الخطر الإيراني –الشيعي في المنطقة

الأمر المسلم به ،هو أنه سيكون من الصعب تحقيق تقارب وانفراج في العلاقات مع المملكة العربية السعودية. " طالما أن الحرس الثوري في ايران لايزال مقيدا بشكل كبير بخطاب تصدير الثورة ولا يريد التنازل عن مكاسبه ودوره الجيوسياسي الخارجي وهناك الكثير من النقاط التي تشكل احتكاكا بينه وبين كل من المرشد الأعلى بشأن السياسة الإقليمية الإيرانية الأقل طموحاً. . بينما تتمتع الطائفية بأهمية أقل في السياسة الخارجية السعودية بالمقارنة مع التصلب وعدم اليقين القيادي. في وجود قيادة عليا قديمة متصلبة في البلاد بعيدة عن الرصانة ، يجعل الرياض عاجزة عن الاستجابة لإشارات الاعتدال الإيرانية. .... ولكن هذا التصلب والافتقاد للحنكة القيادية قد يتغير بفعل تنامي المشاعر الداخلية والرأي العام الداخلي الذي أصبح داعما قويا للمعارضة السورية ضد نظام الأسد ، بعد أن كان في السابق ليس له أهمية في تشكيل سياسة المملكة الخارجية بالشكل الذي يمكنه الآن أن يكون عاملاً مثبطاً لأي شخصية كبرى من آل سعود، فتُعتبر بأنها مطالبة باتخاذ موقف أكثر ليونة تجاه إيران. ومن العوائق الأخرى التي تقف في وجه التقارب السعودي–الإيراني، انهيار سلطة الدولة كما في لبنان وسوريا والعراق والفراغ السياسي الذي أوجد التدخلات الاقليمية ، بالتالي حتى وإن كانت الحوافز الدفاعية هي وحدها التي كانت تقود القيادتين السعودية والإيرانية، فسيكون صعباً بالنسبة لهما البقاء خارج الصراعات الأهلية التي اشتعلت في مختلف أنحاء العالم العربي الشرقي. وأكثر صعوبة نحو ارساء تقارب سعودي–ايراني حقيقي 20".

المبحث الخامس :أهم المحطات المفصلية للصراع في التاريخ المعاصر

ما بين عامي 1943 الى العام 1989 فإن العلاقات بين إيران والمملكة السعودية ، كانت من الهشاشة بحيث أنها تقطع ثم تعاد ،ثم لاتلبث أن تقطع من جديد ثم تعاد مرة أخرى ، وأهم المسارات

بين الانقطاع والعودة كانت على النحو التالي " انقطاعها نهاية الثلاثينات ثم إعادتها من جديد في العام 1946 ، لكنها توترت من جديد في العام 1950 بعد اعتراف إيران بالكيان الصهيوني . في العام 1955 حاول الملك سعود بناء مسار جديد من العلاقات بعد زيارته لإيران والتقائه بالشاه محمد رضا بهلوي ، غير أن تلك تلك الزيارة لم تؤدي الى أي تقارب .لكن بعد ثورة يوليو في مصر وصعود المد القومي لجمال عبد الناصر في مواجهته للأنظمة الملكية في المنطقة آنذاك ،فأن النظامين الإيراني و السعودي شهدا تقاربا غير مسبوق وصل الى مساندة شاه ايران للسعودية عسكرياً في مواجهة التهديد المصري لجنوب السعودية أثناء حرب اليمن 1962 ، حيث دعمت الحكومتين السعودية والإيرانية جنبا الى جنب قوات الإمام البدر بالمال والسلاح، الى أن أعلنت مصر عن انسحابها عسكرياً من شمال اليمن في 1967 . لكن العلاقات ما لبثت أن توترت من جديد خلال العام 1968 ، بسبب رغبة البحرين في استقلالها كدولة مستقلة بعد إعلان بريطانيا نيتها الانسحاب منها ، حيث طالبت إيران حينها بضم البحرين لأراضيها، في نفس الوقت قام الملك فيصل بدعم الاستقلال البحريني الذي تحقق بعد استفتاء شعبي أجرته الأمم المتحدة في1970. (21)

،،،،، عادت الأوضاع إلى طبيعتها إلى حد ما، حتى تاريخ وقوع الثورة الإيرانية، وإعلان النظام الجمهوري الإسلامي عام 1979، ، الذي .اعتبرته السعودية تهديدا جديدا لها، وبدأت في العمل ضده ، في سبتمبر 1980، بدأ مسار آخر من العلاقات السعودية الإيرانية، عندما قرر الرئيس العراقي صدام حسين الهجوم على إيران، حيث بادرت السعودية بمساندته طيلة سنوات الحرب التي اختلفت وجهات النظر حول دوافعها وأسبابها الحقيقية ، والتي تفاوتت بين التذمر الشيعي من الكبت السياسي الداخلي وإبعاد الطوائف الشيعية عن المشاركة في حكم العراق ،أو ورغبة العراق في الدفاع عن بلدان المنطقة بعد محاولات الخميني تصدير الثورة الى دول الجوار، أو استغلال حالة ضعف إيران بعد الثورة لتحقيق النفوذ والبطولات على حسابها(22)

نوايا النظام العراقي تجاه السعودية وإمارات الخليج لم تكن واضحة أو معلنة وخطابها السياسي كان متحفظا حتى نهاية حرب

الخليج الاولى، على عكس النوايا الايرانية فالخطاب السياسي الايراني كان يدعو الى الثورة على أنظمة الخليج العربي المحافظة

ويصفها بالعمالة للغرب و الخروج عن الإطار الحقيقي للإسلام حسب زعمه ، والسياسة الخارجية الايرانية كانت عدائية ضد السياسة السعودية ، ولربما لهذه الأسباب أقدمت المملكة السعودية على دعم العراق في حربه ضد إيران معنويا وماديا

وهذا الدعم الذي قدمته المملكة السعودية للعراق، ،،،،جعل إيران ممتعضة بشدة على المملكة ، وتطور

الأمر الى حدوث مناوشات حربية بينهما ،وقيام الطائرات الحربية الايرانية بانتهاك الأجواء السعودية ، ثم التصدي لها من قبل سلاح الجو السعودي . أما الحرب الخليجية الاولى في عمومها لم تؤد الى اضعاف ايران كقوة اقليمية أو الى نجاح العراق في ضم الاراضي المتنازع عليها بين البلدين ، كذلك الحال فأن إيران لم تستطع اسقاط نظام الحكم العراقي ولا الى تدمير قوته العسكرية23)

من الجدير قوله أنه عقب وصول رفسنجاني وخاتمي الى قمة الحكم " كرؤساء إصلاحيين تغير الموقف الإيراني إزاء المملكة ،فتم تبادل الزيارات واللقاءات بين الطرفين وتم كذلك توقيع اتفاقية أمنية عام 2001 ، فكانت زيارة خاتمي للمملكة عام 1999، هي أول زيارة لرئيس إيراني للسعودية منذ قيام الثورة.الإسلامية ، إلا أنه بعد تولى الرئيس المتشدد أحمدي نجاد السلطة في إيران ، ومساعيه لاستكمال البرنامج النووي ، وسعيه لتعزيز ومساندة الأحزاب ذات المرجعية الشيعية في العراق . فإن الأمور بين البلدين عادت للاضطراب من جديد ، وتزايدت حدة تلك الاضطرابات بعد الفراغ الذي خلفه الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 ، الذي مهد لإطلاق العنان للسياسيين الشيعة في مفاصل الحكم ، فاسحا المجال لزيادة حجم النفوذ الإيراني . خلال موجة الربيع العربي 2011، ساندت ايران المظاهرات الشعبية الشيعية داخل المملكة وفي البحرين ، الأمر الذي اعتبرته المملكة مد للنفوذ الشيعي الإيراني داخل دول الخليج ، وأن كانت الجهود قد نجحت في البحرين وشرق المملكة ، فإنها لم تنجح بعد في التصدي للنفوذ الإيراني جنوبها في اليمن ، التي تشن المملكة ضده حربا بزعامتها للتحالف العربي ، تحت شعار دعم الحكومة الشرعية والتصدي للمتمردين الحوثيين المدعومين من طهران24)

خلال الثورة الاسلامية الايرانية تفاعلت السياسة الخارجية للمملكة السعودية بشكل كبير لمحاصرة هذه الثورة ، عبر مجموعة من " الآليات(25) ،والتي " أهمها

في العام 1979 حذرٌ وتقرب مع قيام الثورة الإسلامية في ايران، وعزم طهران تصدير ثورتها-

عام 1980 حالة توتر وتيقظ من طرف المملكة حيال اندلاع الحرب الإيرانية العراقية-.

-عام 1981: تأسيس "مجلس التعاون" لتحقيق التكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدة كاملة-

في العام 1990 هدوء عقب غزو العراق للكويت في 2 أغسطس/آب-1990

في نهاية العام 1997 ، تحسن العلاقات الإيرانية الخليجية بشكل عام إثر فوز محمد خاتمي برئاسة البلاد وهو صاحب سياسة "نزع التوترات

العام 2003 تسليم الأميركيين إدارة العراق إلى جماعات شيعية . موالية لإيران أدى إلى زيادة المخاوف

الأمنية للرياض-

العام 2007 تورط إيران في المشهد السياسي العراقي بشكل متعاظم زاد العلاقات تأزما-

في العام 2011 اندلاع مظاهرات في البحرين، ودخول قوات درع الجزيرة التي أنشأتها دول مجلس التعاون الخليجي للدفاع عن أمنها ،إلى المنامة وسط اتهامات لإيران بالتورط في شؤون البحرين.

اندلاع الثورة السورية ودعم إيران القوي المادي العسكري والبشري للنظام السوري أزّم العلاقات بين الطرفين-.

2014اتهامات لإيران بتوفير دعم شامل لمسلحي جماعة الحوثي الذين سيطروا يوم 21 سبتمبر/أيلول على صنعاء وعلى مقر الحكومة ومقار الوزارات، والمقرات الإستراتيجية كمقر البنك المركزي

في 26 مارس/آذار 2015 : عشر دول بقيادة المملكة السعودية تبدأ العملية العسكرية عاصفة الحزم ضد جماعة الحوثي

وقوات الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح.، مع اتهامات لأيران تقديم دعم شامل للحوثيين الذين سيطروا على الحكومة

في 2 يناير/كانون الثاني 2016 : إعدام الرياض 47 محكوما بينهم رجل الدين الشيعي نمر النمر، وانتقادات إيرانية لذلك

في 3 يناير/كانون الثاني 2016: السعودية تعلن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، عقب اقتحام مقر سفارتها بطهران وقنصليتها بمشهد.

المبحث السادس :المد والجزر السياسي والطائفي في العلاقات بين البلدين

كلا المملكتين الايرانية والسعودية، جسدان فيما مضى انظمة وراثية محافظة ،مع ان التقليد السياسي للحكم في إيران يقترب نظريا من الملكية المقيدة دستوريا بوجود أحزاب ومجالس نيابية منتخبة ، بينما في الحالة السعودية فأنه يوجد نظام أوتوقراطي متشدد لا وجود فيه للدستور أو المجالس النيابية المنتخبة

في بدايات نشأة المملكة السعودية (مملكة نجد والحجاز وملحقاتها)، فإن السعودية –الوهابية لم ترى من عدو لها غير الوجود العثماني أو حركة الشريف حسين الهاشمي ذات الطابع القومي ، بل أن إيران الملكية أيدت السعوديين في البداية على اقامة كيانهم المستقل بعيدا عن الاحتلال العثماني ، حيث لم

تكن مخفية كراهية الحكام الايرانيين من الصفويين ومن جاء بعدهم

للوصاية السنية التي مثلتها الدولة العثمانية ، السعوديين الذين اصطفوا تحت العباءة الوهابية والتي من خلالها توسعوا في نجد

قبل أن يبسطوا نفوذهم على الحجاز وتهامة عرفوا كيف يستفيدون من صراع القوى العظمى ومصالحها في المنطقة ، فالقوى الكبرى خدعت الشريف حسين الهاشمي ذو الطموح القومي .، الذي سعى لتوحيد العرب في إطار دولة قومية واحدة ، العنصر السوسيولوجي الداخلي، وهي القبائل والعشائر في نجد وتهامة والأحساء وعسير كانت أكثر ميلا لآل سعود الذين يغلبون النزعة الدينية التي مثلتها الوهابية ، على حساب النزعة القومية التي رفع شعارها الشريف حسين وأبنائه ، من نفس الزاوية فأن عبدالعزيز آل سعود كان أكثر دهاء من الشريف حسين وتمتع بخاصية ومستشارين على درجة عالية من الحنكة والذكاء، بينما ظهر الشريف حسين داخل المنظار القبلي لقبائل شبه جزيرة العرب وكأنه الممول من البريطانيين والعرب لمصالحهم ، فالمجتمع السعودي مجتمع محافظ تقليدي أبوي تمثله قبائل وليس تنظيمات او تأطيرات سياسية ، وهذه القبائل والعشائر رأت ان الخطر الكبير قد يأتي من البريطانيين وليس من تعدد الطوائف داخل الإسلام . الشريف حسين عقد معاهدات مكتوبة وعلنية مع الإنجليز بينما ، ابن سعود عقد معهم صفقات غير مكتوبة ، تمثلت في تعهدات مصلحية ترضي الجانبين ، في الوقت نفسه لم يكن ابن سعود

واثقا بالكامل من الانجليز بسبب تقلبهم وخبثهم ، فعمد الى عقد معاهدات صداقة سرية واعتراف وتعاون مع الولايات المتحدة الدولة الفتية القوية وفتح موارد البلاد من النفط والغاز أمام شركاتهم واستثماراتهم ، ومن دلالة ما اعتمد عليه ابن سعود من من دعم

ومساندة من قبل الانجليز والامريكيين فأنه عندما هاجم الحجاز وسيطر على مدنه وحاصر الهاشميين ، فإن بريطانيا لم تحرك ساكنا ولم تقم بدعم حلفائها الهاشميين ، في السياق نفسه فإن صعود موجة الانقلابات العسكرية ذات الطابع الاشتراكي و النابضة بالفكر القومي العربي ، جعل حكام المملكة السعودية يتقربون الى الانظمة الملكية رغم الخلاف معها فتقربوا الى الأردن رغم

العداوة بينهم وبين الهاشميين حول الحدود الجنوبية وبادية الأردن التي تعتبرها السعودية امتداد للحجاز ، رغم ذلك أقاموا أواصر العلاقة مع النظام الملكي الهاشمي في الأردن ، كما استأنفوا علاقاتهم مع نظام الشاه في ايران رغم الاختلاف المذهبي بينهما ،وبنوا علاقات مع الاسرة العلوية الحاكمة في مصر رغم العداء التاريخي بينهما، كما حاولت المملكة أن تقيم علاقات وتدعم الأنظمة المحافظة الصغيرة في شبه الجزيرة العربية . وكانت أول مواجهة عسكرية لها داخل الصراع الاقليمية في المنطقة لم تكن مواجهة طائفية، بل كانت مواجهة من النوع السياسي ، ضد تدخل مصر عبدالناصر في اليمن،

فتدخلت السعودية لحماية نظام الإمام البدر ، ثم دخلت في نزاعات متكررة مع نظام عبدالكريم قاسم والعارفيين في العراق ، ثم مع النظام العراقي البعثي ، ثم لاحقا النزاع مع الجمهورية السورية فترة حكم الأسد الأب حول القضية اللبنانية ، هذه الصراعات كان لاعتبارات سياسية وايديولوجية وليس لها معايير أو مكنونات دينية

المبحث السابع: الواجهات المعلنة من الصراع وجبهاته المنظورة

تتبع مسار العلاقة بين البلدين ، يشير الى أن هذه الثنائية الجدلية السنية – الشيعية ، ظهرت واضحة خلال الثمانينيات ، بعد تزايد النفوذ الإيراني في لبنان وبعد استفحال القوة العسكرية لكل من حركة أمل الشيعية وحزب الله ذو المعتقد الشيعي ، وتضخم ذلك الصراع الطائفي بعد سقوط العراق وانهيار نظام الحكم فيه واستفحال الوجود السياسي والمخابراتي الإيراني داخله ، هناك رأت المملكة السعودية بأن تلك المؤشرات تحمل تهديدا حقيقيا للوجود السني في المنطقة العربية وتمدد للشيعة على حساب السنة ، غير أن الخطورة الحقيقية التي تخشاها المملكة ليست في الشيعة كمذهب أو طائفة دينية ، وإنما في الافكار ذات البعد السياسي

والعقائدي للجمهورية الايرانية وفكرها الثوري المنقح بتراث الخلاص الشيعي ،الذي يهاجم النظام الملكي السعودي ويجرده من

شرعيته التي يرى أنها لا تستند إلى الإطار المرجعي المتمثل في مبدأ الشورى ولا تستند الى الإطار العقائدي الذي أساسه حكم الأئمة الصالحين و ولاية الفقيه " ولئن كانت العوامل الروحية للثورة الإسلامية الإيرانية نابعة من القرآن الكريم، وتم تطويعها لصالح الثورة الإيرانية، إلا أنها قد ساهمت في تشكيل الوعي السياسي بضرورة إبراز الأفكار الدينية والعقائدية كنقطة انطلاق لبناء

ركائز ودعائم النظام الإيراني الذي اعتمد على نظرية "ولاية الفقيه" للتأثير المباشر بالدين والعقيدة على مواطني إيران فيما بعد ثورة 26 " .1979 ، كردة فعل لتلك الأحداث ،أخذت المملكة على عاتقها دعم المكونات السنية في العراق بالمال والمنابر والدبلوماسية . كما شعرت المملكة بخطر يداهم حدودها الجنوبية بعد الانتصارات والتوسع الذي حققه الحوثيون في اليمن

الوضع الحالي المنظور لسياسة المملكة السعودية الخارجية يظهرها وكأنها تسعى للتحالف مع النظام الجمهوري في مصر الذي قامت بمهاجمته نهجه وسياسته لعقود مضت ، كما قد تبحث عن تحالفات مع الجمهورية التركية العلمانية التي ناصبتها العداء سابقا بفتوى الطورانية والالحاد ومحاربة الإسلام ، قبل أن تعيد علاقاتها معها طاوية صفحة الخاشقجي التي شوهت العلاقات بين البلدين لفترة قصيرة ، كما أنها تدعم الضغوط الأمريكية على إيران وتدعو الى زيادة سقف العقوبات عليها ومحاصرتها

السعودية أدركت أنه لابديل لها لأجل أعادة التوازن والاستقرار لأمنها القومي ومجالها الحيوي ،إلا من علاقات قوية من التحالف الإقليمي داخل المركب السني مع القوتين الكبيرتين في المنطقة وهما الجمهورية المصرية والجمهورية التركية ، أما تحالفها مع الدولة العبرية فإن هذا شأن غير مطروح على المدى القريب ،وذلك لما يعرضه لها هذا التحالف من حرج داخلي وسخط ضدها في أوساط الرأي العام الإسلامي ، باعتبار المملكة أرض الحرمين الشريفين والمكانة الروحية المقدسة في الإسلام ، رغم أنه بعد تراجع الوتيرة القومية في المنطقة ، وغلبة البراجماتية لم يعد حرج في قيام علاقات مع الكيان العبري لأجل مصلحة البلدين ولأجل إيقاف المد الشيعي وكبح جماح المشروع النووي الايراني ، فالمملكة السعودية كسائر إمارات الخليج ،لم تعد ترى في اسرائيل ذلك الخطر القائم المهدد للاسلام او أمن المنطقة ، أنما يتم النظر إليها الآن باعتبارها تلك الدولة الباحثة عن السلام، والتي تسعى للعيش في إطار حدود آمنة ،خلافا للقناعة السابقة التي ساندت بها المملكة دول المواجهة العربية في حروبها مع اسرائيل وأرسلت جيشها المتواضع خلال حرب النكبة 1948 ، وساعدت مصر وسوريا في ازالة آثار عدوان النكسة كما أنه كانت الداعم الأكبر لهما خلال حرب رمضان تشرين 1973 ، بالمال والسلاح وقطع امدادات النفط عن الدول المساندة لإسرائيل.

خاتمة الدراسة

إيران كدولة ساعية لأن تكون مركز أقليمي أو قطب قاعدي يستقطب الطوائف الشيعية في المنطقة ، فإنها تمتلك مشروعها من التخطيط والتنظيم والطموح الثوري والربط بين السياسة والدين ،والتوظيف السياسي والعسكري والإعلامي . أما السعودية التي تعتمد على المرجعية الاسلامية السنية السلفية ، تفتقد الى المشروع السياسي الجامع ، وعندما تريد محاذاة إيران ، فأن ذلك يتطلب منها أن تبلور مشروعا سياسيا يستقطب ويحتوي المسلمين السنة في المنطقة ، وأن تؤسس لأطار متماسك ذو مرجعية اسلامية جامعة ورصينة ، وهذا الاساس او الاطار المرجعي قد لن يكون كافيا، ولن ينال القبول والرضا من الطوائف السنية في المنطقة لعدم ارتكاز هذا المشروع على أهم أسس أركان الخلافة الإسلامية وهما مبدأي الشورى والبيعة في الخلافة والامامة ، كما أنه لا تتوافر داخله روابط الانتماء والمصير القومي ، كما أن السعودية تدرك جيدا افتقادها للجانب التنظيمي – الأيديولوجي – الثوري

الذي تملكه إيران فبالتالي هي تسعى لتعويض ذلك بدبلوماسية المال والمصالح ، وبرفع وتيرة الخطر الشيعي، باعتبارها حامي السنة والمدافع عن مذهب الجماعة

هذا الصراع بعد أن تم تهويله وتضخيمه ،أصبح المحور السياسي الاولي الاستراتيجي للسياسة الخارجية السعودية ، الا أنه في الحقيقة يظل صراع أدوار ومصالح وأهداف ،ويندرج ما بين الجيوسياسي والجيوستراتيجي بكل عناصرهما الجغرافية والاقتصادية والسياسية والثقافية والاعلامية ، فكلا البلدين

يدركان أنه في حالة ارتخاء أي منهما فإن الطرف الآخر سوف يسيطر على مداخل الخليج والبحر الأحمر وبحر العرب ، ويسيطر على المضائق الثلاث قناة السويس وباب المندب وهرمز ،التي تتحكم في المنطقة وفي المصالح التجارية الدولية بها ، و صادرات البترول العالمية

السياسة الخارجية الإيرانية وأن كانت تملك مكونات من التاريخ والجغرافيا والحضارة شبه المتناغمة مع واقعها المحلي، تديرها وسط العقيدة الطائفية و تؤطرها بالإرادة الثورية وفلسفة التحرر السياسي و تملك الموارد المالية للاستمرار في تدويرها ، في مقابل السياسة الخارجية المحافظة والساكنة للمملكة التي لا تملك الطموح والإرادة السياسية والفكرية والثقافية . رغم امتلاك المملكة الخصائص الروحية والمقومات المكانية و المادية والموارد الاقتصادية والعسكرية والحلفاء الغربيين ، غير أن عوامل الأيديولوجيا والتاريخ والجغرافيا والثقافة لا تعمل لصالحها ، فتاريخ المملكة قصير نسبيا ونشوئها جاء مشوه وسط شبهات سياسية بدأت بالخروج على دار الخلافة الإسلامية ،ثم مغازلتها المستعمر الغربي لإزالة الدولة الهاشمية العربية ذات البعد والتوجه القومي ، كما أن جغرافية الديار المقدسة لازالت في مخيلة المسلم تحت مسمى أرض نجد والحجاز ،وليست مسمى الدولة السعودية

هوامش الدراسة

1. ابراهيم الهطلالي " الشيعة السعوديون قراءة تاريخية وسياسية " بيروت
بيروت: رياض الريس للكتب والنشر : 2000

2. الأقليات الشيعية في السعودية" تعايش أم خطر ؟ " (بدون مؤلف) "منتدى السياسات العربية ، بدون تاريخ
تاريخ الاسترجاع 13\02\2022 ، عنوان الموقع

https://www.alsiasat.com/

3. ،محمد ابوسعدة "لبنان: أبعاد التنافس السعودي – الإيراني " (مقالة) . (استانبول : المعهد المصري للدراسات السياسية، 3 مارس 2016

4. محمد ثابت حسنين ،"الصراع الإيراني السعودي الجذور والمستقبل" . المركز الديمقراطي العربي \ برلين
تاريخ النشر 06 مايو 2021، تاريخ الدخول 11\02\2022 ، عنوان الموقع

https://www.democraticac.de/?p=74697

5. محمد سالم الكواز، "العلاقات الإيرانية– السعودية 1979–2001 "(دراسة) مجلة دراسات

اقليمية (الموصل : مركز الدراسات الاقليمية جامعة الموصل ، السنة 4 العدد 7 ، كانون الثاني 2007

6. الياس ميسوم " النِّفط كمدخل لتفسير الصراع الإيراني – السعودي" . (ورقة بحث) مجلة الناقد للدراسات السياسية)الجزائر: وهران المجلد: 03 العدد: 01 الرقم التسلسلي: 04 أفريل 2019.) الصفحات من 155 الى176
7. الياس ميسوم " التفسير الإيديولوجي . للصراع الايراني – السعودي" (دراسة) منشورات جامعة عباس لغرور (الجزائر : خنشلة ،المجلد 6 ، العدد 2) ، الصفحات 344-367
8. رايق سالم البريزات "الصراع السعودي الإيراني وتأثيره على دول الجوار العربي" مجلة جامعة قناة السويس(جامعة قناة السويس : كلية التجارة بالاسماعيلية ، العدد الثالث ،مجلد 8 ، مقالة رقم 2 ، الصيف 2017) ص 1 الى ص28
9. بول ارتس ،وغيرد نونمان" المملكة العربية السعودية في الميزان الاقتصادي السياسي والمجتمع والشؤون الخارجية " (محرران في) آيريس غلوزماير" الضوابط والتوازنات والتحول في النظام السياسي السعودي "، الطبعة الثانية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 2013م)، ص.265.

ويُدْرَج في "قائمة المراجع" بالشكل الذي ورد به كتاب لمؤلِّف واحد على هذا النحو " فيصل علام، عبد الله. العلاقات المدنية–العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر: يوليو/تموز 1952– يوليو/تموز 2013. ط1. بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون،.2018

10. بدر الإبراهيم ومحمد الصادق،" الحراك الشيعي في السعودية تسييس المذهب ومذهبة السياسة" (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث 10 والنشر، 2013م)، ص.71.
11. إيران والسعودية علاقات لا تقتصر على النزاع المذهبي " (مقالة دون مؤلف) تاريخ النشر 22 أبريل 2021م ، تاريخ الدخول 06\01\2022 ، عنوان الرابط :www.amp.dw.com.
12. مرفت زكريا، "تهديدات المملكة العربية السعودية وسلوك إيران الإقليمي" ، تاريخ الاسترجاع 6 أبريل 2021م. ،على الرابط.www.acrcg.org
13. فداء يوسف أبو جزر،" العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساتها على دول الجوار العربي (1997-2005م)" (رسالة ماجستير،

غزة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، 2014م)، ص.15

14. فراس اليأس "الجيوبوليتيك الشيعي والمخيلة الجيوستراتيجية الإيرانية: مجالات التأثير وبناء النفوذ" مركز الجزيرة للدراسات: 10ديسمبر-2019
https://www.studies.aljazeera.net/en/node/

15. فراس اليأس "الجيوبوليتيك الشيعي والمخيلة الجيوستراتيجية الإيرانية " المرجع السابق نفسه

لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى : فراس إلياس، مركزية العراق في العقل الاستراتيجي الإيراني، ط 1 (الرياض، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2018)، ص85-72

16. حول العوائد النفطية الخليجية، أنظر: عادل بن زيد الطريفي " الخليجيون من الطفرة الأولى إلى الطفرة الثانية" جريدة الرياض ،(مؤسسة الرياض : السعودية ،الأربعاء 24صَفر 1428هـ - 14مارس 2007م - العدد 14142) ص3

17. فراس اليأس "الجيوبوليتيك الشيعي والمخيلة الجيوستراتيجية الإيرانية" مرجع سابق

18. فراس الياس ، المرجع السابق نفسه

19. عبدالعزيز ترك " المشروع الشيعي.. كيف تحولت الخرافة إلى واقع؟ " مجلة البيان ، (ارشيف المجلة : مقالات ، العدد 341 محرّم 1437هـ، أكتوبر - نوفمبر 2015م.

20. مقالة مترجمة نسخة الكترونية ،الاثنين 17 مارس 2014 . F. Gregory Gause التقارب السعودي الايراني
https://www.brookings.edu/about-the-center-for-sustainable-development

21. عابد ملحم العلاقات السعودية الإيرانية.. أكثر من 60 عاماً من الاحتقان.أورينت نت - عابد ملحم 08-09-2016 |
https://orient-news.net/ar/news_show/122497

22. هدى الشيمي" العلاقات السعودية الإيرانية.. "تاريخ من التوترات" موقع مصراوي ، تاريخ النشر الإثنين 13 نوفمبر ، 2017. تاريخ الاسترجاع 05\10\2021 . عنوان الموقع
https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/

23. هدى الشيمي ، المرجع السابق نفسه

24. الشيمي ، المرجع نفسه

25. العلاقات السعودية الايرانية توتر له تاريخ" مقالة بدون أسم 06\01\2016.
.https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/06\01\2016
موقع الجزيرة نت

26. محمد خيري ،"نظرية "ولاية الفقيه".. الروافد الغربية والجذور الفلسفية" الاثنين 10 أغسطس 2020 ، المنتدى العربي
: https://www.afaip.com لتحليل السياسات الإيرانية . عنوان الموقع

قائمة المراجع

ابوجزر، فداء يوسف ،" العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساتها على دول الجوار العربي (1997-2005م)" (رسالة ماجستير

غزة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، 2014م)، ص.15

أبوسعدة ،محمد "لبنان: أبعاد التنافس السعودي – الإيراني " (مقالة) . (استانبول : المعهد المصري للدراسات السياسية، 3 مارس 2016

آرتس، بول ،وغيرد نونمان" المملكة العربية السعودية في الميزان الاقتصادي السياسي والمجتمع والشؤون الخارجية " (محرران في) آيريس غلوزماير" الضوابط والتوازنات والتحول في النظام السياسي السعودي "، الطبعة الثانية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 2013م)، ص.265

الابراهيم ، بدر و محمد الصادق،" الحراك الشيعي في السعودية تسييس المذهب ومذهبة السياسة" (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث 10 والنشر، 2013م

الأقليات الشيعية في السعودية" تعايش أم خطر ؟ " (بدون مؤلف) "منتدى السياسات العربية ، بدون تاريخ

تاريخ الاسترجاع 13\02\2022 ، عنوان الموقع

https://www.alsiasat.com/

البريزات ،رايق سالم "الصراع السعودي الإيراني وتأثيره على دول الجوار العربي" مجلة جامعة قناة السويس(جامعة قناة السويس : كلية التجارة بالاسماعيلية ، العدد الثالث ،مجلد 8 ، مقالة رقم 2 ، الصيف (2017

نسخة مترجمة– نسخة الكترونية ،الاثنين 17 مارس F. Gregory Gause . 2014 التقارب السعودي الايراني

https://www.brookings.edu/about-the-center-for-sustainable-development

الشيمي ،هدى " العلاقات السعودية الإيرانية.. "تاريخ من التوترات" موقع مصراوي ، تاريخ النشر الإثنين 13 نوفمبر ، 2017. تاريخ الاسترجاع 05\10\2021 . عنوان الموقع

https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/

الطريفي ،عادل بن زيد " الخليجيون من الطفرة الأولى إلى الطفرة الثانية" جريدة الرياض ،(مؤسسة الرياض : السعودية ،الأربعاء 24صَفر 1428هـ – 14مارس 2007م – العدد 14142) ص3

الكواز، محمد سالم ، "العلاقات الإيرانية– السعودية 1979–2001 "(دراسة) مجلة دراسات اقليمية (الموصل : مركز الدراسات الاقليمية جامعة الموصل ، السنة 4 العدد 7 ، كانون الثاني2007

الهطلاني ،ابراهيم " الشيعة السعوديون قراءة تاريخية وسياسية " ط1 (بيروت : رياض الريس للكتب والنشر ،2009

إليأس ،فراس "الجيوبوليتيك الشيعي والمخيلة الجيوستراتيجية الإيرانية: مجالات التأثير وبناء النفوذ" مركز الجزيرة للدراسات: 02 ديسمبر 2019

https://studies.aljazeera.net/ar

إلياس فراس ،" مركزية العراق في العقل الاستراتيجي الإيراني"، ط 1 (الرياض، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2018)، ص85–72

إيران والسعودية علاقات لا تقتصر على النزاع المذهبي " (مقالة دون مؤلف) تاريخ النشر 22 أبريل 2021م ، تاريخ الدخول 06\01\2022 ، عنوان الرابطhttps://www.amp.dw.com

ترك، عبدالعزيز " المشروع الشيعي.. كيف تحولت الخرافة إلى واقع؟ " مجلة البيان ، (ارشيف المجلة : مقالات ، العدد341 محرّم 1437 هـ، أكتوبر – نوفمبر 2015م.

حسنيين، محمد ثابت ،"الصراع الإيراني السعودي الجذور والمستقبل" . المركز الديمقراطي العربي \ برلين

تاريخ النشر 06 مايو 2021، تاريخ الدخول 11\02\2022 ، عنوان الموقع

https://www.democraticac.de/?p=74697

خيري ، محمد ،"نظرية "ولاية الفقيه".. الروافد الغربية والجذور الفلسفية" الاثنين 10 أغسطس 2020 ، المنتدى العربي لتحليل السياساتhttps://www.afaip.com . عنوان الموقع الإيرانية .

ديون ، كريستين سميث " تزايد آمال القومية السعودية في احتواء أوسع للشيعة " واشنطن :معهد دول الخليج العربية في واشنطن

: https://www.aqsiw.orgتاريخ النشر 03\05\2018 تاريخ الدخول 10\02\2022 . عنوان الرابط ،

، زكريا، مرفت "تهديدات المملكة العربية السعودية وسلوك إيران الإقليمي"بدون تاريخ ، تاريخ الاسترجاع 6 أبريل 2021م. ،على الرابط

www.acrcg.org.

" شيعة المنطقة الشرقية :هكذا تسعى السعودية إلى إغلاق الطريق على إيران" ، بدون مؤلف ، نشر في 22 نوفمبر 2019 م على تاريخ الاسترجاع 01\01\2022 . الرابط

www.alhurra.com

مستقبل الوجود الأيراني في المنطقة العربية في ظل حكم بايدن، مركز الفكر الاستراتيجي للسياسات، استانبول – تركيا، نشر في 5 ديسمبر 2020م على الرابط

www.fikercenter.com

مقالة مترجمة" "كيف انعكس الصراع السنّي الشيعي على شكل الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط؟ "،) دون مؤلف (ترجمة مدني قصري : موقع حفريات /تاريخ النشر 14/01/2019

https://www.hafryat.com/ar/blog

ملحم ،عابد " العلاقات السعودية الإيرانية.. أكثر من 60 عاماً من الاحتقان" .أورينت نت 08-09-2016 |

https://orient-news.net/ar/news_show/122497

ميسوم، الياس " النّفط كمدخل لتفسير الصراع الإيراني – السعودي" . (ورقة بحث) مجلة

الناقد للدراسات السياسية)الجزائر: وهران المجلد: 03 العدد: 01 الرقم التسلسلي: 04 أفريل 2019

ميسوم، الياس " التفسير الإيديولوجي للصراع الايراني – السعودي" (دراسة) منشورات جامعة عباس لغرور (الجزائر : خنشلة ،المجلد 6 ، العدد 2 . 27/06/2019

المرأة الإيرانية قراءة في الخطابين الثوري والإصلاحي

ا.م. د. فراقد داود سلمان الشلال

جامعة البصرة مركز دراسات البصرة والخليج العربي

الملخص

تباينت مضامين الخطاب الثوري الاسلامي عن الخطاب الاصلاحي في ايران فقد أبدى الامام الخميني اهتمام بمكانة المرأة في المجتمع الايراني انطلاقاً من ايمانهِ الكامل بان لها حقوق شأنها شأن الرجل، وفي الوقت نفسه عليها واجبات شرعية ودنيوية لا يجوز التهاون بها أو التغاضي عنها، لان من يريد ان يرفع من مكانة بلدهِ لابد لهَ من الاهتمام بالمرأة، ولذلك جاء خطابه عن المرأة مستمدا تفصيلاتهِ من القران الكريم، في حين جاء الخطاب الاصلاحي للرئيس محمد خاتمي الغير مباشر، مزيجاً من ثوابت الثورة الاسلامية الايرانية مع الانفتاح والتطور الفكري والمجتمعي للمرأة الإيرانية خلال مدتي رئاستهِ لأن الرئيس خاتمي كان يشيد بقدراتها في ادارة الشؤون السياسية والاقتصادية والمجتمعية بحكمة ومرونة.

الكلمات المفتاحية: المرأة الايرانية، الامام خميني، محمد خاتمي، ايران.

Iranian women reading the revolutionary and reformist discourses

Faraqd Dawood Salman Al shalal

Basrah and Arab Gulf Studies Center

Abstract

The contents of the Islamic revolutionary discourse differed from the reformist discourse in Iran. Imam Khomeini showed interest in the status of women in Iranian society, based on his complete belief that she has rights like men, and at the same time she has legitimate and worldly duties that should not be tolerated or overlooked, because whoever wants to To raise the status of his country, he must pay attention to women, and that is why his speech about women derives its details from the Holy Qur'an, while the indirect reformist speech of President Muhammad Khatami came as a mixture of the constants of the Iranian Islamic Revolution with the openness and intellectual and societal development of Iranian women during his two terms of presidency because the president Khatami praised her abilities in managing political, economic and social affairs with wisdom and flexibility.

Keywords :**Iranian women, Imam Khomeini, Muhammad Khatami, Iran.**

المقدمة

لم يفرق الاسلام شأنه شأن الاديان الاخرى بين الرجل والمرأة في التمتع بالحريات والحقوق التي كفلها لكل فرد، حيث تعتبر المرأة مدخلا رئيسا لأي تغيير اجتماعي وثقافي في أي مجتمع من المجتمعات ، فهي بحسب ما لديها من قدرات فائقة في إقامة علاقات وطيدة مع كل شرائح النسيج الاجتماعي تستطيع بملكتها الفطرية والعاطفية أن تكون عنصرا مؤثرا وبداية هادئة لأي عملية تغيير فكري ، ولقد حرصت كل حركات التغيير ان تجعل المرأة ضمن أولوياتها وأدواتها السياسية لغرس ونشر قيمها وأفكارها. وتتحول موضوعات وقضايا المرأة في المجتمعات التقليدية ومنها العربية والإسلامية الى إشكالية اجتماعية وفكرية وثقافية لحساسية تناول شؤونها في الموروث الفكري وتشتتها بين التيارات المحافظة والتيارات المتحررة ، والنظر إليها كتابع يتبع الأصل ويرتبط بقيم الكرامة والعرض والشرف. ولكن المرأة الايرانية تتميز بطابع خاص وهوية منفردة تتأتى من امتلاك ايران بعداً حضارياً يمتد لأكثر من 2500 عاما ويرتبط معه بعداً دينياً متميز ضارب جذوره في اعماق المجتمع الايراني، لذلك ليس من السهل على اي نظام سياسي حاكم في ايران اغفال اي من البعدين السابقين اللذان يشكلان الاساس والمحتوى الداخلي للمرأة الايرانية. فضلا عن انهما ينصهران في بوتقة واحدة من الصعب فك ارتباطهما عن البعض بسهولة. ولذلك حظيت المرأة الايرانية باهتمام بالغ من قبل الامام الخميني بوصفه رئيس نظام سياسي ذي قواعد دينية، وكذلك كانت قضية المرأة من حقوق وواجبات ومشاركة سياسية هدف للتيار الاصلاحي في ايران وممثلا بالرئيس محمد خاتمي. ومن هنا تتأتى اهمية البحث من كونه يستعرض دراسة مقارنة بين الخطابين الثوري والاصلاحي حول المرأة داخل اطار المجتمع الايراني اذ يمثل الاسلام على المذهب الشيعي الاثنا عشري مصدر شرعية هذا النظام، وتأسيسا على ما سبق تدور اشكالية البحث حول مكانة المرأة الايرانية في الخطابين الثوري والاصلاحي واستقراء التباين والتشابه بين الاثنين وفق رؤى وخصائص ومفاهيم شرعية ومجتمعية.

لذلك قسم البحث الى: مقدمة اربعة مباحث واستنتاجات وقائمة للهوامش تناول المبحث الاول لمحة تاريخية عن واقع المرأة الايرانية، وتطرق المبحث الثاني الى المرأة الايرانية في الخطاب الثوري، وجاء المبحث الثالث بعنوان المرأة الايرانية في خطاب منظّري الثورة الاسلامية، وتناول المبحث الرابع المرأة الايرانية في الخطاب الاصلاحي.

المبحث الاول : لمحة تاريخية عن واقع المرأة الايرانية

جاءت الخطوة الاولى لتحديث المرأة الايرانية على يد رضا شاه[1] (1925-1941) . والذي وكان يتصور ان تحديث بلدهِ يجب ان يكون بتحرير النساء وذلك من خلال تقليده للغرب وكانت اولى تلك التغييرات حث النساء على عدم ارتداء الحجاب والشادور. وزعم ان من مظاهر الحضارة والمدنية ان يتوحد زي الناس اي ان يضع الرجال والنساء القبعة على الرأس.[2] وفي 28/ديسمبر/كانون الاول من 1926وعندما اقيمت مراسم منح شهادة الدبلوم للخريجات في مبنى معهد التعليم العالي في طهران ظهرن جميع الطالبات في تلك المراسم بدون حجاب "سافرات" ثم اطلقوا على ذلك اليوم اسم يوم حرية المرأة ورفع الحجاب، ولقد ادى قانون حماية الاسرة الصادر عام 1967[3] والذي بُوشر العمل به في عام 1975، الى تحسين واضح في حالة المرأة الايرانية[4]، وفي ظل حكم الشاه محمد رضا برزت المكانة المرموقة للمرأة الايرانية وذلك خلال عام 1977فقد بلغ عدد العضوات في مجلس النواب ثمانية نائبات اثنتين منهن في مجلس الشيوخ، واثنتين اصبحن وكلاء وزارات، فضلا عن وزيرة دولة ،و (86,39)موظفة حكومية. [5]

ولا نجانب الصواب اذا ما قلنا ان الاجراءات السابقة التي قام بها الشاهان رضا وابنه محمد ساهمت في بلورة الوعي الفكري لدى المرأة الايرانية وخلقت فئة مثقفة كان لها مساهمات في بعض مفاصل المجتمع الايراني، اذ ان المرأة بدأت تدرك ان طريق النضال لنيل الحرية السياسية والفكرية ليس طويلاً فبدأت المرأة الايرانية في بعض الاحيان تقاوم سياسة التعسف التي اتبعها محمد رضا شاه ضد عوائل المعتقلين المناوئين لسياسته الداخلية والخارجية ومنها علاقته المتينة "بإسرائيل". [6]

وبدأت ايران تتخذ الخطوات الاولى نحو الثورة الاسلامية ضد الشاه ، فلم يبق امام النسوة الا النزول للشارع والتظاهر بعد ان زج الشاه بالشباب في قعر السجون وخير مثال على ذلك واقعة 8/ ايلول 1978، التي راح ضحيتها العديد من الاطفال والنسوة ، وبالرغم من المساعي الحثيثة التي قام بها الشاه لتغطيته على هذه الاحداث الا انه لم يتمكن من ذلك، وعمت الشوارع الايرانية المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية ضد الشاه وسياسته القمعية وفي يوم العاشر من محرم 1399هـ/المصادف 4 تشرين الثاني1978، شهد حضوراً واسعاً للنساء كما وشهد تحولا كبيرا في ولاء الجيش من الشاه الى الشعب بعد انضمام العديد من الجنود الى المتظاهرين وبذلك اصبحت المرأة عنصراً فاعلاً ومؤثراً في نصرة الثورة الاسلامية التي قادها الامام الخميني.[7]

ومما سبق نستنتج ان واقع المرأة الايرانية خلال حكمي رضا وابنه محمد قد تركز حول بعدين الاول علمي ركز على تعليم المرأة ودخولها الجامعات ، والثاني اجتماعي ركز على المطالبة بتحررها، تماشياً للتوجهات الامريكية والبريطانية في تغريب الشعب الايراني المسلم في العادات والتقاليد والاكل والشرب

والملبس لا في الرقي والتطور التكنولوجي وممارسة الحريات الاقتصادية والسياسية حيث عمل كل من رضا شاه ، وابنه محمد على تغيير البنى التحتية للثقافة الاسلامية في ايران بدأ من حذف الكلمات العربية من قاموس اللغة الفارسية اي ابعاد المجتمع الايراني عن لغة القرآن واستبدالها بالكلمات اللاتينية ، هذا فضلا عن سوء الاوضاع الاقتصادية التي سادت البلاد آنذاك .

المبحث الثاني: المرأة الايرانية في خطاب الإمام الخميني

جاءت مشاركة المرأة الايرانية في الثورة الاسلامية في فبراير/شباط 1979 ذا بعد تصوري بقيام نظام ثوري جديد يضمن لها حريتها ويرفع عنها بعض الاضطهاد الاجتماعي، فاختارت العمل ضمن الاطار الديني، وذلك لكون رجال الدين الايرانيين كانوا اكثر تفهماً وادراكاً لواقع المرأة في الدين الاسلامي من باقي فئات المجتمع وبالفعل قدمت المؤسسة الدينية الايرانية وعودا بالتحرر من بعض القيود الاجتماعية، ولقد بدأت معالم الفكر الاسلامي واضحة في ثورة 1979[8] وينبثق اعتقاد الامام الخميني بأهمية دور المرأة السياسي والاجتماعي والثقافي من مكانة السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) باعتبارها قدوة لجميع المسلمين من الرجال والنساء .حيث انطلق الامام من مبدا الذي وضعه الامام علي (عليه السلام) لعامة الناس وائمتهم وهو "ان من نصب نفسه للإمام فليبدأ بتعليم نفسه قبل تعليم غيره وليكن تعليمه بسيرته قبل تعليمه بلسانه" وكان الامام مثالًا يُحتذى به بالنسبة الى مُريديه وتلاميذهِ في اسلوب معاملة زوجته وابنته ونفوره من الرجال الذين يسيؤون معاملة زوجاتهم بجفاء او يطلقونهن ويتزوجون عليهن فالإمام من العلماء النادرين الذين اكتفوا بزوجة واحدة وكان يكن لها كل الحب والاحترام. ولا تنفصل قضية المرأة (حقوقها ، واجباتها، دورها، ومكانتها) عند الإمام الخميني عن تصوره العام للمجتمع الإسلامي عموما ، فثمة حضور مباشر لها في أعمالهِ واقوالهِ ، فالمرأة مفردة من مفردات مشروعهِ الفكري والاجتهادي تتكرر في إنتاجهِ المختلف سواء قصد المرأة تحديدا أو استخدم المرأة نموذجاً لضرب الأمثلة أو للوعظ أو للتوجيه والارشاد. [9]

ولقد اوضح الامام الخميني في كتابه الشهير الحكومة الإسلامية ومن خلال سياق حديثه عن شروط الحاكم في زمن الغيبة يتساءل الإمام "إذا لم يحدد الله عز وجل شخصا للقيام بأمر الحكومة في ظل غياب الإمام ، فهل يعني ذلك أن نتخلى عن الدين ؟ بالطبع لا فانه ينفي ذلك ضارباً مثلاً بوجود صفات أساسية متى ما توافرت وتحققت بها كفاية الشخص للحكم تثبت له الولاية ويكون قيماً على الأمة ولا يختلف دوره عن دور المرأة القيمة على الصغار من الناحية الوظيفية والدور الجلل الذي تضطلع به" .[10]

وفي اطار الخطاب الثوري للإمام الخميني عن المرأة عبر موقفه من الغرب كمقابل للإسلام وهو ما صاغه من خلال الثنائية الشهيرة له في (الحرية والاستبداد)، ويكون موقع المرأة فيه موضع مقارنة بين المرأة في سنوات حكم الشاه ومرحلة التمهيد للثورة.[11]وفي هذا المجال لم يهتم الخطاب بالرد المباشر

على الرؤى الغربية للإسلام وعلاقته بالمرأة بل اتجه إلى تشييد بناء حججي دفاعي يعتمد على مناقشة أسس حقوق المرأة في الغرب لا الحقوق نفسها ويرفض تلك الأسس دافعا بالعديد من الحجج محاولا صياغتها بطريقة يغلب فيها المنطق على الرؤية الشرعية ، فهو يرى إن حقوق المرأة في الغرب تفتقد في أصلها الرجوع إلى الغيب ولهذا يرفضها بل أكد إن سياق تشكلها كان سياقا ظالما في الغرب وان الدعوات المطلقة لتحرير المرأة كانت نتيجة للكبت والحرمان من الحرية عبر العصور القديمة وحيث لم تعرف الخبرة التاريخية الإسلامية هذا النمط من الكبت فانه لا يمكن نقل حقوق المرأة لدى الغرب للتطبيق في بلاد المسلمين. [12]

وبعد نجاح الثورة الاسلامية الايرانية اكد الامام إن للمرأة حقوق سياسية واجتماعية وإنسانية وهي لها كامل الحرية في التعلم والعمل والملكية والاشتراط في عقد الزواج، ولها الحرية في مشاركة الرجل ميادين العمل السياسي وله حديث شهير بهذا الخصوص يذكر فيه "من قال إننا نعارض عمل المرأة ، من قال إن المرأة لا تستطيع أن تمارس المهام الرسمية؟ إن الإسلام منح المرأة من الحرية والاحترام ما لم تمنحها إياه كل الأديان والعقائد الأخرى .... النساء يتمتعن بالحرية داخل المجتمع الإسلامي لا احد يمنعهن من دخول الجامعات والدوائر والمجالس النيابية أبدا بل الممنوع هو ما يأتي بالفساد الأخلاقي سواء على المرأة أو الرجل ، فهو حرام لكلا الجنسين"[13]

يركز الامام الخميني على حقوق المرأة وفق المنظور الاسلامي وذلك من خلال منح الاسلام المرأة حقوقها منذ اربعة عشر قرنا ولم يميز بين رجل وامرأة، والنساء احرار في المشاركة في جميع الميادين والحرية بمعناها الواقعي، وليست الحرية التي كان الشاه يريد تطبيقها وردا على الذين كانوا يقولون انه اذا طبقت الشريعة الاسلامية في ايران فان النساء سيظلمن ويذكر الامام الخميني هنا ان هذه المقولة اذا طبق الاسلام يجب ان يلزمن بيوتهن ويقفلن على انفسهن الابواب باطلة ومنسوب الى الاسلام زوراً لان النساء في صدر الاسلام كن يتواجدن في ساحات المعركة كممرضات وطباخات .[14]

ويمكن تتبع مستويين من خطاب الإمام الخميني حول المرأة عند حديثه عن حقوقها وهما المستويان نفسهما اللذان يتم من خلالهما تناول قضية المرأة عموما الأول يتعلق بدورها في المجتمع أي المستوى الذي تعلق بها مواطناً وفرداً في جماعة وتتفاوت فيه درجة تركيز الخطاب على قضايا محددة باختلاف الظروف فخلال الستينات كان يتركز على المشاركة السلبية للمرأة في إنهاض النظام الإسلامي بمقاطعتها نظام الشاه المستغرب بمؤسساته بينما تميز الخطاب الذي تلا الثورة مباشرة بالتأكيد على مبدأ المساواة بين الجنسين وبما إن المرأة شريكا للرجل في إنجاح الثورة ومع رسوخ الثورة وتشكل نظام سياسي يحتضن أفكارها ووضوح الشكل الأولي للدولة بمؤسساتها والاعتراف بدور المرأة الرائد في إنجاح الثورة ودورها في المشاركة في مؤسسات النظام الإسلامي.[15]

أما المستوى الثاني فيتعلق بالمرأة كسيدة مسلمة يخاطبها الإمام الخميني باعتباره فقيها يوجهها إلى صحيح دينها ويتطرق في هذا المستوى الى الميراث والزواج وحقوق المرأة السياسية وان هذين المستويين السابقين من الخطاب كانا يتداخلان أحيانا فتأكيد الخطاب على الدور الخاص للمرأة داخل الأسرة يتداخل والدور العام وان لم ينف أي منهما الآخر والتداخل المقصود هنا بين العام والخاص يعني التلازم في الخطاب بين المرأة أما وزوجة وبين المرأة عنصرا فاعلا في المجتمع ومواطنا يشارك في الانتخاب.[16] وفي مجال حرية المرأة يرى الامام الخميني ان حرية المرأة حق لابد منه ولكن ليس على الطريقة الغربية التي تستغل المرأة كوسيلة باسم الحرية للوصول الى مأربها ،فمن حقها ان تدخل ساحة العمل بحجابها وعفافها الذي ينبئ عن قيمة المرأة الانسانية حيث كان لا يرضى لها بالجمود والسكون في مجال العمل الانساني المتعدد. [17]

وفي الجانب الجهادي كان يعتقد الخميني ان المرأة المسلمة في ايران بجهادها ومقاومتها ووقوفها امام "الحكم المستبد" الشاهنشاهي حسب وصفه وتضحياتها رسمت في الاذهان صورة فريدة للمرأة المجاهدة على مدى الزمن بتسلحها بعقيدة العلم والايمان والوعي الكامل للحصول على حقوقها لان الحق يؤخذ ولا يعطى.[18]

ومن هذا السياق يمكن القول ان الإمام الخميني فتح أمام المرأة الإيرانية المشاركة في الحياة العامة ، كناخبة ومرشحة في الانتخابات وموظفة تلتزم بقواعد النظام الإسلامي ، بمعنى انه اقّر لها بالولاية العامة ، ولم يتحدث عن مسالة الولاية العظمى سواء قبل الثورة أو بعدها في كتبه ، ورغم ما ورد من استشهاد الإمام يدين فيه إلغاء شرط الذكورة في المرشح فانه حين وضع شروط الزعامة لم تكن الذكورة واحدة منها، وفي كتابه البيع حدد شروطاً ثلاثة لمن يتولى الزعامة هي العلم بالقانون وهذا يعني أن يكون الحاكم مجتهدا ، وتحقيق العدالة والكفاية أي القيام بما انيط به.[19]

من ذلك يمكننا الاستنتاج ان الإمام الخميني لم ينتقص أي حق من حقوق المرأة التي كفلها لها القران الكريم والرسول محمد (صلى الله عليه واله وسلم) .وان مشاركة المرأة في مؤسسات النظام بكثافة دافعا قويا لإنجاحها. فضلا عن وضعهِ شروطاً محددة لاشتراك المرأة في الحياة العامة في نظام ما بعد الثورة ، وعد هذه الشروط سياجا يحفظ النظام ويؤطر حقوق المرأة ويحول دون النكوص عنها والعودة إلى الوضع الذي كان سائدا في الستينات والسبعينات. وابرز هذه الشروط هي الالتزام بالزي الإسلامي. ومما تجدر الإشارة إليه هو إن الإمام في المرحلة التالية مباشرة للثورة لم يفرض صراحة الزي الإسلامي وإنما جاء بشكل غير مباشر في المجتمع بحديثه عن إغلاق فرص العمل أمام السافرات غير المحجبات فغير المحجبة عنده غير مقبول مشاركتها في فعاليات النظام ومؤسساته فهو يقول "لن يسمح للنساء المتبرجات بالعمل في الدوائر الإسلامية فلتعمل المرأة ولكن بحجاب"[20]. والحجاب الإسلامي الذي تحدث عنه الإمام

لا يتعارض مع الحرية وإنما يعارض الإسلام ما ينافي العفاف وفي الإسلام يجب أن ترتدي المرأة الحجاب ولكن ليس بالضرورة أن يكون الحجاب عباءة وإنما على المرأة أن تختار ما يسترها. ومن كل ذلك يمكن القول ان الامام شخص قضية المرأة تشخيصا مركبا مزج فيه بين مسؤولية النخبة والمجتمع معا عن وضع المرأة ولهذا كان حديثه عن المرأة بندا ثابتا في كتبه ورسائله وخطبه المتعلقة بالأوضاع السياسية والاجتماعية.[21]

المبحث الثالث: المرأة الايرانية في خطاب منظرّي الثورة الاسلامية

منذ منتصف القرن العشرين طرح عدد من الفقهاء الثوريون والمعارضون لحكم الشاه رؤية مناقضة لرؤية الخطاب العلماني، وهذه الرؤية تستند على اساس الهوية الاسلامية بناء على المذهب الشيعي الاثنا عشري والتي شكلت القاعدة النظرية لمشاركة المرأة في الثورة الاسلامية وبرز الشيخ مرتضى مطهري[22] وعلي شريعتي[23] واللذان اشتركا في تصورٍ مفادهُ ان فساد اوضاع المرأة في اي مجتمع من المجتمعات نابع من فساد المجتمع ككل وان اي محاولة لإصلاح الجزء لا تجدي نفعا الا اذا اصُلح الكل، ولقد اشتغل مرتضى مطهري على قضية المرأة وحقوقها وحريتها وذلك ضمن اطار شرعي ودستوري وخصص لهذه الامور كتابين الاول نظام حقوق المرأة في الاسلام على معظم مفاصل الحياة الاجتماعية وكذلك مكانة المرأة في القران والاسس الطبيعية لحقوقها مثل المهر والنفقة والارث وفي قضية تعدد الزوجات قدم رؤى منطقية لها، والمؤلف الثاني هو الثاني مسالة الحجاب.[24]

وفي اطار تحليل رؤية مطهري عن حقوق المرأة نلاحظ انها كانت مبنية على فكرة ادراك العلة او السبب وراء الحكم الشرعي وطبق هذه الفكرة على قضية الحجاب التي كثر الحديث عنها في ايران خلال السبعينات من القرن الماضي، ويرى مطهري ان الحجاب بالشكل الذي جاء بهِ الاسلام السبيل الذي يتيح حركة المرأة بحرية في المجتمع ومشاركتها الفاعلة فيه دون ان تتعرض لمضايقة الرجال. فضلا عن ان مطهري طبق فكرة ادراك علة الحكم الشرعي على مسألة موافقة الولي الاب على زواج الفتاة. ليساعدها على حسن الاختيار ولا يجوز له تزويج الفتاة دون مشورتها او موافقتها.[25]

حين جاءت طروحات علي شريعتي عن المرأة وفق النظرية الفلسفية على متغير الوعي اساساً للتأكيد على هوية المرأة الايرانية على النحو الذي يمكنها من التعاطي بعقل وادراك مع المطروح من دعوات حول تطوير وضع المرأة.[26]. وابرز تلك المؤلفات هو كتاب " فاطمة هي فاطمة" يحاول شريعتي تقديم علاج لظاهرة التناقض الذي كان يعاني منه المجتمع الايراني الذي القى بظلالهِ على المرأة التي تشتت هويتها بين التغريب والتخلف الموروث فرأى انها بحاجة الى رمز يعيد اليها الثقة بذاتها فكان النموذج الذي طرحه علي شريعتي هي فاطمة الزهراء "عليها السلام" مثالا في الوعي والفاعلية في مواجهة النماذج الاخرى الغربية.

وفي السياق ذاته وجه شريعتي انتقاداً لعلماء الدين التقليدين الجامدين الداعين الى السكون والجمود المنتقدين لطروحات الشاه في تحديث المرأة والعاجزين في الوقت نفسه عن تقديم البديل المناسب، واستنادا الى الاطار الفكري والاطروحة المتكاملة لكل منهما حول قضية المرأة فقدم شريعتي في مشروعه الفكري حلا مثاليا لمجتمع ينهض بديلا عن المجتمع الغربي اطلق عليه المجتمع التوحيدي الذي من سماتهِ الرئيسة تعميق جذور الدين الاسلامي المعنوية التي تساعد المجتمع على التخلص من الاستبداد الداخلي والاستغلال الخارجي وان المجتمع التوحيدي هذا يحترم الافراد ويثمن حرياتهم الفكرية وحقوقهم الشرعية بما فيهم المرأة كأحد هؤلاء الافراد.[27]

في حين اتخذ مطهري من نقده للأسس الفلسفية التي يقوم عليها مفهوم تحرير المرأة في الغرب مدخلا لنظريته عن حقوق المرأة في الاسلام التي خصص لها كتابا يحمل الاسم نفسه فناقش المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق والواجبات في القرآن الكريم رافضاً التشابه لأنه يتعارض وفق التكوين والفطرة انطلاقا من ان الاسلام يولي المحافظة على عملية التوازن في المجتمع اهمية كبيرة من خلال المحافظة على الاستعدادات الطبيعية لدى كل من الرجل والمرأة واستخدامها ضمن اطارها الملائم، ويرى مطهري ان الخطاب القرآني توجه الى المرأة على اكثر من مستوى اولا لكونها انساناً وثانياً كونها مؤمنا واخيراً كونها امرأة ، بينما لم يتوجه الى الرجل الا على المستويين الاولين دون الاخير ، وهما اللذان تتشارك المرأة معه في ما حدد فيهما من اوامر وتكاليف شرعية.[28]

وبذلك يمكن القول ان افكار مطهري وشريعتي يُعدان القاعدة الاساس للخطاب الاسلامي الثوري الخاص بالمرأة لمدة عقدين من الزمن. ومن الممكن ان نلاحظ توافق رؤى الاثنين من قضية الوعي لدى المرأة واهمية هذا الوعي في ادراك ذاتها اولًا كامرأة مسلمة تمتلك قدرات فاعلة من ناحية تكليف الدين الاسلامي لها من واجبات شرعية وحقوق ذاتية، وبالتالي كفرد داخل جماعة لها حقوق وعليها واجبات ثانياً.

المبحث الرابع: المرأة الايرانية في الخطاب الإصلاحي

كان الخطاب الإصلاحي الذي انتشر مع وصول محمد خاتمي[29](1997-2005) إلى دفة الحكم ، عبارة عن حركة تصحيح وتجديد استهدفت أفكاره استمرار النظام الإسلامي وتطويره عبر المواءمة بينه وبين العصر في وقت عولت فيه آراء عدة على هرم النظام الإسلامي وترنحه تحت وطأة الضغوط المجتمعية الداخلية والعولمة الثقافية. وقد أدى ذيوع الخطاب الإصلاحي في الساحة الإيرانية إلى تقوية العناصر التي نادت بالمزيد من حرية المرأة في المجتمع الإيراني ، وبطبيعة الحال ادى ذلك إلى تفعيل دور الجمعيات النسوية التطوعية التي كانت موجودة منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية ، كما أدى إلى تضاعف عدد تلك الجمعيات وسعيها بتأثير من أفكار خاتمي عن الحرية إلى الدفع بمطالب المرأة للتحقق والى تغيير أجندتها نحو المزيد من توعية المرأة وتغيير صورتها لدى نفسها والسعي إلى تنمية تستند إلى

فلسفة الحرية المنضبطة بالمبادئ الإسلامية.[30] وبناء على ذلك تمكنت المرأة الايرانية من تبوء مناصب قيادية عندما عين معصومة ابتكار نائبة له ورئيسة لمنظمة حماية البيئة في 22/اب1997 وجاءت بعد ذلك الخطوة الاخرى لدعم النساء من خلال تعيين زهراء شجاعي مستشارة لشؤون المرأة في 12 تشرين الاول 1997، وازدادت اعداد النسوة اللواتي تبؤن مراكز قيادية في ايران خلال عهد الرئيس محمد خاتمي ففي عام 2002 بلغ مجموع النسوة اللواتي وصلن لمنصب مدير عام 1168 امرأة من مجموع 49716 مديرا من الرجال.[31]

ولقد حظيت المرأة الإيرانية بمكانة خاصة لدى منظري هذا الفكر الذي أنتج طروحات ورؤى جديدة حول دور المرأة ومكانتها في المجتمع وان الخطاب الإصلاحي في اغلب تنويعاته لا يشير إلى المرأة صراحة بل يأتي ذكرها بشكل ضمني او يختفي ذكرها تماما ويكون مسكوتا عنه حينما يتحدث عن الفئات المهمشة في بعض الأحيان حيث تقوم الذهنية الإيرانية بتفكيك جماعة المهمشين إلى عناصرها الشباب والمرأة. [32]

وغي هذا السياق أكد خاتمي "إنني لا أحبذ كثيرا أن نمتلك أقساما خاصة بالنساء في المجالات المختلفة وبالطبع فانه في وسع النساء كبقية الشرائح والقطاعات ان يعمدن بمحض إرادتهن إلى تأسيس اتحادات وما شابه من الأنشطة الخاصة بهن، لكن امتلاكنا في مجال ما قسماً أو مؤسسة خاصة بالنساء يعكس مع الأسف مشاكل النساء أكثر وتحتاج إلى أسلوب خاص لتناولها"[33] والمعادلة التي رأى خاتمي ضرورة حلها هي إن المرأة في إيران والمرأة المسلمة جزء من أزمة ثقافية وفكرية أوسع وان معالجة مظاهر استضعافها تتجاوز المرأة وإنما إصلاح المجتمع برمته لذلك شكلت المرأة جزء من مشروع إصلاحي كبير.[34]

ولقد تميز الخطاب الإصلاحي للرئيس محمد خاتمي بأنه ذو مرجعية يؤكد على ثوابت الثورة الإسلامية جنبا إلى جنب مع أولويات التطوير والانفتاح والاعتماد على الدستور والقانون، باعتبارهما أسساً ومرجعيات عند مطالبته بالتغيير والإصلاح ويحكمهما كثيراً في مناقشاتهِ مع الفكر المحافظ بل إن الرئيس محمد خاتمي رأى إن رفض الدستور مسالة خطيرة حيث ذكر في هذا الصدد "رفض الدستور سيؤدي إلى الفوضى والاستبداد...وللتخلص من هذه التبعات الخطيرة لا خيار أمامنا سوى القبول بمبدأ النظام الذي صادق عليه الشعب ، ونطمح بالطبع إلى نظام يبادر فيه المؤمنون بالمعايير التنظيمية القائمة إلى منح المعارضين حق التعبير عن وجهات نظرهم"[35] وهذا المنحى سيما لدى الرئيس خاتمي يُعد نوعا من التوافق بين المشروعية الدينية التي يجسدها شخص الإمام الخميني، والمشروعية المدنية التي نظر لها خاتمي وبنى عليها برنامجهِ الإصلاحي برمتهِ حيث يحتل استنهاض مجتمع مدني قوي مساحة كبرى من كتاباتهِ واهتمامهِ.[36]

وفي هذا الإطار يطرح الخطاب الإصلاحي قراءة جديدة لأفكار رموز الثورة الإسلامية وهما الإمام الخميني والإمام مرتضى مطهري ولذلك بين خاتمي أسباب شطب أسماء عدد من السيدات اللائي رشحن أنفسهن للانتخابات الرئاسية لعام 2005 إن الإمام الخميني الذي كان يُقر بدور النساء في إنجاح الثورة ما كان ليقبل أن يؤدي الجدل حول حق النساء في الترشح للرئاسة إلى قول رجل دين بدّونية تفكير المرأة أو نقصها الفطري.[37] من هذا المنطلق يمكن القول إن جهود الخطاب الإصلاحي قد تركزت حول تقديم تشخيص فلسفي وليس شرعي لدور المرأة الايرانية وعليه لم يحدث الخطاب الإصلاحي نقلة نوعية في الاجتهاد حول مسائل المرأة فهو يرى إن قضاياها تقع بين قطبين الأول التقاليد المتسترة بالدين، والثاني الطرح النسوي الغربي المخالف للخصوصية الحضارية الإسلامية وبالرغم من ذلك فأن طروحات الرئيس خاتمي ساهمت الى حد كبير في تحويل المرأة الايرانية من مجرد مراقب وفي بعض الاحيان منتقد لسياسات رجال الدين المتشددين الى عنصر فاعل وقادر على التغيير في المجتمع.

الاستنتاجات

1-تتمتع المرأة الإيرانية بقوة شخصية وصلابة موقف وقدرة على تحمل الصعاب مما جعلها تتبوأ مكانة مرموقة في مجتمعها.

2-إن المرأة الإيرانية حصلت على ظروف ومكاسب أفضل مكنتها من تنمية مهاراتها وقدراتها في كل المجالات ، والفضل في هذا يعود إلى ما أحدثته الثورة من تغييرات في الفكر والتعليم والثقافة .

3-قدمت رؤى الامام الخميني حول المرأة الايرانية النموذج العصري للمرأة من وحي التعاليم الاسلامية التي تقر بالدور المؤثر والفعال للنساء داخل وخارج البيئة المنزلية.

4-انبثاقا من التعاليم الاسلامية السمحاء منح الامام الخميني مكانة ودورا ساميا للمرأة الايرانية في ظل الجمهورية الاسلامية الايرانية .

5-كان الامام الخميني من المؤيدين لأطروحة تمكين المرأة وفق معادلة تأصيل حقوقها ومزجها بالتجديد وفق نظريات الدين الاسلامي.

6-سعى الرئيس محمد خاتمي ووفق رؤاه الاصلاحية الخاصة بواقع المرأة الايرانية الى التؤامة بين الحفاظ على الشريعة الاسلامية والاخذ بأسباب التطور الفكري والمجتمعي.

الهوامش

(1) ولد رضا شاه في مازندران في 16/ اذار 1878من عائلة عسكرية وقد ارتفع من بين الصفوف في فرقة فرسان لواء القوزاق القوة المقاتلة الرئيسة في البلاد، في ذلك الوقت ، قاد انقلاب عسكري ضد القاجاريين في عام1921، وتولى قيادة الجيش ورئاسة الحربية في حكومة ضياء الدين الطباطبائي ، ثم تولى رئاسة الوزراء الايرانية عام1923، وطرد الشاه محمد

قاجار الى فرنسا وفي عام 1925 اجبر البرلمان الايراني على تنصيبه ملكا واختار لنفسه لقب بهلوي وتم تتويجه في عام1926 كشاه على ايران، للمزيد من التفاصيل ينظر محمد وصفي ابو مغلي، دليل الشخصيات الايرانية المعاصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي/جامعة البصرة،1983، ص41.

(2) غلام رضا نجاتي، التاريخ الايراني المعاصر، ترجمة عبد الرحيم الحمراني، مؤسسة دار الكتاب الاسلامي، قم، 2008، ص45.

(3) ابرز ما جاء في هذا القانون هو منع تعدد الزوجات والقصد منه حماية الاسرة والذي جاء بموجبه عدم اقبال الرجل على الزواج من امرأة ثانية الا بعد ابداء زوجته الاولى موافقة خطية له بذلك. وكذلك حق المرأة في الخروج الى العمل اذ تضمن عقد الزواج بندا بموافقة الزوج على خروج زوجته للعمل شرط الا يتعارض ذلك مع شرف ومكانة الاسرة. للتفاصيل ينظر، محمد وصفي ابو مغلي، المرأة الايرانية خلال العهدين البهلوي والخميني، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة،1985، ص53.

(4) كويتي نشأت، واقع المرأة الايرانية، ضمن دراسات ايرانية مجموعة بحوث مختارة، ترجمة عبد الجبار ناجي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1983،ص80.

(5) سمر رحيم الخزاعي وبشرى ناصر الساعدي، دور المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية في ايران1979–2005، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،العدد44، 2013،ص54.

(6) دلال عباس واخرون، المرأة والاسرة في الدستور والقوانين الايرانية، ط1، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت،2009،ص61.

(7) ولد اية الله السيد مصطفى بن السيد احمد الموسوي الخميني في مدينة خمين في 17/آيار عام1902، احدى المدن الواقعة جنوب طهران ، ونشا وسط عائلة دينية توفي والده وله من العمر خمسة اشهر، سار على نفس نهج ابيه في طلب العلوم الاسلامية سافر الى اصفهان ومنها الى قم لغرض مواصلة دراسته فالتحق بحوزة اية الله عبد الكريم الحائري. ونال هناك الاجتهاد واصبح من علماء الدين البارزين. حكم ايران خلال عشر سنوات(1997–2005) واطلقت عليه مجلة تايم الامريكية برجل العام اي في سنة 1979،مجموعة مؤلفين. الموسوعة العربية العالمية، ط2 ، بيروت،1999، ص165.

(8) طاهرة زارع زواردهي، ومعصومة حسين فاني، المرأة والصحوة الاسلامية، ايران، طهران، مؤسسة ابناء روح الله،2012، ص23.

(9) محمد مصدق: ينحدر من صف طويل من الاعيان درس في اوربا وكان لديه سجل ناجح في الخدمة الحكومية حتى ارغم على التقاعد بواسطة الشاه رضا، عاد الى السياسة في عام 1941،حصل على شهرة واسعة اولا باعتباره نائبا غير فاسد، ثم كقائد للجبهة الوطنية قام بحملة لتأميم شركة النفط المملوكة لبريطانيا ، انتخب رئيسا للوزارة في العام1951، فأمم بحزم صناعة النفط مشعلا بذلك فتيل ازمة عالمية كبيرة مع بريطانيا اطيح به عن طريق انقلاب عسكري نظمته وكالة المخابرات المركزية الامريكية في اب 1953..اروند ابراهيميان، تاريخ ايران الحديثة، ترجمة مجدي صبحي، الكويت،2014،ص276.

(10) نقلاً عن عزة جلال هاشم، المشاركة السياسية للمراة الايرانية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات،2007،ص37.

(11) المصدر نفسه، ص39-40.

(12) عزة جلال هاشم، المصدر نفسه، ص40.

(13) وفي دستور الجمهورية الاسلامية لعام 1979 وتم التعديل عليه بعد ذلك والمصادقة عام 1989، الاسرة هي اللبنة الاساسية للمجتمع والمهد الطبيعي لنمو الانسان وتساميه وتقدمه والمرأة في الاسرة ليست شيئاً جامداً او اداة عمل تستخدم في اشاعة روح الاستهلاك والاستغلال الاقتصادي... نقلا عن نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية –الايرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001،ص277-278.

(14)دلال عباس واخرون، المصدر السابق، ص55.

(15) عزة جلال هاشم، المصدر السابق،ص42.

(16) دلال عباس واخرون، المصدر السابق،ص57.

(17) مجموعة من المؤلفين، حقوق المرأة ومسؤولياتها في النظام الاسلامي، محمد مهدي التسخيري، دور المرأة المسلمة في المجتمع،ط1، ايران،2006،ص358.

(18)المصدر نفسه ،ص359.

(19) محمد عبد الحسين البغدادي، التقريب والشرائط المطلوبة فيمن يحكم البلاد الاسلامية، مجلة التقريب، العدد58، طهران،/arabic www.taghrib.org

(20) فريبا خواه، الثورة تحت الحجاب، النساء الاسلاميات في ايران، ترجمة هالة عبد الرؤوف مراد، القاهرة،1995،ص43-44.

(21) المصدر نفسه،ص46.

(22) مرتضى مطهري: وهو عالم دين وفيلسوف ولد في 4/ شباط/1920مدينة فريمان احدى قرى خراسان من عائلة متدينة معروفة بالعلم والتقوى، والده هو محمد حسين بن الشيخ محمد علي المشهور بالاخوند واكمل دراسته الابتدائية في مدينة فريمان، ولما بلغ عمره اثنى عشرة سنة عزم على الذهاب الى مدينة مشهد المقدسة لدراسة العلوم الدينية فيها وبقي مشغولا بطلب العلوم الدينية الحوزوية حتى عام1936، ثم ذهب الى مدينة قم المقدسة لغرض اكمال الدراسة في حوزتها وهناك حضر درس السيد ايه الله الخميني في الفلسفة والاصول والسيد محمد حسين الطباطبائي والشيخ مهدي المازندراني وتتلمذ على يد السيد البروجردي في الاخلاق عام1944، وبعد سنتين عاد الى مدينة قم المقدسة بصحبة استاذه السيد البروجردي وعندها بدا بالتدريس والتأليف، كان الشيخ مرتضى مطهري من اوائل المؤيدين لثورة 15/ خردار13421ش/15/ اذار 1963..نقلاً عن ضمير عودة عبد علي، الشيخ مرتضى مطهري ودوره الثقافي والاجتماعي والسياسي 1920-1979،اطروحة دكتوراه غير منشورة/ كلية الآداب/ جامعة البصرة،2015،ص3-4.

(23)علي شريعتي: ولد في عام 1933 في قرية مزينان القريبة من مدينة مشهد كان والده من العلماء المعروفين ومفسراً للقران تلقى شريعتي تعليمه للمرحلة الابتدائية في مشهد ثم التحق بكلية المعلمين وعمل مدرساً وفي عام 1955 دخل كلية الآداب في مدينة مشهد وتخرج من الجامعة بتقدير امتياز ونال على اثرها بعثة الى فرنسا عام 1959 وهناك درس الاديان

والادب وعلم الاجتماع وحصل على شهادتين في الدكتوراه احداهما في تاريخ الاسلام والاخرى في علم الاجتماع، واسهمت المدة التي قضاها شريعتي في فرنسا في تشكيل فكره المتأثر بالاشتراكيين وبعد مفكري الاوربيين من امثال فرانز فانون. للتفاصيل ينظر.. امل حمادة ، الخبرة الايرانية الانتقال من الثورة الى الدولة ، 2008، ص106.

(24) ضمير عودة عبد علي، المصدر السابق،ص114.

(25) مرتضى مطهري، الاجابة عن كتاب مسالة الحجاب، ترجمة لجنة الهدى، بيروت، دار الهادي، بيروت، 1992،ص57.

(26) كويتي نشأت، المصدر السابق،ص87.

(27) دلال عباس واخرون، المصدر السابق.ص49-50

(28) دلال عباس واخرون، المصدر السابق،ص50.

(29) محمد خاتمي: وهو خامس رئيس للجمهورية الاسلامية الايرانية تولى الرئاسة من عام 1997-2005، ولد خاتمي في مدينة اردكان عاصمة يزد الاوسط سنة 1943،نشأ في كنف اسرة متدينة لان والده كان احد ابرز علماء الدين الملتزمين والمحافظين في ايران دخل مدرسة قم الدينية عام1961،حصل على شهادة بكلوريوس قسم الفلسفة من جامعة اصفهان بدأ خاتمي نشاطه السياسي في اتحاد الطلبة في عهد الشاه محمد رضا وكان من المقربين من الامام احمد الخميني والامام محمد منتظري ، ابرز المناصب التي تقلدها خاتمي مدير المركز الاسلامي في هامبورغ خلال(1978-1979)هي مدير مجلس مؤسسة كيهان الصحفية ثم وزيرا للثقافة والارشاد في تشرين الثاني/1982 في وزارة مير حسين موسوي، وفي عام 1996 عينه المرشد الاعلى للثورة الاسلامية السيد علي خامنئي عضوا للمجلس الاعلى للثورة الثقافية. سلطان محمد النعيمي، الفكر السياسي الايراني جذوره وروافده واثره، مركز الامارات للبحوث والدراسات ، الامارات ، ابو ظبي،2009، ص136.

(30) عزة جلال هاشم، المصدر السابق،ص45-46.

(31) محمد علي سرحان، ايران الى اين في عهد الرئيس محمد خاتمي، مكتبة الاسد ، دمشق،1999،ص33.

(32) حسين شرف الدين، خاتمي المفكر القائد، دار المنهل، بيروت، 2004، ص245.

(33) المصدر نفسه،ص247.

(34) تقي ازاد ارمكي، العولمة واثرها على الهوية والثقافة الايرانية، ترجمة علي طاهر الحمود، بيت الحكمة،ط1، 2012،ص165.

(35) نقلا عن محمد خاتمي، المشهد الثقافي في ايران، دار الجديد، بيروت،1999،ص72.

(36) حسين شرف الدين، المصدر السابق،ص249.

(37) حسين شرف الدين، المصدر السابق،ص250.

الموقف الإيراني من الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003

الدكتور أحمد فليح حسين الجبوري
المديرية العامة لتربية بابل/ وزارة التربية العراقية.

ملخص:

إن تحرك القوات الأمريكية وحلفائها لاحتلال العراق عام 2003 أثار حفيظة إيران كثيرا، وجعلها تفكر جليا بالموقف المناسب التي يجب أن تتخذه، لاسيما إذا أدركنا جيدا بأن ذلك التحرك يكون له أثار سياسية وعسكرية ليس على العراق فحسب بل على المنطقة برمتها، هنا بذل الساسة الإيرانيين قصاراً جهدهم في سبيل اتخاذ موقف مناسب يتلاءم مع طبيعة سياستهم، ومتبنايتهم، وأفكارهم، إذ أن من المعروف لدى المتخصصين بالشأن السياسي الإيراني أن البرغماتية السياسة هي الطاغية على النهج الدبلوماسي الخارجي الإيراني، لذلك عمل على مراعاة مصالحها حتى تتجنب الصدام مع أي طرف من أطراف النزاع، فقد راعت بذلك سياسة الولايات المتحدة الأمريكية من طرف، ومع عدم اتخاذ موقف ضد النظام في العراق من طرف ثانٍ، والغاية من ذلك الخشية من أن تتغير ظروف ذلك النزاع، وأن يبقٍ نظام البعث على رأس هرم السلطة في العراق، كما سبق وأن حدث ذلك السيناريو في بداية العقد الأخير من القرن المنصرم، ولكن بعد تقدم الأحداث وأضحى زوال حكم البعث في العراق تجرأت إيران في اتخاذ موقف أشد وضوحا سنتطرق له من خلال ثنايا هذا البحث.

كلمات مفتاحية: أسلحة دمار شامل، احتلال، القوات الأمريكية، حرب، حلفاء، معارضة.

The Iranian position on the US occupation of Iraq in 2003

Dr. Ahmed flieh Hussien.
General Directorate of Babylon Education
Iraqi Ministry of Education

Abstract:

The move by the American forces and their allies to occupy Iraq in 2003 angered Iran a lot, and made it think clearly about what is the appropriate position that it should take, Especially if we realize well that this move will have political and military effects, not only on Iraq, but on the entire region, Here, the Iranian politicians exerted their utmost effort to take an appropriate position that fits with the nature of their policies, their adoption, and their ideas, As it is well known among Iranian political specialists that political pragmatism is the

dominant Iranian foreign diplomatic approach, Therefore, he worked to take into account its interests in order to avoid a conflict with any of the parties to the conflict, as it sponsored the policy of the United States of America on one side, while not taking a position against the regime in Iraq on the other, The purpose of that is to fear that the conditions of that war will change, and that the Baath regime will remain at the top of the pyramid of power in Iraq, as that scenario had previously occurred at the beginning of the last decade of the last century, But after the progress of events and the demise of the Baathist rule in Iraq, Iran dared to take a clearer position, which we will address through the folds of this research.

Keywords: weapons of mass destruction, occupation, American forces, war, allies, opposition.

المقدمة

إن دراسة موضوع الموقف الإيراني من الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 من الموضوعات ذات الأهمية البالغة، إذ لا يمكن تغافل الموقف الإيراني عما يجري لتحرك القوات الأمريكية للسيطرة على العراق، التي تتاخم معه بمئات الكيلو مترات من الجانب الغربي، فقد شغل تحرك تلك القوات للسيطرة على العراق عقول الساسة الإيرانيين كثيراً، لاسيما إن تلك القوات من الممكن أن تدق ناقوس الخطر على طهران بعد أن تثبت أقدامها في العراق، خصوصاً إذا علمنا أنها أيضاً تحاذي إيران من جانبها الشرقي لأفغانستان بعد أن احتلتها عقب أحداث أيلول 2001،علاوة على ذلك تواجد هذه القوات في الضفة الأخرى للخليج العربي، أي مقابل الأراضي الإيرانية، أضف إلى ذلك ترأس هرم الإدارة الأمريكية الجناح الجمهوري الذي طالما عرف عنه تواق للحرب وجانح لها، ويعد إيران من ضمن الدول المعادية لسياسته، والتي يجب أن يضع حد لتلك المعادات من خلال أشعارها بأنها دائمة التهديد من قبل القوات الأمريكية، مع فرض العديد من الأساليب التي يستطيع من خلالها كبح جماح سياسة إيران في المنطقة، كذلك فكرت إيران جليا في الأمر بعد انهيار نظام البعث في العراق، لذلك كان يجب عليها أن تكون حذرة للغاية في التعامل مع النظام الجديد الذي يتأسس في العراق، لاسيما إذا أدركنا أن أحزاب وحركات معارضة للنظام البعثي كانت تتخذ من إيران مقراً لها، فيجب أن تراعي إيران هذه المرحلة المهمة لكي تستطع استغلال الوضع وتعمل على تقرب تلك الأحزاب والحركات من إدارة شؤون الحكم في العراق، لتحقيق طموحاتها وأحلامها، ومنها أن يكون هذا البلد محل انطلاقها للتوجه للعمق العربي، لنشر مبادئ ثورتها، بعدما كان نظام البعث في العراق حاجزاً، وسداً منيعاً لتسرب تلك المبادئ للمنطقة العربية، ومن هنا جاءت رغبتي في خوض غمار هذا الموضوع، لكي أبين كيف نظرت إيران للتحركات الأمريكية للسيطرة على العراق، وهل كان هناك هاجساً أمنياً يراود المسؤولين الإيرانيين من تلك السيطرة؟ وما ردة فعل القائمين على

السياسية الإيرانية من اسقاط نظام البعث وإيصال أحزاب وحركات قريبة منها إلى سدت الحكم؟ كيف نسقت إيران مع قوات المعارضة للتعامل مع القوات العسكرية الأمريكية وحلفائها، كل هذه القضايا وغيرها حاولت أن اسردها بشكل تاريخي تحليلي لأوضح للقارئ بشكل عام، والمتخصصين بشكل خاص ماهية الموقف الإيراني من تلك الحرب المشؤومة على العراق عام 2003.

أما بخصوص الدراسة، فقد جاءت بمقدمة، وثلاثة مرتكزات، تطرق المرتكز الأول إلى أسباب الحرب الأمريكية على العراق،وسلط المرتكز الثاني الضوء على العمليات العسكرية التي قامت بها القوات الأمريكية وحلفائها في العراق، أما المرتكز الثالث والأخير فقد تناول الدبلوماسية الخارجية الإيراني وسياستها من الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003،وختم البحث بأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة.

المرتكز الأول:- أسباب الحرب الأمريكية على العراق.

بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهدا كبيراً في سبيل بث العديد من الأسباب والإعذار المقنعة لشعبها وحلفائها بغية التخلص من أحدى الأنظمة العتيدة في الشرق الأوسط، آلا وهو نظام البعث في العراق، لاسيما في العقد الأخير من القرن المنصرم، ومطلع القرن الحالي، لما يمثله هذا النظام من خطر على مصالحها ومصالح حلفائها في هذه المنطقة المهمة، لأنه أضحى خصما لدودا لها، وهو يعاملها الند بالند على النقيض من بقية الأنظمة في المنطقة التي تعد الإدارة الأمريكية حامية لها، ولديمومتها في الحكم، لذلك لاذت تلك الانظمة في ركابه الإدارة الأمريكية، على العكس من النظام البعث، الذي رفض رفضاً قاطعاً الخضوع لها ولمخططاتها في المنطقة، لذلك سنسرد العديد من الأسباب التي ساقتها تلك الإدارة للقضاء عليه.

لا يمكن حصر أسباب الحرب الأمريكية على العراق واختزالها بنقاط محددة، إذ تتعدد الأسباب وتتوسع نظرا لتعقدها وتشابكها، منها: أسباب على مستوى الايديولوجيات الدولية، وأخرى تتعلق بالمصالح القومية، والإرهاب الدولي، واستهلاك النفط العربي، وبناء القرن الأمريكي الجديد، وسيطرتها على العالم للحيلولة من دون صعود قوى أخرى على الساحة الدولية[1].

مع انتهاء الحرب بين العراق وإيران عام 1988 التي استمرت ثمان أعوام، كانت أمريكا تتوقع أن تستنزف قوى طرفي الحرب، إلا أنها وجدت العراق منتصرا، ولديه نحو مليون جندي، على الأقل كان ذلك في مخيلة دول المنطقة[2].

([1]) عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي، العلاقات العراقية-الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي (2003-2011)،رسالة ماجستير، كلية العلوم والآداب، جامعة الشرق الأوسط،2001،ص63.

([2]) جعفر بهلول جابر الحسناوي، الإبعاد السياسية والاقتصادية للاحتلال الأمريكي للعراق وانعكاساتها على دول الجوار، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2013،ص57.

وافصحت الإدارة الأمريكية على أن العراق قام بتطوير قدرا من أسلحة الدمار الشامل،وبدا هذا مؤثراً في استراتيجيتها في المنطقة، ويمثل نوعا من الخطر على (الكيان الصهيوني)[1]،وأمنها أشاعت ذلك في وسائل الأعلام منذ 2 آب 1990 تحت ذرائع مختلفة؛ كي تمنح لنفسها شرعية احتلال العراق،وراحت تدفع بمسوغات عارية عن الصحة كما ثبت لاحقا، منها حيازته لأسلحة الدمار الشام[2].

بعد أن أتخذ القرار باحتلال العراق من قبل الساسة الأمريكان، لاسيما بعد تهيئة الظروف بوصول المحافظين إلى سدة الحكم، كان لا بد لهم أن يبثوا الرعب في نفوس سكانها من امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، لتحصل على تأييد ممثلي شعبها في شن الحرب[3]،واتخذت الإدارة الأمريكية من قرار مجلس الأمن رقم (687) للعام 1991 خير مرتكز لفبركة جملة من الافتراءات حول أسلحة الدمار الشامل العراقية، ولاسيما السلاح النووي، وتمكنت حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من خداع مجالسهما النيابية في موضوع خطر أسلحة الدمار الشامل المزعومة في العراق، فحصلتا على التفويض بشن حرب في أذار 2003[4]،بعد أن تمكنت الإدارة الأمريكية من فبركت النتائج والتقارير، وتقديم وثائق مزورة إلى الكونغرس الأمريكي، مبررة أن العراق ما زال يمتلك أسلحة دمار شامل، وأن وجودها يهدد الأمن والسلم الدوليين، ويهدد المصالح القومية للولايات الأمريكية في المنطقة، ما يقتضي اللجوء إلى القوة لردع هذا التهديد العراقي قبل حدوثه، وذلك في إطار حق الدفاع الوقائي[5].

أشاعت الإدارة الأمريكية سلسلة من الأكاذيب والافتراءات على أن العراق يمتلك أسلحة نووية، وهو بذلك يهدد أمنها القومي، وحلفائها في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن أن العراق في تقدم مستمر لتطوير تلك القدرة النووية الذي يستطيع مستقبلاً أن يهدد العالم بأسره، إذا لم يتم القضاء عليه، وروجت إلى هذه الدعاية في وسائل أعلامها، لأثارة حفيظة الشعب الأمريكي وغيره من الشعوب على النظام العراقي، وكسب عطف العالم للوقوف معها للقضاء عليه.

جاءت أحداث 11 أيلول 2001 المأساوية لتشن الحرب على أفغانستان وتدمرها، وفي الوقت نفسه استغلت هذه الاحداث أفضل استغلال، لتروج لمواطنيها أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل وأنه يتعاون

([1]) المصدر نفسه.

([2]) فكرت نامق عبد الفتاح، العراق واشكاليات الفصل السابع، مجلة حمورابي،العدد2،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية،بغداد،2012،ص25.

([3]) جعفر ضياء جعفر، أسلحة الدمار الشامل الاتهامات والحقائق: بحث منشور في كتاب احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2004،ص167.

([4]) جعفر ضياء جعفر ونعمان سعيد الدين النعيمي، أسلحة الدمار الشامل، مجلة المستقبل العربي، العدد 306،د.م،2004،ص ص45-57.

([5]) عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي، المصدر السابق،ص61.

مع تنظيم القاعدة فثمة احتمال أن تتسرب هذه الأسلحة إلى أيدي عناصر القاعدة ليستخدموها ضد أهداف أمريكية أو غربية[1].

ومن الأهداف الأمريكية الأخرى لاحتلال العراق تعزيز وضمان الأمن (للكيان الصهيوني)، ويشكل أمن ذلك الكيان أحدى دعامات الرؤية الاستراتيجية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط وأمنها محورٌ أساسيٌ في هذا التصور إزاء أي دولة من الدول التي تمتلك أو تسعى لامتلاك قدرات تخل بالتوازن العسكري مع الكيان الصهيوني، والعراق يمثل تهديدا لها[2].

إن أمن (الكيان الصهيوني) هو احد الأسباب الرئيسة التي دعت الإدارة الأمريكية التخلص من نظام البعث في العراق كما يراه الباحث، لأن العراق كان يشكل الخطر الحقيقي لذلك الكيان الغاشم، وكان دائم التهديد والوعيد له، على الرغم من أن الظروف المحلية والإقليمية والدولية لم تكن إلى جانب النظام في العراق، للقيام بأي عمل حقيقي يهدد ذلك الكيان، وأن جل الظروف كانت إلى جانب (الكيان الصهيوني)،وبناءً على ذلك الخطر الذي يهدد الحليف الاستراتيجي، قررت الأخيرة التخلص من النظام العراقي، وأزالته من الخريطة السياسية في الشرق الأوسط، ليكون عبره لغيره من الأنظمة التي من الممكن أن تشكل خطراً على مصالحها في المنطقة.

ومن الأسباب الأخرى التي دفعت بالإدارة الأمريكية إلى شن حرب على العراق هو تحقيق هيمنة مطلقة للغرب، على نفط العرب عن طريق الاحتلال العسكري المباشر، إضافة إلى تطويق كامل لإيران منبع النفط، لأنها أحدى الدول التي لديها اختلاف في وجهات النظر مع الإدارة الامريكية في عدة القضايا السياسية، وجعل منطقة الشرق الأوسط القاعدة العسكرية المتعددة والواسعة للسيطرة والإشراف على مصالحها، علاوة على ذلك مراقبة منطقة شرق آسيا، مع ضمان سيطرتها على عملية بيع النفط في منطقة الخليج العربي[3].

شكلت أحداث 11 أيلول 2001 مرتكزا قويا لإدارة بوش[4]،الأبن للتحرك لضرب الدول المارقة بحسب وصفه ومنها العراق، وبالتالي أعطت هذه الأحداث الذريعة لإعلان أكذوبة حيازة العراق لأسلحة الدمار

([1]) جعفر بهلول جابر الحسناوي، المصدر السابق،ص52.

([2]) ياسين سعد البكري وحيدر علي، متغيرات الشأن العراقي وعلاقته باستراتيجية أمريكا في المنطقة: قراءة مستقبلية، مجلة حمورابي،العدد2،بغداد،2012،ص ص55-56.

([3]) جاسم محمد يونس الحريري، تداعيات الاحتلال الأمريكية للعراق على أمن الخليج، مجلة شؤون خليجية، العدد 44،د.م،2005،ص ص124-127.

([4]) بوش:ولد في السادس من تموز عام 1946 في نيو هجفن بولاية كونيتيكت، هو الابن الأكبر لجورج إتش دبليو وبربارا بيرس بوش، وكان والده الرئيس الحادي والأربعين، تخرج من جامعة ييل عام 1968،عد تخرجه من أمضى أقل من ست سنوات في الحرس الوطني في تكساس، غادر الجيش للذهاب إلى كلية هارفارد للأعمال، بعد الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال بدأ العمل في صناعة النفط في ولاية تكساس، ساعد والده حملة للرئاسة في عام 1988،ثم في

الشامل، وذريعة أن بغداد لها صلة بتنظيم القاعدة لتبرير شن الحرب عليها وتدميرها، على الرغم من أن فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة أثبتت خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل، إلا أن الإدارة الأمريكية مضت في عملها لاحتلال العراق [1].

تأسيساً على ما تقدم سوقت الإدارة الأمريكية جملة من الدعايات والإشاعات التحريضية على النظام العراقي، بغية التمهيد لأسقاطه، وقد نجحت فعلاً في مهمتها، وأقنعت الغالبية العظمى من شعبها والشعوب الغربية وغيرها من شعوب العالم، للتمهيد لتحالف عسكري عالمي على النظام العراقي، مع تزامن تهيئة الظروف الدولية لذلك، ومنها: تسيد المحافظين على الإدارة الأمريكية، ووقوع أحداث 11 أيلول 2001 وربط ذلك الحدث بعلاقة النظام العراقي بتنظيم القاعدة، ونشر الشائعات عن امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى ذلك ابعاث سيل من الرسائل إلى أنظمة الحكم في المنطقة على أن النظام العراقي يشكل تهديداً خطيراً لهم، لاسيما دول الخليج العربي، وأن الهدف من ذلك هو السيطرة على منابع النفط في تلك الدول، كل هذه القضايا وغيرها روج لها الأعلام الأمريكي لاستعطاف عالمي وإقليمي للوقوف إلى جانبها في حربها على النظام العراقي.

المرتكز الثاني:- العمليات العسكرية.

إن الجنوح الأمريكي نحو الحرب لم يكن بالأمر يسيراً ولا عجلاً، بل بذلت جهداً كبيراً في سبيل التخطيط والتمعن لمعرفة القدرات العسكرية للعراق، وما السبل الكفيلة لاحتلال العراق بأقصى سرعة ممكنة، مع قلة الخسائر، ودرست ذلك الأمر دراسة مستفيضة من خلال الوسائل المتاحة لذلك.

إذ قام البنتاغون الأمريكية بأكبر عملية استطلاع جوي وأرضي، لمعرفة القدرات العسكرية العراقية، ووضع الخطط المناسبة لمعالجة تلك القدرات، إذ نشرت أكبر أسطول جوي من أقمار التجسس من أجل معرفة القوات العراقية، وحجمها وتسليحها، ودرجة استعداداتها، بالإضافة إلى الترويج لعدد من الافتراضات لتبرير الحرب، ومحاولة أقناع الرأي العام العالمي،وتوضيح بأن هذه الحرب غير مكلفة عسكريا، وأن الشعب العراقي يحمل كرها شديا لصدام حسين ولديه رغبة في التخلص منه، وأن القوات الأمريكية سوف تستقبل في العراق كقوات محرره لا غازية، وأنها حرب سهلة وسريعة ومضمونة، وأن

عام 1989 قام بشراء جزء من فريق تكساس رينجرز للبيسبول (1995-2000)،شغل منصب حاكم ولاية تكساس، شترك في الانتخابات الرئاسية عام 2001 وفاز بها ليصبح رئيسا جديدا للولايات المتحدة الأمريكية ليصبح الرئيس الثالث والأربعون، للمزيد من الفاصيل، ينظر: جورج دبليو بوش، مذكرات جورج دبليو بوش: قرارات مصيرية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 3،لبنان،2019.

([1]) مليكة قادري، مفهوم الحرب العادلة في السياسية الخارجية الأمريكية والتدخل الأمريكي في العراق، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2009،ص135.

تكلفتها منخفضة، اذن الحرب الإعلامية والنفسية هي سلاح استراتيجي يستخدم كتمهيد للعمليات العسكرية[1].

ليس هذا فحسب، بل قامت وسائل الإعلام الأمريكية بنشر صور الرئيس العراقي صدام حسين بجوار صور أسامة بن لادن، وبحسب استطلاعات الرأي العام الأمريكي أن (66%) من الشعب الامريكي يؤيد العمل على أسقاط النظام العراقي،واستخدمت الحرب الإعلامية والنفسية على تحطيم الجيش العراقي، ومع نهاية عام 2002 القت القوات الأمريكية ملايين المنشورات، تطالب من خلالها الجيش العرقي للاستسلام وعدم المقاومة[2].

بعد أن وضعت الإدارة الأمريكية وحلفائها الخطط العسكرية لاحتلال العراق موضع التنفيذ، لم يبقٍ لها سوى تطبيق تلك المهمة، لذلك فهي وحلفائها كانوا طموحين جداً في الحصول على شرعية دولية لذلك الاحتلال، من خلال ممارسة سياسة ضاغطة على الأمم المتحدة؛ للحصول على قرار يتيح لهم استعمال القوى العسكرية ضد النظام العراقي.

لكن مهمتهم ذهبت أدراج الرياح، ولم يحصلوا على ما كانوا يصبون إليه،بعد أن فشلت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في الحصول على قرار دولي يفوضهما في استعمال القوة العسكرية ضد العراق، لذلك اجتمع الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، ورئيس الوزراء البريطاني تونى بلير[3]،والإسباني أزنار[4] في جزر الأزور البرتغالية شرق الأطلنطي في 17 آذار 2003 ووجهوا إنذاراً إلى الأمم المتحدة، طالبوها بإصدار قرار يتيح لهم استخدام القوة العسكرية ضد العراق، وإلا فإنهم سيكونون مضطرين للذهاب إلى الحرب ضد العراق من بدون هذا التفويض[5].

([1]) محمد احمد، الغزو الأمريكي البريطاني عام 2003،بحث في الاسباب والنتائج،مجلة جامعة دمشق،مجلد 20،العدد 3-4،دمشق،2004،ص15.

([2]) محمود خليل، التوازن العسكري في الشرق الاوسط في مرحله ما بعد 11 أيلول 2001،مجلة السياسة الدولية، العدد 150،د.م،2002،ص299.

([3]) توني بلير: ئيس وزراء المملكة المتحدة وذلك لثلاث دورات رئاسية متتالية (1997- 2007)،كما رأس حزب العمال البريطاني ما بين أعوام (1994- 2007)،عندما تولى الحكم في 2 أيار 1997 لم يكن قد أكمل عامه الرابع والأربعين وهو بذلك أصغر من تولى منصب رئيس الوزراء منذ عهد روبرت جنكنسون الذي تولى الحكم عام 1812،وبقي في منصبه لمدة تعد الأطول في الحزب،استقال من منصب رئيس الوزراء وأيضاً زعيم لحزب العمل في عام 2007،للمزيد من التفاصيل،ينظر: https://ar.wikipedia.org/wiki /

([4]) أزنار:رئيس وزراء إسبانيا (1996-2004)،خسر الانتخابات عام 2004 أمام مرشح الحزب الاشتراكي خوسه لويس ثباتيرو،إذ تميزت سياسات إسبانيا في عهده بقربها من السياسات الأمريكية،وتتطابق معها في العديد من وجهت النظر،للمزيد من التفاصيل،ينظر: https://ar.wikipedia.org/wik

([5]) إستبرق فؤاد وهيب،المعالجة الإعلامية للاحتلال الأمريكي للعراق –تحليل مضمون مجلة نيوزويك،رسالة ماجستير،كلية الأعلام،جامعة الشرق الأوسط،2009،ص121.

كانت بعض الدول في الأمم المتحدة ترفض الحرب على العراق، وهي كل من: فرنسا، وألمانيا، وروسيا قد أكدت تلك الدول في يوم 16 أذار 2003 من خلال إعلان مشترك أن اللجوء إلى القوة العسكرية ليس له مبرر، وأن الحرب يجب أن تكون الملجأ الأخير؛ وهو ما يعنى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تحصل على تفويض من الأمم المتحدة لاحتلال العراق[1].

وجه الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش إنذاراً أخيراً إلى الرئيس العراقي صدام حسين وذلك في مساء يوم 17 أذار 2003،طالبه فيه بمغادرة العراق مع ابنيه خلال (48) ساعة، كما طالب رجال المخابرات والأمن العراقيين أن لا يقاتلوا من أجل نظام آيل إلى الزوال، وجاء رد مجلس قيادة الثورة العراقية بالرفض في اليوم التالي، وأعلن أن العراق مستعد لمواجهة الهجوم العسكري، الأمر الذى كان يعنى أن الحرب أصبحت أمراً حتمياً[2].

انتهت حرب الكلمات والمعارك الدبلوماسية،وبدء حرب القنابل،والصواريخ، والأسلحة الذكية في يوم 20 أذار 2003،فمنذ انتهاء المدة الزمنية المحددة دقت صفارات الإنذار في بغداد معلنه بدء العمليات العسكرية ضد العراق[3]،وذلك في تمام الساعة (5:33) صباحاً، بتوقيت بغداد[4]،إذ بدأت مفاجأة العمليات العسكرية للعراق، ولم يكن هناك إعلان للحرب، كان قائد العلميات الجنرال الأمريكي تومي فرانكس، تحت اسم **(عملية حرية العراق)**،فيما أطلقت المملكة المتحدة عليه اسم **(عملية تيليك)**،وأسمته أستراليا **(عملية فالكورن)**،وعملت ما يقرب من أربعين حكومة أخرى في تشكيل "ائتلاف الراغبين"، إذا شاركت في توفير قوات، ومعدات، وخدمات، وأمن، وقوات خاصة، وأرسل (248,000) جندي من الولايات المتحدة، و(45,000) من المملكة المتحدة، و(2,000) من أستراليا[5].

شنت قوات التحالف هجوما برمائيا وجويا على شبه جزيرة الفاو لتأمين حقول النفط والموانئ الهامة هناك، بدعم من السفن الحربية التابعة للبحرية الملكية البريطانية، والبحرية البولندية، والبحرية الملكية الأسترالية، وهاجمت وحدة مشاة البحرية رقم (15) اللواء كوماندوز (3)،وهاجمت وحدة من القوات الخاصة البولندية ميناء أم قصر، في حين هاجم الجيش البريطاني اللواء الجوي (16) لتأمين حقول النفط في جنوب العراق[6].

([1]) المصدر نفسه

([2]) المصدر نفسه،ص121-122.

([3]) طه نوري ساسين الشكرجي،الحرب الأمريكية على العراق،الدار العربية للعلوم،،عمان،2004،ص86.

([4]) إستبرق فؤاد وهيب،المصدر السابق،ص121-122.

([5]) https://ar.wikipedia.org/wiki

([6]) https://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2016/12/23/

انتقلت المدرعات الثقيلة لفرقة المشاة الثالثة الأمريكية غرباً ومن ثم شمالاً من خلال غرب الصحراء العراقية نحو العاصمة بغداد، في حين انتقلت قوة مشاة البحرية الأولى أكثر إلى الشرق على طول الطريق السريع رقم (1) إلى وسط البلاد، وانتقلت الفرقة المدرعة (1) البريطانية شمالاً من خلال الأهوار الشرقية، وقاتلت فرقة المارينز الأمريكية الأولى بمدينة الناصرية؛ للسيطرة على الطرق الرئيسة ومطار تليل القريب منها، وهزمت فرقة المشاة الثالثة في الجيش الأمريكي القوات العراقية المتواجدة حول المطار[1].

تم تأمين مطارات الناصرية وتليل، فيما واصلت فرقة المشاة (3) بدعم من اللواء الجوي (101) بالهجوم شمالاً نحو النجف وكربلاء لكن عاصفة رملية شديدة أبطأت تقدم قوات التحالف، والتي كانت قد وقفت مسبقا هناك لتعزيز والتأكد من أمن خطوط الإمداد، وعندما أعادت التحرك مرة أخرى أمنت هذه القوات ثغرة كربلاء التي كانت تشكل الطريق الرئيسي إلى بغداد ثم أمنت الجسور على نهر الفرات، ودخلت القوات الأمريكية من خلال هذه الثغرة إلى بغداد في وسط العراق إذا قاتلت فرقة مشاة البحرية رقم (1) في طريقها إلى المنطقة الشرقية من بغداد وأعدت خطة للهجوم على بغداد للاستيلاء عليها[2].

تقدمت قوة الحملة العسكرية الأولى باتجاه بغداد من الجنوب الشرقي عبر النعمانية، ووصلت إلى الضواحي الشرقية للعاصمة في 6 نيسان 2003،وحققت اتصالا بفرقة المشاة الثالثة، في 7 نيسان من العام نفسه طوقت بغداد بعد تقدم ثلاث قوات مهام مدرعة بسرعة عالية إلى بغداد من اتجاهات مختلفة وسيطرت على قلب المدينة، وبعدها عززت القوات الأمريكية السيطرة على بغداد، وانهار النظام العراق في 9 نيسان من العام نفسه،إذ استقبلت القوات الأمريكية في وسط بغداد بهتافات جمع محتشدة وعلى مرأى العالم عبر الشاشات التلفزيونية، واسقط العراقيون بمساعدة من القوات الأمريكية تمثال صدام حسين في ساحة بغداد المركزية، وأعلن بذلك نهاية حكم الدكتاتورية[3].

سقطت بغداد في 9 نيسان 2003 لتنتهي مرحلة حكم فيها صدام حسين (24) عاماً، كان يرافق سقوط بغداد المفاجئ مقاومة واسعة النطاق لقوات التحالف واضطرابات مدنية ضخمة إذا تم نهب المباني الحكومية بشكل كبير وازداد معدل الجرائم[4].

الدبلوماسية الخارجية الإيراني وسياستها من الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003.

([1]) https://ar.wikipedia.org/wiki

([2]) https://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2016/12/23/

([3]) عزري رحيمة، الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003،رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضيرة–بسكرة،20015،ص53.

([4]) https://ar.wikipedia.org/wiki

إيران شأنها شأن دول المنطقة الأخرى التي تفاعلت مع الحدث بشكل كبير، خصوصاً وهي ترتبط مع النظام العراقي بعلاقة خاصة تمثلت ما بين المد والجزر بين الحين والآخر، فقد كانت العلاقة بينهما عدائية منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام 1979،ولكن بعد نهاية العقد الأول من عمر تلك الجمهورية وانتهاء حرب الثمانية أعوام بينهما، ومع ترأس علي أكبر هاشمي رفسنجاني الحكم في إيران عام 1989 توطدت العلاقة كثيراً، وأصبحت هناك مصالح مشتركة تأتي في مقدمتها موقفهم من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وغيرها العديد من العوامل التي لا مجال لذكرها الآن، لذلك فأن تحرك الإدارة الأمريكية لاحتلال العراق كان لها بالغ الأثر في نفوس الساسة الإيرانيين.

وبحكم الموقع الجغرافي لطهران، فإن التطورات والتفاعلات الجارية في المنطقة تدخل في نطاق المجال الحيوي الإيراني، لذلك انغمست تلقائياً بشكل مباشر في التطورات والأحداث التي تجري لجارها الغربي العراق، وكان موقفها صعباً، وواجه مازقاً حقيقياً خلال الاحتلال الأمريكي للعراق، لاسيما بعد ما سبقه من مطالب من مختلف دول العالم ومنها الولايات المتحدة الأمريكية لمساندة تحركاتها تجاه بغداد، ونجحت طهران في الخروج من الأزمة من دون التورط في استعداء الدولة الأخيرة[1].

تَعدّ إيران احتلال العراق خطرا استراتيجيا ليس لذاته فقط، وإنّما لأنه تمّ في ظل إدارة أمريكية ليست سوى رأس حربة لتيار أو توجه غالب على سياستها، ومناوئ بشكل مطلق لإيران، بصفتها دولة غير ودية للولايات المتحدة الأمريكية، وتنطلق إيران في تعاطيها مع احتلال العراق من هذا التصور المبدئي الذي لم يقلل منه ولم يتعارض معه[2].

إيران متخوفة كثيراً من سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العراقيلان ذلك يجعلها شبه مطوقة من جوانب عدة من قبل الجيش الأمريكي، أو حلفائه في المنطقة، فتارة من جهة أفغانستان، وتارة أخرى من جهة العراق يتواجد الجيش الأمريكية، ما يجعل ذلك الجيش يستطع وبسهولة كبيرة رصد ما يرغب فيه بالأراضي الإيرانية، الأمر الذي يشكل تهديداً خطيراً عليها، علاوة على ذلك فإن عدداً من الدول المحاذية لحدودها ترتبط مع الإدارة الأمريكية بروابط صداقة ومصالح مشتركة، لذلك كانت رغبت طهران هو عدم وقوع العراق تحت السيطرة الأمريكية.

([1]) محمد آمين أحمد هليل، العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاحتلال الأمريكي للعراق (2003-2011)،رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط،2011،ص59.

([2]) سامح راشد، إيران وواشنطن، حسابات متداخلة وضغوط متبادلة. مجلة السياسة الدولية، العدد 158،د.م،2004.ص162.

لقد كانت إيران ترفض احتلال العراق، وترفض المشاركة الفعالة في الحشد الدولي ضده، ولكن من دون تقديم مساندة فعالة لهمع الاهتمام بترسيخ التسوية السياسية معه، في الوقت نفسه لم تمانع أو ترفض تماماً توجيه ضربة للألة العسكرية العراقية، لما في ذلك من عوائد استراتيجية عليها في المستقبل[1].

كانت إيران تمني نفسها بتوجيه الإدارة الأمريكية ضربات قاسية إلى الجيش العراقي، وأضعاف قدرته العسكرية، حتى يكون ذلك الجيش هزيلاً، ضعيفاً، غير قادر على مجارات التطور الإيراني بالجانب العسكري، والغاية الرئيسة من ذلك الفعل، حتى لا يشكل خطراً عليها، أو على أي دولة من دول المنطقة في المستقبل، لأنها تدرك تماماً بأن الجيش العراقي لو تهيأت له الظروف والإمكانيات المناسبة لكان رقماً صعباً في المنطقة، ولا تستطيع أي دولة التجرأ عليه، أو على دول أخرى في المنطقة ترتبط معه بروابط استراتيجية.

استمرت إيران في ادانة مبدأ الحرب، ودعت علناً إلى عدم حصولها، إلا أنها في حقيقة الأمر كانت مع نهاية نظام البعث في العراق، وكان موقفها الرافض إلى مبدأ الحرب، ليس حبا بالنظام العراقي الذي لم يخف الإيرانيون في مناسباتهم عدة رغبتهم برحيله، ولكن هدف الولايات المتحدة الأمريكية كان واضحاً ،إذ لم تخف أهدافها في تغيير انظمة المنطقة بعد النظام العراقي، كما تدرك إيران أن واشنطن تريد الإيقاع بها، وتبحث عن أي ذريعة لأحكام الطوق عليها، وإضعاف قدرتها وتهميش دورها، وضربها إذا ما أمكن ذلك[2].

بينما تتيح الأحاديث الخاصة التي يدلي بها بعض السياسيين الكبار في إيران الاستنتاج بأنهم يرون في جهود واشنطن الرامية إلى تغيير النظام العراقي خطراً كبيراً محدقاً بالمنطقة، إذ عارضت القيادة الإيرانية في بادئ الأمر الحرب رسمياً، واتهمت الإدارة الأمريكية (بالجشع، والأطماع الاستعمارية)،وبعبارات المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي[3]،إذ قال:"**تدعي الولايات المتحدة الأمريكية**

([1]) محمد حسين شذر الوحيلي، العلاقات الإيرانية –العراقية بعد عام 2003 دراسة في المتغيرات السياسية والاقتصادية، دار الجنان للنشر والتوزيع،الاردن،2016،ص34.

([2]) عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي، المصدر السابق،ص68.

([3]) علي خامنئي: ولد عام 1939 في إيران، وهو أبن لعائلة دينية معروفة، درس العلوم الحوزوية منذ بداية حياته، وكان ضمن (جماعة علماء الدين المجاهدين) وهي الرابطة العلمائية الموالية للإمام الخميني، التي يعود تأسيسها إلى عام 1964،التي كانت تعارض نظام الشاه محمد رضا بهلوي، اعتقل مرات عدة، وقبيل انتصار الثورة الإيرانية عام 1979 عمل في المجلس الثورة، كما كان أيضاً عضواً مؤسساً وأميناً عاماً لـ(الحزب الجمهوري الإسلامي)،أصبح الرئيس الثالث للجمهورية الإسلامية بعد أبو الحسن بني صدر، ومحمد علي رجائي، انتخب لدورتين رئاسيتين من عام 1981 إلى عام 1989،وانتخبه مجلس خبراء القيادة ليتولى منصب الولي الفقيه بعد وفاة الإمام الخميني عام 1989،ومازال مستمراً في هذا المنصب لحد الآن، للمزيد من التفاصيل، ينظر: أحمد الموصلي ،موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2004،ص280-281؛تجمع عشاق الولاية ،الشمس الساطعة (لمحة خاطفة من حياة وجهاد اية الله السيد الخامنئي)،تجمع عشاق الولاية،د.م،2007،ص ص5-26

أن هدفها هو الإطاحة بصدام والنظام البعثي، وهذا طبعا كذب، لأن هدفها الحقيقي هو السيطرة على منظمة أوبك، وابتلاع مصادر المنطقة البترولية لتتمكن من تقديم خدمة أفضل للنظام الصهيوني، وللتآمر عن قرب ضد إيران الإسلامي،وسوريا،والسعودية"[1].

لاشك أن أحد الأهداف الرئيسة الإدارة الأمريكية من الهيمنة على العراق هو ما يحتويه هذا البلد من ثروة نفطة هائلة، ويعد من المصدرين الرئيسيين لتلك الثروة في العالم، بالإضافة إلى ذلك ما تتوارى في أرضه من مخزون نفطي، إذ يعد من بين أوائل دول العالم بالاحتياطي النفطي هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن المنطقة المحيطة بالعراق أيضاً تمتلك ثروة نفطية هائلة، وتعد من الدول الفعالة في منظمة أوبك، ولا يمكن الاستغناء عنها في تغذية معظم دول العالم بهذه الطاقة المهمة جداً، لذلك فإن فكرة احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لا تخلو من سبب سيطرة الدول الأخيرة على نفط العراق.

عندما عرفت إيران أن الحرب بدأت تدق طبولها، وأنها واقعة لا محال، كان لازماً عليها اتخاذ موقف، وأن يكون هذا الموقف يصب في صالحها، ويتناغم من الوضع الخطر الذي تمر به المنطقة، لاسيما وأنها تدرك جيداً أن مصلحتها فوق كل الاعتبارات.

إيران دائما تعيش هاجس التهديد لأمنها القومي، لذلك لم ترغب الدخول في حرب جديدة خصوصاً مع الولايات المتحدة الأمريكية، فاتخذت موقف الحياد الإيجابي من الاحتلال الأمريكي للعراق، وتمثلت استراتيجيتها فيما يلي: لا قتال ضد القوات الأمريكية، ولا عرقلة عملياتها، لا مشاركة في العمليات العسكرية ضد العراق، لا قتال ضد النظام العراقي[2].

عندما بدأت خطط الولايات المتحدة الأمريكية لحربها على العراق تتكشف،لم يرى صانعو القرار الرئيسيون في إيران أية فائدة ترجى من تأييدهم لأي طرف، ورفضوا محاولات العراق للتقارب قبل بدء الحرب بقليل، وابتعدوا عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية أثناء المعارك، ومنحت إيران تأييدها لجماعات المعارضة العراقية الموجودة فوق أرضيها للالتقاء بمسؤولين أمريكيين، للبحث في خطط الحرب، وإعادة البناء بعد انتهاء العمليات العسكرية[3].

([1]) يوسف بودانسكي ،يوميات الدفاع والشؤون الخارجية،..كرايسز جروب، إيران في العراق ما مدى النفوذ ،تقرير الشرق الأوسط، رقم 38، 2005،ص11.

([2]) ليال أسعد نحلة، دور الدولة الإقليمية في السياسة الدولية–إيران نموذجا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلوم الإدارية، الجامعة اللبنانية،2017،ص109.

([3]) كرايسز جروب، إيران في العراق ما مدى النفوذ، تقرير الشرق الأوسط، رقم 38، 2005،ص12.

ولم تسمح للقوى العراقية المعارضة للنظام العراقي، والمؤيدة لها مثل فيلق بدر التابع إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، القيام بأي عملية ضد النظام العراقي وجنوده في أثناء الحرب[1].

قامت إيران كذلك بتوفير المعلومات الكافية عن المنافذ التي يمكن أن يقوم العراق من خلالها بمهاجمة القوات الأمريكية،وفتحت مجالها الجوي لطائرات التحالف في حال ما إذا تعرضت للهجوم من قبل العراق، كما أغلقت حدودها لمنع تسلل القوات العسكرية العراقية للالتفاف على القوات الأمريكية واعتبرت الإدارة الأمريكية القرار الإيراني استراتيجيا، لإحكام قبضتها على العراق[2].

معروف عن السياسة الإيرانية ببراغماتيتها إلى حد كبير، إذ إنها قدرت الموقف بشكل جيد، وأدركت أن النظام العراقي آيل الى الزوال، بعد التحشيد العسكري الكبير ضده من قبل الإدارة الأمريكية وحلفائها، لذلك فلا خيار أمامها إلا مجاراة التطورات السياسية والعسكرية لذلك التحالف، والتعامل معه بشيء من اللين والسلاسة، على آمل أن تفلح في تحقيق مبتغاها، وتحقيق مصالحها في العراق، بعد أن يتم الإطاحة بالنظام العراقي، وفعلاً نجحت بذلك إلى حد كبير، من خلال عدم نصب العداء للقوات المحتلة للعراق، والعمل في الساحة العراقية بما يضمن مصالحها وأهدافها، وفي الوقت نفسه وصلت إلى ما كانت تصبو إليه من خلال سيطرة أغلب مؤيديها على معظم المؤسسات الحكومية في العراق، وهذا هو النجاح الأكبر لها.

إنّ إيران وكما ذكرنا سابقا عملت مع بدأ عمليات الاحتلال الأمريكي للعراق وفي المدّة القليلة اللاحقة له على القيام بخطوات ايجابية مع التحالف الدولي القادم إلى احتلال العراق، كذلك نسقت مع الدول العربية وخاصة المجاورة للعراق في تحديد المواقف من الحرب، وكل هذه الخطوات تشير الى عدم رغبتها بالتصادم مع الإدارة الأمريكية، إلا أن الأخيرة صعّدت ضغوطها واتهاماتها لإيران بسعيها لامتلاك أسلحة نووية، وكأنّ ايران بنظر الإدارة الأمريكية قد اتخذت تلك الخطوات الايجابية من أجل التغطية على سعيها الحثيث للحصول على تلك الأسلحة، كما تصاعدت الاتهامات الأمريكية لإيران بالتدخل في العراق لإفشال المشروع الأمريكي فيه، وصدرت تصريحات أمريكية تهدد ايران في حالة مواصلتها هذا التدخل، وهكذا بدأ لإيران أن الإدارة الأمريكية غير أبهة بالخطوات الإيرانية الايجابية، فتصاعدت حدة التوتر بين

([1]) طلال عتريسي، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا ،بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2004،ص451.

([2]) شنين محمد المهدي، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعولم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2014،ص134؛بن وأضح فارس، النفوذ الإيراني في العراق وتداعياته على الاستقرار السياسي والأمني (2003-2018)،رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2019،ص47.

ايران والإدارة الأمريكية حيث وجدت الدبلوماسية الإيرانية نفسها مضطرة للتعامل مع الإدارة الأمريكية وكأنها في أزمة مستمرة معها[1].

ووسط المعطيات المختلفة تدرك طهران أمرين يرتبطان بعضهما ببعض، أولهما: أن واشنطن جادة في توجيه ضربة عسكرية لإيران سواء في المدى القريب أو البعيد، ثانيها: إمكانية منع الإدارة الأمريكية من القيام بمثل هذا المخطط من خلال سياسة (الردع الذاتي)،أو (المواجهة الوقائية)،وتقتضي خلق معطيات على الأرض تجبر الخصوم بشكل تلقائي على التراجع من ضرب إيران[2].

ويبدو أن الإيرانيين منذ أن شعروا بدخول الإدارة الأمريكية في مأزق واسع بالعراق وأفغانستان أخذوا بتغيير خطابهم السياسي والإعلامي الموجه للدولة الأولى، وبدأوا بمواجهة التصعيد والخطاب الأمريكي المتشدد ضدها بخطاب أكثر تشددا هاجمت فيه النوايا الأمريكية في العراق، وعزم أمريكا التدخل عبر مشروع الشرق الأوسط الكبير في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وبادر علي خامنئي بوصف أعضاء الإدارة الأمريكية بأنهم متوحشون في زي متحضر[3].

من خلال ما تم سرده من أحداث وتطورات في المشهد السياسي العراقي، تبنت إيران موقفاً يتلاءم مع مصالحها في عراق جديد خالٍ من نظام البعث، الذي طالما كان خصماً لدوداً وعنيداً، وسداً منيعاً لتطلعاتها في المنطقة، إذ عملت بعد انهيار ذلك النظام على مد جسور التواصل والألفة مع النظام الجديد الذي لم يكن بعيداً عن متبنياتها وأفكارها، وباركت تأسيس النظام الجديد منذ هبة النسمات الأولى له، خصوصاً إذا ما علمنا بأن الكثير من القوى السياسية العراقية التي سيطرت على الحكم بعد عام 2003 كانت تعتاش في الكنف الإيراني، وكان هناك تنسيق عالٍ المستوى معهم منذ ثمانينيات القرن المنصرم حتى عام 2003،لذلك استغلت إيران ذلك وشغلت الساحة السياسية العراقية بأفكارها وخططها، وحاولت استغلال ذلك التغيير الحاصل في المنطقة لصالحها، وملئ الفراغ السياسي في المنطقة الذي تركه انهيار نظام البعث في العراق.

الخاتمة

بعد انهاء دراسة الموقف الإيراني من الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 تم التوصل إلى عدد من النتائج، يمكن إيضاحها على النحو الآتي:

- ترددت إيران كثيراً في اتخاذ موقف واضح وحاسم من تحرك القوات الأمريكية وحلفائها صوب العراق لاحتلاله، وبقيت تناور في ذلك، ولكن بعد الضربات المتعددة لقوات الحلفاء، والتي هزت أركان النظام العراقي، وأضحى سقوطه مجرد وقت، بدأت بتنسيق مع قوات التحالف من جهة،

([1]) أسحاق يعقوب محمد، المصدر السابق، ص ص121-122.

([2]) محمد آمين أحمد هليل، المصدر السابق،ص60.

([3]) أسحاق يعقوب محمد، المصدر السابق،ص122.

والعراقيون المعارضين للنظام العراقي المقيمون على أرضها من جهة أخرى، لترتيب للوضع الجديد.

- إن طهران كان همها اشغال القوات الأمريكية في العراق، وهذا الأمر لا مناص منه، من خلال الدعم والاسناد المستمر إلى مؤيديها ومناصريها في العراق، لتوجيه ضربات موجعة لقوات التحالف، لاسيما الأمريكية منها، والهدف من وراء ذلك حتى لا تفكر تلك القوات في الاعتداء على أراضيها، ودرء خطرها، بعد الخلافات السياسية المستمرة ما بين طهران وواشنطن، وقد نجحت في هدفها بنسبة كبيرة.
- فكر المعنيون بالشأن السياسي الإيراني كثيراً، كيف يتعاملون مع النظام الجديد؟ الذي يحل بدلاً من نظام البعث في العراق، فخرجوا بنتيجة مفادها، بذل كل جهودهم لاحتوى جميع أطراف أركان العملية السياسية العراقية، خصوصاً إذا علمنا بأن الطرفين الشيعي والكردي هم من الحلفاء الاستراتيجيين لطهران، بحكم التاريخ المشترك بينهما، وعليه الاستمرار معهم، فضلاً عن كسب ود الطرف الثالث السني، الذي يشترك مع الأطراف الأخرى لإدارة العملية السياسية في العراق، ولو كان موقف الأخير قليل التأثير جداً بداية العملية السياسية بعد عام 2003،والغاية الرئيسة من ذلك حتى تحقق ما كانت تصبو إليه من جارها الغربي.
- بذلت طهران قصارى جهدها لاستغلال الوضع الجديد في العراق، وأشغلت جميع إمكانياتها لنشر مبادئ ثورتها، ومتبنياتها، وأفكارها في العراق، بعد أن أصبح الأمر متاحاً لها، وجعل الدولة الأخيرة منطلقاً لنشر تلك المبادئ في المنطقة، بعد أن أضحى أنصارها ومرديها يستحوذون على أعلى المناصب في الدولة الجديدة، وأصبح لهم صوتا مؤثرا في العملية السياسية والعسكرية بعد عام 2003،على النقيض عما كان عليه العراق قبل ذلك التاريخ.
- إن من أهم المكتسبات التي حصلت عليها طهران بعد عام 2003 هو حليف استراتيجي جديد في المنطقة هو العراق، على الرغم من الظروف الصعبة التي مر بها البلد الأخير، ولكن لا يمكن تغافل دوره الإقليمي أبداً، فمن الممكن أن يعيد نشاطه ويصبح عاملاً مؤثرا في المنطقة في أي وقت من الأوقات.

المصادر

أولاً– المذكرات

- جورج دبليو بوش، مذكرات جورج دبليو بوش: قرارات مصيرية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 3،لبنان،2019.

ثانياَ– الرسائل والأطاريح الجامعية

- إستبرق فؤاد وهيب، المعالجة الإعلامية للاحتلال الأمريكي للعراق –تحليل مضمون مجلة نيوزويك، رسالة ماجستير، كلية الأعلام، جامعة الشرق الأوسط،2009.
- بن وأضح فارس، النفوذ الإيراني في العراق وتداعياته على الاستقرار السياسي والأمني (2003-2018)،رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2019.
- شنين محمد المهدي، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعولم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2014.
- عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي، العلاقات العراقية-الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي (2003-2011)،رسالة ماجستير، كلية العلوم والآداب، جامعة الشرق الأوسط،2001.
- عزري رحيمة، الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003،رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضيرة-بسكرة،20015.
- ليال أسعد نحلة، دور الدولة الإقليمية في السياسة الدولية-إيران نموذجا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلوم الإدارية، الجامعة اللبنانية،2017.
- محمد آمين أحمد هليل، العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاحتلال الأمريكي للعراق (2003-2011)،رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط،2011.
- مليكة قادري، مفهوم الحرب العادلة في السياسية الخارجية الأمريكية والتدخل الأمريكي في العراق، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2009.

ثالثاً- الكتب العربية والمعربة

- أحمد الموصلي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2004.
- تجمع عشاق الولاية ،الشمس الساطعة (لمحة خاطفة من حياة وجهاد اية الله السيد الخامنئي)،تجمع عشاق الولاية،د.م،2007.
- جعفر بهلول جابر الحسناوي، الإبعاد السياسية والاقتصادية للاحتلال الأمريكي للعراق وانعكاساتها على دول الجوار، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2013.
- جعفر ضياء جعفر، أسلحة الدمار الشامل الاتهامات والحقائق: بحوث منشور في كتاب احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2004.
- طلال عتريسي، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2004.

- طه نوري ساسين الشكرجي، الحرب الأمريكية على العراق، الدار العربية للعلوم،،عمان،2004.
- محمد حسين شذر الوحيلي، العلاقات الإيرانية –العراقية بعد عام 2003 دراسة في المتغيرات السياسية والاقتصادية، دار الجنان للنشر والتوزيع،الاردن،2016.
- يوسف بودانسكي، يوميات الدفاع والشؤون الخارجية،...كرايسز جروب، إيران في العراق ما مدى النفوذ، تقرير الشرق الأوسط، رقم 38، 2005.

رابعا– المجلات

- جاسم محمد يونس الحريري، تداعيات الاحتلال الأمريكية للعراق على أمن الخليج، مجلة شؤون خليجية، العدد 44،د.م،2005.
- جعفر ضياء جعفر ونعمان سعيد الدين النعيمي، أسلحة الدمار الشامل، مجلة المستقبل العربي، العدد 306،د.م،2004.
- سامح راشد، إيران وواشنطن، حسابات متداخلة وضغوط متبادلة. مجلة السياسة الدولية، العدد 158،د.م،2004.
- فكرت نامق عبد الفتاح، العراق واشكاليات الفصل السابع، مجلة حمورابي،العدد2،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية،بغداد،2012.
- محمد احمد، الغزو الأمريكي البريطاني عام 2003،بحث في الاسباب والنتائج،مجلة جامعة دمشق،مجلد 20،العدد 3–4،دمشق،2004.
- محمود خليل، التوازن العسكري في الشرق الاوسط في مرحله ما بعد 11 أيلول 2001،مجلة السياسة الدولية، العدد 150،د.م،2002.
- ياسين سعد البكري وحيدر علي، متغيرات الشأن العراقي وعلاقته باستراتيجية أمريكا في المنطقة: قراءة مستقبلية، مجلة حمورابي،العدد2،بغداد،2012.

خامساً– الانترنت

- https://ar.wikipedia.org/wiki.
- https://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2016/12/23/.

العلاقات (السعودية ـ الإيرانية) ومسار استراتيجيتهما في الخليج العربي

(1980- 1991)

د. عقيل زاهر سلمان أل علي

قسم التاريخ – كلية الآداب

جامعة الكوفة – العراق

الملخص:

كان مسار العلاقات السعودية – الإيرانية محل جدل لكثير من الباحثين والمحللين ، كون منطقة الخليج تتمتع بخاصية جيوسياسية مهمة تجعلها محط أنظار القوى العالمية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ،ولذلك كان هدف الموضوع هو تسليط الضوء على دور أيران والسعودية وعلاقاتهما في هذا الجزء المهم من العالم ، حيث تعتبر المملكة العربية السعودية أكبر دول الخليج وشبة الجزيرة العربية مساحة وأنها تمتد عبر ممرين مائيين استراتيجيين ، الخليج العربي والبحر الأحمر ، علاوة على أنها تمتلك احتياطياً نفطيا كبيرا على المستوى العالمي فهي تمثل أهمية على الصعيد الدولي كذلك العربي ، كما أنها أحدى الدول الغنية عالمياً لهذا برزت أهميتها كأحد أقطاب الصراع بين الدول الكبرى علاوة على أنها ذات نظام راديكالي متزمت يخشى من أي تغير سياسي يحدث في المنطقة ، مارست المملكة العربية السعودية منهجاً وسياسة خارجية بإزاء دول الخليج العربية وقامت على اساس احتواء جميع الاطراف بما ينسجم وتطلعاتها الداعية الى بناء جبهة سياسة واقتصادية بل وحتى اجتماعية وعسكرية موحدة تجمع انظمة دول منطقة الخليج العربية ازاء التهديدات التي كانت تواجهها ولإسميا الدول التي تشترك معها ضمن الرقعة الجغرافية كإيران التي اعتبرت أن منطقة الخليج العربي هي مجالها وأمنها الاستراتيجي ولا تقبل بأي حال من الأحوال بالتواجد الأجنبي المسلح بالمنطقة ، وللأهمية قد تطرق الموضوع الى مبحثين يتضمن ثلاث مطالب وكذلك مبحث ثان وفية أيضا ثلاث مطالب أوضحت أن أيران لأعب مهم وقوي في المنطقة يمتلك من القوه الاقتصادية والتسليحية بما لا يقبل الشك لدى دول المنطقة وعلى العالم العربي أن يقبل ذلك.

الكلمات المفتاحية: السعودية وإيران، مجلس التعاون الخليجي، الحرب العراقية الإيرانية، الكويت.

Relations (Saudi-Iranian) and the course of their strategy in the (1991-1980) Arabian Gulf

Dr. Aqeel Zaher Salman Al Ali

History Department - College of Arts

University of Kufa - Iraq

Summary:

The course of Saudi-Iranian relations has been the subject of controversy for many researchers and analysts, as the Gulf region has an important geopolitical feature that makes it the focus of the attention of world powers, particularly the United States of America. Where the Kingdom of Saudi Arabia is the largest of the Gulf states and the Arabian Peninsula in area and it extends through two strategic waterways, the Arabian Gulf and the Red Sea. In addition, it possesses large oil reserves at the global level. As one of the poles of the conflict between the major countries, in addition to being with a radical and strict regime that fears any political change that may occur in the region, the Kingdom of Saudi Arabia has practiced an approach and a foreign policy towards the Arab Gulf states and was based on the inclusion of all parties in line with its aspirations calling for building a political and economic front, and even A unified social and military unit that brings together the regimes of the countries of the Arab Gulf region in the face of the threats they were facing and, in name of the Countries that share with it within the geographical area, such as Iran, which considered that the Arab Gulf region is its field and strategic security and does not accept in any way the armed foreign presence in the region, and for the importance has touched the subject to two topics that include three demands, as well as a second topic that also fulfills three demands, which made it clear that Iran is an important player It is strong in the region and possesses economic and armamental strength, beyond doubt among the countries of the region, and the Arab world must accept that.

المقدمة:

لقد حسمت المملكة العربية السعودية وإيران موقفهما بإزاء العديد من القضايا والاحداث السياسية التي كانت قد مرت بها المنطقة واعربت سياسة كلتا الدولتين عن موقفها الثابت ازائها ولاسيما ان كثير من تلك الاحداث كان قد مس الامن القومي لمنطقة الخليج منها حربي الخليج الاولى والثانية وتداعياتهما على امن المنطقة لذا ومن خلال بحثنا وجدنا ان السعودية وإيران كانتا قد عزّزت من جانب ، قدراتها السياسية

والعسكرية في المنطقة في سبيل مواجهة الاثار السلبية التي نجمت عن تلك الحربين ، وهنا دأبت سياسة المملكة العربية السعودية على الاستعانة بالقوى الاجنبية التي كانت تعتبرها صديقة وحليفة لها وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية وكان هم السعودية أبعاد دول المجلس عن أي تأثير سياسي ،أما الجمهورية الإيرانية بقت بموقف الضد من التواجد الأجنبي في منطقة الخليج فالسياسة الخارجية لأية دولة هي مرآة النظام السياسي ، كل ذلك دفعنا لدراسة العلاقات السعودية – الإيرانية ومسار استراتيجيتهما في الخليج العربي 1980 – 1991 .

- **أهمية الدراسة** : تشير هذه الأهمية للدراسة من خلال ما يلي :

1- لمعرفة أهمية الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودورها الإقليمي في المنطقة.

2- أهمية منطقة الخليج ودورها الجيوسياسي بالنسبة للدول المطلة عليها.

3- تفعيل أسس التعاون المشترك بين السعودية وإيران لخلق حالة من الاستقرار لتنشيط أسواق النفط عالميا.

- **إشكالية الدراسة** : من خلال ما تقدم تسعى الدراسة الى الإجابة على الإشكاليات الاتية:

1- التباين في المواقف السياسية هل هو سمة تتصف بها المملكة العربية السعودية وإيران .

2- ما علاقة موسم الحج ، وحجم التوترات الحاصلة على صعيد السياسة الخارجية الإيرانية والمملكة العربية السعودية.

3- الشعور بالخوف والتهديد المستمر هل هو حقيقة أم خيال أم حق من حقوق المملكة العربية السعودية مع ما يسمى مجلس التعاون الخليجي ، وما علاقتها بأمن الخليج العربي.

- **فرضية الدراسة** :

أن الجمهورية الإسلامية تبقى لأعب مهم في أمن الخليج العربي واستقراره.

- **أهداف الدراسة** : تهدف هذه الدراسة الى توضيح التالي :

1- دراسة الأبعاد السياسية والتجارية للخليج في منظور الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

2- دور وأهمية المملكة العربية السعودية وشرعيتها في قيادة الساحل الخليجي .

3- دول الخليج العربية ودورها في تهدئة أوضاع المنطقة كونها تشكل عصب رئيسي في أمدادات الطاقة في العالم .

- **المنهجية** :

المبحث الأول :السعودية وإيران من الحياد الى القطيعة (1980 -1988)

المطلب الأول : السعودية وإيران من الحياد الى القطيعة

المطلب الثاني : انبثاق مجلس التعاون الخليجي

المطلب الثالث : موقف مجلس التعاون الخليجي من (الحرب العراقية – الإيرانية)

المبحث الثاني : مجلس التعاون الخليجي وإيران وموقفهما من اجتياح العراق للكويت عام 1991

المطلب الأول : مجلس التعاون الخليجي وإيران من العزلة الى التقارب

المطلب الثاني : موقف مجلس التعاون الخليجي من اجتياح العراق للكويت ووساطة أيران

المطلب الثالث : استراتيجية أيران عقب الاجتياح العراقي للكويت تجاه دول المجلس

المبحث الأول :السعودية وإيران من الحياد الى القطيعة (1980 -1988)

المطلب الأول : السعودية وإيران من الحياد الى القطيعة.

حاولت السعودية اتباع سياسة احتواء ايران ومحاولة توحيد الصف الخليجي والتعبير عن سياسة حسن النوايا تجاهها ، وبهذا الاطار زار وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل طهران في التاسع عشر والعشرين من ايار عام 1985م تبادل خلالها مع الجانب الايراني وجهات النظر حول مختلف القضايا منها الحرب العراقية – الايرانية واسعار النفط في الاسواق العالمية وفي اعقاب اختتام الزيارة تم الاتفاق على جملة امور من بينها وقف الحملات الاعلامية الموجهة ضد كلا البلدين[1] بالمقابل زادت الدول العربية من تكثيف جهودها من اجل ابعاد المنطقة عن شبح حرب محتملة قد تندلع بين ايران وجميع دول الخليج ، ففي الثاني عشر من ايار عام 1985م زار وفد عربي ضم ملك الاردن الملك حسين بن طلال[2] ورئيس دولة الامارات الشيخ زايد بن سلطان الى الرياض واجتمعوا بالملك فهد وتباحثوا معاً بخصوص تطورات الحرب العراقية الايرانية وكيفية انهائها واقناع العراق وايران بوقف اطلاق النار والجلوس على طاولة المفاوضات[3] .

وخلال اجتماع المجلس الوزاري للدورة الثالثة والعشرين التي انعقدت في مدينة جدة خلال المدة (6 – 8 حزيران عام 1987م) تلا سعود الفيصل وزير خارجية السعودية التقرير الاسبوعي لوزارة الخارجية السعودية حول الحرب العراقية الايرانية وفيه تضمين "**اسف سعودي**" لعدم استجابة ايران للجهود الدولية لأنهاء حالة الحرب مع العراق وقال التقرير انه على الرغم من المساعي الحميدة للوصول الى حل سلمي يرضي طرفي النزاع الا ان الحرب "**لا زالت تجلب الدمار الكبير ، بسبب كثرة الضحايا وتأتي بالمخاطر**

---

(1) للتفاصيل ينظر : "التضامن" (مجلة) ، العدد 112 ، السنة الثالثة ، 1 حزيران 1986م ، ص 9 – 12 .

(2) الحسين بن طلال (1935 – 199م) : ولد في العاصمة الاردنية عُمان ، بدأ تعليمه في الكلية العلمية بعمان ثم سافر الى بريطانيا لاكمال دراسته ، وفي عام 1951م عين ولياً للعهد ثم ملكاً للبلاد عام 1952م. للتفاصيل اكثر عنه ينظر : سيف الدين صوالحه ، رحيل جلالة الملك حسين بن طلال ، (عُمان : منشورات عابدي ، 1999م) ، ص 99.

(3) يوميات و وثائق الوحدة العربية لعام 1985م ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986م) ، ص0112

على السلام والامن الدوليين" فيما اكد الفيصل ان بلاده ما زالت تسعى بالإسهام في خلق جو يؤدي الى تسوية سلمية للنزاع وتجدد الرياض دعمها للمساعي المبذولة في مجلس الامن[1] . فلقد استشعرت السعودية عودة التهديدات الايرانية لدول الخليج خاصة من خلال تصريحات المسؤولين الايرانيين بعد عمليات احتلال الاراضي العراقية كانت توحي بقرب حسم المعركة عسكرياً لصالح ايران وبالتالي تهديد دول الخليج بما فيها السعودية ، ففي الحادي والعشرين من حزيران عام 1986م وجه رئيس مجلس الشورى الاسلامي الايراني علي اكبر هاشمي رفسنجاني[2] تحذيراً الى السعودية والكويت جاء فيه "**أن ايران اصبحت جاركم الجديد وان الهجوم الايراني الجديد يجب ان يكون تحذيراً لدول الخليج التي يجب ان تدرك من الان فصاعداً ان لها جارا جديداً سوف يبقى مدة طويلة من الزمن**"[3] . مما دفع السعودية ان تزيد بانحيازها الى جانب العراق اكثر من السابق .

دعت الولايات المتحدة الامريكية في الثلاثين من حزيران عام 1987م منظمة الامم المتحدة للقيام بعمل فوري للضغط على طرفي النزاع للموافقة على وقف القتال ، واستجابة للطلب الامريكي وطلبات دول العالم اصدر مجلس الامن يوم العشرين من تموز قرار رقم (598) [4] الذي دعا فيه العراق وايران القبول بوقف فوري لإطلاق النار و وقف جميع العمليات العسكرية البرية والبحرية وسحب كل القوات الى الحدود المعترف بها دولياً دون تأخير[5] .

---

(1) محاضر مجلس التعاون الخليجي ، البيان الصحفي الصادر عن الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الوزاري ، جدة ، 6 – 8 يونيو 1987م .

(2) علي اكبر هاشمي رفسنجاني (1934 – 2017م) : ولد بتاريخ الخامس والعشرين من اب في قرية بهرمان ضمن مدينة رفسنجان من عائلة تتاجر بالفستق ، بدأ دراسته الدينية في مسقط راسه ثم توجه الى قم لاستكمال تعليمه الديني ، ويعد رفسنجاني من بين ابرز قادة الثورة الاسلامية في ايران . للتفاصيل عنه اكثر ينظر : هاشمي رفسنجاني ، حياتي ، تعريب ، دلال عباس ، (بيروت : دار الساقي ، 2005م) ، ص 56.

(3) يسري محمد صالح ، المصدر السابق ، ص 50 ؛ محسن خليل ، الاهمية الجغراسياسية لتحرير الفاو ، "المنار" (مجلة) ، العدد 45 ، 1988م ، ص 36 – 37 ؛ "التضامن" ، العدد 188 ، السنة الرابعة ، 21 تشرين الثاني 1986م ، ص 20 .

(4) قرار صدر عن مجلس الامن يوم العشرين من تموز عام 1987م دعا الى ايقاف نيران الحرب العراقية – الايرانية والتوصل الى تسوية لإنهاء النزاع الدائر بين الدولتين . انظر نص القرار : قرارات مجلس الامن الدولي ، القرار (598) ، 20 تموز يوليو 1987م ، وثيقة رقم (S\ 19382) .

(5) انظر نص القرار : مجيد خدوري ، حرب الخليج ، جذور ومضامين الصراع العراقي – الايراني ، ترجمة ، وليد خالد احمد ، (بغداد : مكتبة مصر ودار المرتضى ، 2008م) ، ص 232 – 234 .

وخلال زيارة وزير الخارجية سعود الفيصل لدمشق يوم العشرين من اب عام 1987م بحث مع الرئيس السوري حافظ الاسد[1] كيفية معالجة الوضع وكبح جماح الفتنة وقد حمل الفيصل رسالة من الملك فهد الى الرئيس الاسد حملت بين طياتها دعوة الرياض لدمشق وحثها على القيام بواجبها العربي والاسلامي الذي تستوجبه التطورات السلبية التي نتجت عن استمرار نيران الحرب العراقية – الايرانية[2] .

المطلب الثاني : انبثاق مجلس التعاون الخليجي

لم يكن انشاء مجلس التعاون الخليجي وليد عام 1981م وانما جاء نتيجة لمجموعة عوامل ومتغيرات كانت قد شهدتها منطقة الخليج ، اذ ظهرت الحاجة الماسة الى قيام اتحاد تكاملي بين دول المنطقة يرمي الى توحيد الخطاب السياسي والتعاون الاقتصادي والدفاعي بين دوله ، يعد مشروع انشاء مجلس امني مشترك احد الاسباب التي كانت تحدو دول الخليج العربي لإنشاء مجلس التعاون ، امعاناً منها بضرورة اتباع سياسة امنية مشتركة تحقق الامن الجماعي والاكتفاء الذاتي لهذه الدول[3] .

دفعت الظروف الاقليمية والدولية التي تفاقمت احداثها منذ اواخر السبعينات من القرن العشرين الى بلورة فكرة انشاء مجلس يضم جميع دول الخليج العربية في اطار العمل الجماعي المشترك على جميع الصُعد سيما السياسية والامنية والاقتصادية ، اذ بدأت الدعوات الخليجية لإنشاء المجلس منذ عام 1970م عندما اعلن السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان عن امكانية انشاء مجلس يضم جميع دول الخليج واعيدت الكرة عام 1976 عندما وجهت سلطنة عمان دعوة لاجتماع وزراء خارجية دول الخليج العربي للتوصل الى صيغة عمل جماعي مشترك بينهما[4] . وبتاريخ الحادي والعشرين من اذار عام 1976م زار الملك خالد بن عبد العزيز الكويت، وقد عقدت بين الطرفين جلسة مباحثات رسمية حضرتها

---

(1) حافظ الاسد (1930 – 2000م) : ولد في قرية القرداحة باللاذقية اتم تعليمه الابتدائي في احدى المدارس الفرنسية في مسقط رأسه ، التحق بالكلية الجوية وتخرج برتبة ملازم طيار عام 1955م ، تولى رئاسة مجلس الوزراء ثم رئيساً للجمهورية عام 1970م . للتفاصيل ينظر : هاشم عثمان ، تاريخ سوريا الحديث عهد حافظ الاسد 1970 – 2000م ، (بيروت : رياض الريس ، 2014م) ، ص 18 – 25 .

(2) للتفاصيل اكثر ينظر : "التضامن" ، العدد 228 ، 22 اب 1987م ، ص 11 .

(3) للتفاصيل عن العلاقات الخليجية في مجال ترتيبات الامن والدفاع المشترك ينظر :

FCO 8/2387 , Gulf relations , Record number 35 , 16 June 1975 , NB 1/1 .

(4) للتفاصيل ينظر : كمال محمد الاسطل ، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، (ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 1999م) ، سلسلة دراسات استراتيجية العدد (33) ، ص 13 ؛ امين الساعاتي ، التعاون الخليجي ومستقبله ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، =1997م) ، ص 98 ؛ نايف علي عبيد ، مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير ، (دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2007م) ، ص 281 .

الوفود الرسمية ، أعلن على هامش الزيارة وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل بأنه تم بحث مختلف مجالات التعاون السعودي الكويتي سياسياً واقتصادياً بما يهم منطقة الخليج بأسرها، وقد مثلت لجنة من وزارتي الخارجية في البلدين لمتابعة القضايا التي بحثت في الاجتماع ، وصدر بيان مشترك عقب الزيارة ومن أهم ما جاء فيه ، تأكيد الجانبين على ضرورة تسوية الخلافات العربية عن طريق الحوار البناء "**حفاظاً على وحدة الصف وسعياً لحشد الطاقات والإمكانات العربية جميعاً في خدمة المعركة الأساسية التي تخوضها الأمة العربية في هذه المرحلة الدقيقة**" وفي مجال استعراض الأوضاع القائمة في منطقة الخليج والجزيرة العربية أظهرت المحادثات الاتفاق الكامل في وجهة نظر البلدين حول ضرورة متابعة الجهود الرامية إلى ترسيخ أسس التعاون الفعال بين دول هذه المنطقة وشعوبها في مختلف المجالات[1] وفي السياق ذاته زار الملك خالد البحرين يوم الثالث والعشرين من اذار عام 1976م وصدر في المنامة البيان المشترك عن المباحثات السعودية البحرانية وقد عكس مدى الترابط والعلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين ، كما عكس الرغبة العملية في دعم المسيرة الصاعدة نحو تحقيق تكامل الخليج العربي ، و أشاد الجانبان من ناحية أخرى بالتطورات الإيجابية التي تمت في مجال توثيق العلاقات بين جميع دول منطقة الخليج ، وأكدا في هذا الصدد عزمهما على بذل وتعزيز كل جهد في سبيل المزيد من تعاون دولها في جميع المجالات واتفقا على ضرورة حرية أمن واستقلال ومصالح شعوبها من أي نفوذ أجنبي سواء كان مباشرا أم غير مباشر[2] .

وخلال المدة التالية تبلورت عدة ظروف دولية واقليمية عزّزت المشروع السعودي بضرورة اقامة نوع من التعاون الامني والعسكري بين دول الخليج العربية وبالتالي يجب ان يكون المضمون والهدف السياسي لإنشاء المجلس على رأس اولويات زعماء الخليج . فعلى المستوى الدولي كان هنالك تنافس بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية على النفوذ في المنطقة ، ولم تدخر اي من الدولتين العظيمتين جهداً في محاول كل منهما بسط نفوذهما املاً في السيطرة على النفط واسواقه اضافة الى ان المنطقة تعد من وجهة النظر الاستراتيجية السوفيتية منطقة اقتراب حيوية لجنوبه[3]، على الجانب الاخر كانت الولايات

---

(1) للتفاصيل ينظر : "الشرق" (جريدة) ، 21 يونيو 1982م ، ص4؛ احمد بن ابراهيم بن عبده ال مسفر عسيري ، العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية والكويت 1953 – 1982م ، رسالة ماجستير ، (جامعة ام القرى : كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، 2014م)، ص44 .

(2) للتفاصيل ينظر : "رابطة العالم الاسلامي" (جريدة) ، نيسان 1976م .

(3) عن الموضوع ينظر : FCO/8/2402 , A meeting between the Minister of Defense and Prince Turki bin Abdulaziz, Deputy Minister of Defense, in Riyadh on Sunday, the twentieth of April, 1975 , MO 5/3/3 .

المتحدة الامريكية تعد نفسها الوريث الشرعي للوجود البريطاني في الخليج بعد انسحابه عام 1971م[1] بغية حماية مصالحها وامنها وامن اسرائيل القومي[2] .

ان من بين الاسباب السياسية التي عجلت في قبول الطرح السعودي ، محاولة النئي بالنفس والابتعاد عن الاجواء المشحونة للتغيرات التي عصفت في الدول التي تقع ضمن المحيط الجغرافي والاقليمي كالثورة الاسلامية في ايران عام 1979م[3] والمخاوف من محاولات قادة ايران تصديرها الى دول المنطقة العربية واندلاع نيران الحرب العراقية – الايرانية منذ عام 1980م لاسيما وان دول الخليج انتابها شعور بالخوف من احتمال امتداد نيران الحرب الى اراضيها ، وهدد استمرار الحرب أمن دول الخليج باحتمال توسيع نطاق الحرب جغرافيا بحيث تشترك فيها بلاد خليجية أخرى ، والتهديد بعمل عسكري في مضيق هرمز يعرض الملاحة البحرية فيه للخطر ، و المخاوف من إستخدام أسلحة متطورة لتحقيق نهاية أسرع للحرب[4]

---

(1) بتاريخ السادس عشر من كانون الثاني عام 1968 أصدرت الحكومة البريطانية بيانا سياسيا أعلنت عن نيتها في الانسحاب التام من الخليج العربي، في موعد أقصاه نهاية عام 1971م ، وكانت هنالك عوامل عدة دفعت بريطانيا الى التفكير بسحب قواتها من منطقة الخليج منها ، انها ادركت بأن الوجود العسكري خارج حدود بلادها اصبح غير مجد وكان للعامل الاقتصادي والازمات المالية التي عانت منها بريطانيا الدور الكبير في قرار الانسحاب . للتفاصيل عن الموضوع ينظر : جمال زكريا قاسم ، مشكلات الامن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني الى حرب الخليج الثانية ، (ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 1997م) ، ص 2 ؛ صلاح العقاد ، معالم التغيير في دول الخليج العربي ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1972م) ، ص 149 .

(2) كمال صلاح عواد الحازمي الحربي ، تطوير نظام الامن الجماعي لمجلس التعاون الخليجي ، رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2003م) ، ص 44 – 45 .

(3) الثورة الاسلامية الايرانية : ثورة شعبية اندلعت ضد حكم الاسرة البهلوية منذ عام 1978م قادتها المؤسسة الدينية وعدد من الاحزاب الايرانية ، توجت الثورة بوصول اية الله الخميني ايران بعد سنوات نفي قضاها في الخارج يوم الحادي عشر من شباط عام 1979م وتم الاعلان عن اسقاط الحكم الملكي والاعلان عن قيام الجمهورية الاسلامية الايرانية . للتفاصيل عن الموضوع ينظر : احمد شاكر عبد العلاق ، الاحزاب والمنظمات السياسية في ايران 1963 – 1979م ، (بغداد : دار الرافد ، 2017م) ، ص33؛ عبد الحكيم عامر الطحاوي ،العلاقات السعودية – الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي ، (الرياض : مطبعة العبيكان ، 2004م) ، ص 167.

(4) للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد أمين محمد هليل ، العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الإحتلال الأمريكي 2003 – 2011م ، رسالة ماجستير ، (جامعة الشرق الأوسط : كلية الآداب والعلوم ، الأردن ، 2011م) ، ص37؛ ظافر محمد العجمي ، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية ، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006م)، ص458 .

ان قيام الثورة الاسلامية الإيرانية أدى إلى انهيار سياسة الدعامتين التي كانت قد اعتمدتها الادارة الامريكية على مدى سنوات طويلة[1] التي اعتمدت في تشكيلها عسكريا اعتمادا كبيراً على نظام الشاه ، كما كان للغزو العسكري السوفيتي لأفغانستان في السابع والعشرين من كانون الاول عام 1979م[2] من بين العوامل والاسباب التي عجلت في انشاء مجلس التعاون ، فبالنسبة لدول منطقة الخليج ان الاحتلال يعني اقتراب سوفيتي من مناطق الخليج العربي ومنابع النفط بمسافة لا تتعدى ستمائة كليو متر ، مما يعني ان الأخطار الخارجية تهدد أمن دول الخليج العربي واستقرارها [3] .

لقد كان قبول دول الخليج العربي فكرة المملكة بخصوص التعاون السياسي والامني نابعا من احساس دول المنطقة بالأخطار المحيطة بها ، لذا فقد كان هذا القبول حافزاً قوياً للسعودية للعمل بشكل اكبر واكثر جدية أهلها لقيادة دول الخليج لزيادة التعاون والتنسيق فيما بينها .

واستمراراً لجهودها السابقة احتضنت الرياض بتاريخ الرابع عشر من شباط عام 1981م ، مؤتمر اخر لوزراء خارجية دول الخليج الست وتم الاتفاق على انشاء مجلس التعاون بين دولهم وتقرر ان تكون الرياض مقراً للمجلس[4]وفي تصريح صحفي لوزير الخارجية السعودي سعود الفيصل يوم الثالث عشر من

---

(1) سياسة الدعامتين او دعم الركيزتين : وهي سياسه طرحها الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (1969-1973م)، لمجابهة النفوذ السوفيتي ومحاربة حركات التحرر الثورية في المنطقة والاهتمام بنفط الخليج العربي فتمثل هذا المبدأ باضطلاع الرياض وطهران بأدوار سياسية وأمنية على المستوى الإقليمي والخليجي تملأ الفراغ الذي نجم عن الانسحاب البريطاني وتغني عن الحضور الأمريكي المباشر في الخليج . للمزيد من التفاصيل ينظر : علي عبد الحسين عبد الله ، أمن الخليج العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ، (دمشق : مؤسسة رسلان 2011م) ، ص73 ؛ أسماعيل صبري مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي ، (الكويت : الربيعان للنشر والتوزيع ، 1984م) ، ص27-28 .

(2) كان هدف السوفييت بغزوهم لأفغانستان هو دعم الحكومة الافغانية الصديقة ضد التيارات والقوى المعارضة لهم في المنطقة وقد استمر الغزو مدة ثماني سنوات ولم تنسحب القوات السوفيتية من الاراضي الافغانية الا عام 1988م . للمزيد من التفاصيل ينظر :محمد مقروف ، المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة الجزائر : كلية الحقوق ، 2016م) ، ص33؛ الأن غريش ، دومنيك فيدال ، الخليج : مفاتيح لحرب معلنة، ترجمة : أبراهيم العريس، (ليماسول : دار قرطبة ،1991م) ، ص152 .

(3) للتفاصيل عن الموضوع ينظر : علي الصراف ، اليمن الجنوبي ، الحياة السياسية من الاستعمار الى الوحدة ، (بيروت : رياض الريس للنشر ، 1992م) ، ص 211 – 241 .

(4) وقد تم تجديد تحديد مقر الامانة العامة للمجلس في مدينة الرياض بموجب اتفاقية (المقر) التي وقعت بين السعودية ودول مجلس التعاون بتاريخ الاول من كانون الثاني عام 1991م . انظر نص الاتفاقية في : "ام القرى" (جريدة) ، الرياض ، العدد 3360 ، 24 ذو القعدة 1411 ه ،ص3؛ عبد الله فهد النفيسي ، مجلس التعاون الخليجي ، الاطار

ايار عام 1981م قال أن قيام مجلس التعاون بين دول الخليج هو دعم لمسيرة التضامن العربي الجماعي وتدعيم للجامعة العربية ، أن الأعضاء متفقون على ضرورة توفير مزيد من الدعم لدول الجامعة العربية وسعيها من أجل "**تحقيق مطامح الأمة العربية في المجد والسؤدد**"[1] .

حددت للمجلس مجموعة اهداف من بينها التأكيد على ضمان امن واستقلال منطقة الخليج العربي واعتبار اي اعتداء على اي عضو يعد اعتداءً على جميع دول الاعضاء ، و تم التأكيد على حل جميع المشكلات والنزاعات الاقليمية بالطرق السلمية ، والعمل على مبدأ عدم استخدام القوة في حل القضايا الخاصة بالمنطقة والمساواة والسيادة بين الدول الاعضاء[2] وقد تكون مجلس التعاون الخليجي من مجلس اعلى ومجلس وزاري وامانة عامة ويمتلك كل عضو من اعضائه خيار الدعوة لجلسة استثنائية لكلا المجلسين فيجتمع مرة كل ثلاثة اشهر ، كما ويترأس المجلس امين عام تكون رئاسة المجلس مداورة بين الدول الاعضاء الست[3] .

اختلفت وجهات النظر حيال الاهداف الرئيسية التي تأسس المجلس من أجلها ، فقد انقسم المؤتمر الاول للمجلس الى تكتلين الاول ضم السعودية وعمان وقطر وكان مقترحه البحث في المسائل الامنية واعطائها الاولوية ، فيما ضم التكتل الثاني كل من الكويت والأمارات والبحرين وكان يسعى الى استبعاد المواضيع الامنية في التعاون والتركيز على الجوانب الاقتصادية والمالية[4] ، غير ان خلاف الدول الأعضاء لم يصل الى حد التفريط بعقد انشاء المجلس فظلت المسائل السياسية والامنية على رأس اولويات اهداف انشاء التكتل ، حينها تقدم سعود الفيصل وزير خارجية السعودية بمقترح دعوة رؤساء اركان القوات المسلحة لدول الخليج الى اجتماع قريب للبحث في تطوير المقترحات الامنية والعسكرية ،

السياسي والاستراتيجية ، "الخليج العربي" (مجلة) مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، العدد الاول ، 1993م ، ص 18 .

(1) انظر نص تصريحه : "المدينة" (جريدة) ، الرياض ، 21 رجب 1401هـ ، ص2.

(2) الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، محاضر مجلس التعان الخليجي ، البيان الختامي للدورة الاولى ، ابو ظبي ، 25 – 26 مايو 1981م ؛ الطاهر بن عريفه ، الجامعة العربية والعمل العربي المشترك 1945 – 2000م ، (عمان : دار زهران ، 2010م) ، ص 427 – 428 .

(3) للتفاصيل عن الهيكلية التنظيمية للمجلس ينظر : ثامر احمد عطية ، نشأة مجلس التعاون الخليجي وردود الفعل الاقليمية والدولية ، "الكلية الاسلامية الجامعة" (مجلة) ، النجف ، العدد 41 ، المجلد الثاني ،ص 86 – 87 ؛ جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، 1996م) ، ج5 ، ص 114 .

(4) رياض نجيب الريس ، رياح الخليج ، بدايات مجلس التعاون والصراع العربي – الايراني 1980 – 1990م ، (بيروت : دار رياض الريس ، 2012م) ، ص 118 – 119 .

على ان يتبع ذلك مؤتمر اخر لوزراء دفاع دول الخليج ينقل اليه رؤساء الاركان تصوراتهم حتى يرفع مؤتمر وزراء الدفاع بدوره تقريراً مفصلاً وعملياً للقمة الخليجية فيتخذ المجلس الاعلى بشأنها القرارات الامنية والعسكرية المنتظرة وقد حصل المقترح السعودي على موافقة الجميع[1] ، ويمكن عدّ المقترح السعودي اول خطوة عملية من نوعها في حياة دول الخليج العربي .

المطلب الثالث : موقف مجلس التعاون الخليجي من (الحرب العراقية – الإيرانية).

كان موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية خلال سنوات الحرب العراقية – الايرانية متغيرا مع تطور مجريات الحرب ، فكلما زاد تأثير خطر هذه الحرب على أمن هذه الدول ومصالحها ازدادت ردود افعالها السياسية والدبلوماسية وبما يتناسب وقدراتها . اتخذت المملكة العربية السعودية جانب الحياد ازاء الحرب خلال السنوات الاولى منها ،اذ راقبت الموقفين العسكري والسياسي بين البلدين من حيث تنامي القوة العسكرية لكلا الطرفين والذي انعكس سلباً على الثقل السعودي السياسي والعسكري في المنطقة ، وكان في مخيلة الاستراتيجية السعودية الرغبة في ان تنهار احدى القوتين المتصارعتين ، لأن كليهما كان يمثل خطراً على أمن دول الخليج ، ولكن في المقابل كانت هنالك تحركات دبلوماسية سعودية وهي تحركات شكلية سعت من ورائها الرياض العمل على أيقاف نيران الحرب خوفاً من توسع العمليات الحربية باتجاه أراضي المملكة ، وتأثر صادرات النفط السعودية عبر الخليج الى العالم ، وكانت اولى تلك التحركات عندما تبنت السعودية دعوة لاجتماع وزراء خارجية الدول الاسلامية في مدينة الطائف مع بداية اندلاع الحرب عام 1980م لمناقشة قضايا الحرب العراقية – الايرانية ، اذ القى سعود الفيصل وزير الخارجية خطاباً قال فيه "**ان موضوع النزاع العراقي – الايراني هو موضوع له اهمية خاصة ، لما له من مضاعفات سلبية على الوحدة الاسلامية**" وان استمرار النزاع بين العراق وايران سوف يؤدي الى تمزق وتشتت طاقات بلدين مسلمين[2].

حاولت ايران في بداية الحرب ان تبعث رسالة تهديد الى جميع دول الخليج العربي مفادها ان اي تحرك من دول المنطقة او اي عون قد تقدمه هذه الدول للعراق سيكون له عواقب وخيمة للغاية ، ففي

(1) رياض نجيب الريس .المصدر نفسة ، ص 138 .

(2) للتفاصيل عن مواقف دول الخليج العربي ازاء اندلاع الحرب العراقية – الايرانية ينظر :

Barry Rubin , The Gulf States and the Iran-Iraq War , The Jaffee Center for Strategic Studies, Tel-Aviv University 1989 , PP. 121 - 122

الثاني والعشرين من ايلول عام 1980م صدر عن الحكومة الايرانية بلاغات عسكرية شديدة اللهجة دعت دول الخليج الى الامتناع عن استخدام مطاراتها او منشآتها الحيوية او مجالها الجوي لمساعدة العراق[1] .

انقسم السعوديون في بداية الامر حول تأييد العراق او ايران او الحياد ، ثم حسم الموقف بقوله "**تموت الافاعي من سموم العقارب**" فالسعودية اججت الحرب لإضعاف الدولتين وكان الموقف الاقليمي والدولي يحتم على المملكة العربية السعودية تأييد احدى الدولتين المتحاربين لاعتبارات كثيرة ، منها محاولة الضغط على الطرف الاخر واضعاف قدراته في سبيل انهاء حالة النزاع ، وعليه ابدت المملكة تأييداً واضحاً وعلنياً للعراق عبر تصريحات المسؤولين السعوديين ومواقفهم السياسية في المؤتمرات والتجمعات الاقليمية والدولية ، فقد اشاد سعود الفيصل بقرار العراق الاستجابة لدعوة منظمة الامم المتحدة الى وقف القتال الدائر مع ايران[2]، في خطاب القاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم الخامس من تشرين الاول عام 1980م واكد الفيصل ان تلك المبادرة تشكل خطوة طيبة تساعد على تحسين الاجواء بين البلدين واعرب عن امله بأن تستجيب ايران لتلك الدعوات[3] . لكن على ما يبدو ان حياد السعودية تجاه الحرب لم يستمر طويلاً ، فبفعل توسيع دائرة الحرب والخوف من وصول نيرانها الى عمق الاراضي الخليجية ومنها السعودية ، ورداً على استراتيجية النظام السياسي الجديد في ايران ومحاولاته تصدير ثورته الى دول المنطقة وعليه فقد خرجت السعودية عن دائرة صمتها وحيادها واعلنت عن وقوفها الى جانب العراق في حربه ضد ايران ، ولاعتبارات منها ان العراق دولة عربية وجارة ملاصقة لها وان تهديده لها اقل بكثير من

([1]) هلبين محمد أحمد هلبين محمد أحمد ، موقف المملكة العربية السعودية من حربي الخليج الاولى والثانية 1980 – 1991م ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة القاهرة : كلية الآداب ، 2016م) .، ص 27 .

([2]) اعلن العراق على لسان وزير خارجيته سعدون حمادي في اثناء انعقاد جلسة لمجلس الامن يوم الثالث من تشرين الاول عام 1980م ان العراق مستعد لإيقاف الحرب مع ايران وقد وجه الامين العام للأمم المتحدة خطاباً دعا فيه طرفي النزاع لإيقاف حالة الحرب بين البلدين ثم تبعه بياناً امميا يوم الثالث والعشرين من ايلول عام 1980م كرر الدعوة لإيقاف الحرب واللجوء الى الطرق السلمية لحل النزاع القائم بينهما . للتفاصيل ينظر : خالد الغزي ، الاطماع الفارسية في المنطقة العربية ، (بغداد : مركز العالم الثالث للدراسات ، 1985م) ، ص 228 – 229 ؛ فيصل شدهان العرس ، الحرب العراقية – الايرانية ، يوميات و وقائع واحداث ، (بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، 1987م) ، ج2 ، ص 31 ؛ حسن طوابلة واخرون ، موقف ايران من قرارات مجلس الامن ازاء الحرب بين العراق وايران ، (جامعة البصرة : مركز دراسات الخليج العربي ، 1987م) ، ص 221 .

([3]) للتفاصيل ينظر : سلمى عدنان محمد ، صدى الحرب العراقية – الايرانية في الخليج العربي ، (جامعة البصرة : مركز دراسات الخليج العربي ، 1981م) ، ص 87 .

تهديد ايران لعموم دول الخليج العربي[1] كما ان اختلاف التوجه الايديولوجي بين النظامين السعودي والايراني ومحاولات النظام السياسي الجديد في ايران تصدير مبادئ وافكار ثورته الاسلامية انطلاقاً من مبدأ تصدير الثورة الى بلدان العالم العربي[2] والدعوة لتشكيل محور عربي – خليجي ضد ايران ، فقد اعلن وزير خارجيتها سعود الفيصل يوم السابع من تشرين الاول عام 1980م ان المملكة ستدافع عن دول الخليج العربي اذا تعرضت الى هجوم ايراني وان الرياض تساند بقوة العراق بوصفه عضواً في جامعة الدول العربية ومن الطبيعي ان تؤيد دولة عربية دولة عربية اخرى[3] ، كما صرح سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي ان المملكة لن تسمح بهزيمة العراق واضاف انه أذا انهزم العراق لانقلبت جميع المعطيات في المنطقة واذا استمرت الحرب فأن دول الخليج لن ترى مناصاً من اتخاذ مواقف واضحة بإزاء هذه الحرب[4] و اكد وزير الداخلية السعودي نايف بن عبد العزيز ان صراع ايران مع العراق ليس مجرد حرب قائمة بين الدولتين أنما "**هي اطماع هدفها السيطرة على الجانب العربي المقابل للشاطئ الايراني بدءاً بالبحرين وانتهاءً بكل دول المنطقة وذلك باتجاه خلق نظم موالية لها**"[5] ولعل من بين الدلائل على تأكيد تلك السياسة هو حجم المساعدات التي قدمتها السعودية للعراق ابان حربه مع ايران خلال السنوات الاولى من الحرب اذ بلغت ما يقارب 26 مليار دولار كمساعدات وقروض[6] وقد

([1]) للتفاصيل ينظر : أحمد خضير الزهراني ، السياسة السعودية في الدائرة العربية (1979 – 1990 م) ، (الرياض ، مطبعة الفرزدق ، 1992 م) ، ص444؛ رياض نجيب الريس ،رياح الخليج وبدايات مجلس التعاون والصراع العربي – الإيراني(1980 – 1990 م) ،ط 2 (لندن ، 1912م) ، ص 211 -212 ؛ هلبين محمد أحمد ، المصدر السابق ، ص 26 .

([2]) في اعقاب نجاح الثورة الاسلامية في ايران في شباط عام 1979م ، رفعت الجمهورية الاسلامية الايرانية الجديدة شعارات تصدير الثورة التي تزامنت مع تراجع المد القومي في البلدان العربية . للتفاصيل عن الموضوع ينظر : تاج الدين جعفر الطائي ، استراتيجية ايران تجاه دول الخليج العربي ، (دمشق : دار رسلان ، 2017م) ، ص 108 – 109 .

([3]) علي عبد الحسين عبد الله ، أمن الخليج العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ، (دمشق : مؤسسة رسلان 2011م) 0 ، ص 118 .

([4]) عبد الحميد عبد الله علي ، الامم المتحدة والحرب العراقية الايرانية ، رسالة ماجستير ، (معهد البحوث والدراسات العربية (القاهرة) : كلية العلوم السياسية والدراسات العربية ، 1990م) ، ص 35 .

([5]) علي عبد الحسين عبد الله، المصدر السابق ، ص 60 .

([6]) عن الموضوع ينظر :

F.C.O,8\6767 , Subject : The super powers in the Gulf and Arabia, ,(19 October 1987), P.5 .

؛ "الشرق الاوسط" (جريدة) ، العدد 4433 ، 17 يناير 1991م ، ص6.

ازداد حجم تلك المساعدات مع تزايد الضغط الايراني للعراق ، فقد بلغ مجموع حجم المساعدات المالية التي قدمت للعراق حتى عام 1988م ما يقارب 35 مليار دولار وتزويد ترسانته العسكرية بما يقارب مئة دبابة كما ارسلت بعض عمال شركة ارامكو لإصلاح المنشآت النفطية العراقية [1] .

المبحث الثاني: مجلس التعاون الخليجي وإيران وموقفهما من اجتياح العراق للكويت عام 1991

المطلب الأول : مجلس التعاون الخليجي وإيران من العزلة الى التقارب

ظلت مشكلة احداث العنف والتخاصم بين بلدان مجلس التعاون الخليجي ولاسيما السعودية مع أيران على عدة مستويات منذ أحداث قيام الثورة الإسلامية في طهران في العام 1979حيث من هذا التاريخ انفصلت أيران عن الدوران في فلك السياسة الخارجية الأمريكية واتخذت لنفسها سياسة تقوم على سياسة فرض القوة في المنطقة وخاصة محيطها الإقليمي أضافة الى تبنيها سياسة عقائدية من خلال تنصيب نفسها كقائد للدول الإسلامية في المنطقة فما كان منها أن تصادمت مع السعودية كونها تعتبر نفسها هي المتبني الشرعي في حماية شعائر الأمه الإسلامية في الديار المقدسة والمدينة لذا حصل تقارب كثير وحصل تنافر مع دول المجلس وخاصة البحرين والكويت والسعودية أكثر ، لوجود شريحة واسعه فيهما من المسلمين الشيعة ، لذا أتهمت السعودية أيران بكل الأحداث التي كانت تقع في دول المنطقة بين الحين والاخر واتهام ايادي اجنبية بالعبث بأمن دول الخليج العربية واستقرارها من بين المشكلات التي نالت جزء كبير من اهتمام قادة دول مجلس التعاون ، فعلى اثر الاحداث الدموية التي حدثت ابان موسم الحج في الحرم المكي وذلك عندما قام مجموعة من الحجاج الايرانيين يوم الجمعة الموافق الحادي والثلاثين من تموز عام 1987م بمسيرات احتجاجية الامر الذي ادى الى وقوع اشتباك بينهم وقوى الامن السعودي[2] . وقد اصدرت وزارة الداخلية السعودية بياناً اشارت فيه الى ان الاضطرابات التي حدثت

([1]) فاسيلييف ، تاريخ العربية السعودية ، ترجمة ، خيري الضامن وجلال الماشطة ، (موسكو : دار التقدم ، 1986م) ، ص 509 ؛ محسن ميلاني ، سياسة ايران في الخليج من المثالية والمجابهة الى البراجماتية والاعتدال في ايران والخليج والبحث عن الاستقرار ، (ابو طبي : مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 1998م) ، ص 127 .

(2) قام الحجاج الايرانيون بمسيرات نددت بالقوة الكبرى في مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية ونجم عن ذلك مواجهات بين الحجاج وقوى الامن السعودي لقي على اثرها نحو 402 حاجاً ايرانياً حتفهم مما سبب ازمة شديدة بين البلدين ، اذ اعلنت السعودية بعد تلك الاحداث ان ايران استهدفت من خلالها السيطرة على المسجد الحرام والاخلال بمراسيم الحج ، كما اعلنت عن تخفيض نسبة الحجاج الايرانيين من 150,000 الى 45000 حاجاً فقط وفرضت حظراً على التظاهرات في ساحات الحرم المكي . "التضامن" ، العدد 227 ، السنة الخامسة ، 21 اب عام 1987م ، ص 7 – 8 ؛ عوض بن ظاهر الحمود العازمي ، سياسة المملكة العربية السعودية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1981 – 2015م ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة مؤته : كلية الدراسات العليا ، 2016م) ، ص 36 .

اسفرت عن مصرع 402 شخص منهم 85 من رجال الامن والمواطنين السعوديين و42 حاجاً من جنسيات اخرى[1]وفي الخامس من اب عام 1987م اعلنت ايران انها ستواصل اعمالها الاحتجاجية على أنظمة الحكم في جميع مدن الخليج العربي بما فيها مكة المكرمة بالمقابل رد الملك فهد ان دول مجلس التعاون سوف تدافع عن حرمة اراضيها ضد اي مؤامرة او عمل عدواني واضاف "**اننا مصممون على الدفاع عن اوطاننا واماكننا المقدسة بكل السبل وبأرواحنا واموالنا**"[2] .

انعقد المجلس الوزاري بدورته الاعتيادية الرابعة والعشرين في مدينة جدة خلال المدة (12 – 13 ايلول عام 1987م) واعلن المجلس تأييده التام للعربية السعودية وتضامنه الكامل معها وادانة اعمال العنف والاضطراب التي حصلت ابان موسم الحج وايد المجلس كافة الاجراءات التي اتخذتها السعودية من اجل ابعاد شبح الصراع السياسي عن الاماكن المقدسة[3] وخلال الاجتماع استمع المجلس الى تقرير الشيخ صباح الاحمد الجابر نائب رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية الكويت حول ما تعرضت له الكويت من اعتداءات مس امنها وسيادتها وسلامتها[4] ، وعبر المجلس عبر بيان تلاه سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي عن شجبه التام لمثل هذه اعمال واعتبار ان اي تهديد على اي عضو من اعضاء دول المجلس يعد اعتداءً على دول الاعضاء[5] وفي اعقاب الاعتداءات التي تعرضت له الكويت يوم الرابع والعشرين من تشرين الاول عام 1987م[6] دعت السعودية الى اجتماع طارئ للمجلس الوزاري في الرياض خلال المدة (24 – 25 تشرين الاول عام 1987م) لبحث اخر المستجدات التي شهدتها الكويت

---

(1) يوميات و وثائق الوحدة العربية لعام 1987م ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987م) ، ص 246 ؛ عيسى بن اسماعيل العيسى ، المصدر السابق ، ص 87 ؛ "كل العرب" ، العدد 266 ، 30 ايلول 1987م ، ص 35 .

(2) "كل العرب" (مجلة) ، العدد 259 ، 12 اب 1987م ، ص 40 ؛ هلبين محمد احمد ، المصدر السابق ، ص 77 .

(3) الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، محاضر مجلس التعاون الخليجي ، البيان الصحفي الصادر عن الدورة الرابعة والعشرين للمجلس الوزاري ، جدة ، 12 – 13 سبتمبر 1987م .

(4) لعل من بين تلك الاعتداءات الارهابية كانت في شهر كانون الثاني عام 1987 عندما حدث تفجير سيارة مفخخة بجانب فندق ميريديان خلال انعقاد قمة المؤتمر الإسلامي في الكويت ، وفي الشهر نفسه حدث تفجير سيارة مفخخة بجانب مخفر الصالحيّة وسط العاصمة، كما شهد شهر تشرين الاول ضرب ثلاثة صواريخ منشآت نفطيّة كويتيّة في ميناء الأحمدي . للتفاصيل ينظر : محمد عبد الله بن هميم ، العلاقات الايرانية – الكويتية بين الاستمرارية والتغيير ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، 3 اغسطس 2017م ، ص33 .

(5) الامانة العامة لدول مجلس التعاون ، البيان الصحفي الصادر عن الدورة الرابعة والعشرين للمجلس الوزاري ، جدة ، 12 – 13 سبتمبر 1987م .

(6) اذ تم استهداف مكتب سياحة يمثل شركة "بان امريكان "الامريكية مما احدث ضرراً مادياً من دون حدوث اصابات بشرية . عن الموضوع ينظر : "التضامن" (مجلة) ، العدد 238 ، السنة الخامسة ، 6 تشرين الثاني 987 ، ص 9 .

وقال وزير الخارجية سعود الفيصل ان الاعتداءات الاخيرة في دولة الكويت وهي ليس طرفاً في النزاع العراقي – الإيراني نتج عنه اخطار كبيرة على الامن والاستقرار ليس في منطقة الخليج فحسب ، بل تعداها الى تهديد الامن والسلم العالميين[1] . و انتهت الازمة بين البلدين الى الاعلان عن قطع العلاقات بينهما في نيسان عام 1988م وطلبت السعودية من موظفي السفارة الايرانية في الرياض وقنصلها في مدينة جدة مغادرة الاراضي السعودية في مدة لا تتجاوز اسبوع واحد[2] وفي اليوم العاشر من تموز عام 1989م وقعت أحداث في مكة في موسم الحج راح ضحيته شخص واحد وتم إصابة ستة عشر أخرين وأعتقل عشرون شخص قسم منهم حكم بالإعدام [3] .

المطلب الثاني : موقف مجلس التعاون الخليجي من اجتياح العراق للكويت ووساطة أيران

ترجع دوافع ومسببات الاحتلال العراقي للكويت منتصف عام 1990م بالدرجة الاساس الى اسباب اقتصادية كان قد اعلن عنها النظام العراقي في اعقاب نهاية الصراع مع ايران عام 1988م ، فالحرب مع ايران على مدار ثمان سنوات كان قد كلف العراق اكثر من 500 مليار دولار وهو مبلغ ضخم جداً ، مما سبب انهيار تام للمنظومة الاقتصادية ومنشآتها الحيوية ، فكان على الحكومة العراقية وهي تنفض غبار اثار تلك الحرب ان تعيد اصلاح ما تم تدميره ، ولاسيما اذا ما علمنا بأن الديّن الخارجي للعراق خلال سنوات الحرب كان قد بلغ 80 مليار دولار[4] ، وهو ما اضاف عبئاً كان على النظام العراقي ان يتحمل تبعاته . وبالرغم من محاولات الحكومة العراقية رفع اسعار النفط في الاسواق العالمية لتعويض تلك الخسائر وحل مشكلاتها المالية عمدت بعض دول الخليج العربية في مقدمتها الكويت والامارات رفع

---

(1) الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، البيان الصحفي للاجتماع المشترك للمجلس الوزاري مع لجنة التعاون المالي والاقتصادي ، الرياض ، 24 – 25 اكتوبر 1987م .

(2) عن الموضوع ينظر :

F.C.O,372\1 , Subject : Saudi annual review for 1988 , No (061) ,(16 January 1988), P.2

؛ كاتب فهد بن براك الرشيدي ، المصدر السابق ، ص 117 .

(3) للمزيد عن الموضوع ينظر :محمد جواد الجزائري،السيد أبو القاسم الخوئي رؤاه ومواقفة السياسية ،(بيروت:دار الرافدين،2017م)،ص63 .

؛ كاتب فهد بن براك الرشيدي ، المصدر السابق ، ص 117 .

(4) أحتاج العراق الى مايقارب (60) مليار دولأر لبناء أقتصاد قادرعلى تمويل وأعادة بناء منشأتة النفطية التي دمرتها الحرب ، للمزيد من التفاصيل ينظر : كاتب فهد بن براك ، العلاقات السياسية السعودية الكويتية 1961 – 2002م ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة مؤتة : عمادة الدراسات العليا ، 2913م) ، ص130 ؛ أبراهيم محمد حسين ، الصراع الدولي في الخليج العربي : العدوان العراقي على الكويت ،(الكويت ، مؤسسة الشراع ، 1999م)، ص27 .

حصصها الانتاجية من النفط المقرر بوساطة منظمة اوبك مما ادى الى خفض اسعار النفط عالمياً[1] . فدول الخليج كانت ترمي من سياستها النفطية الى تعويض ما انفقته وما قدمته للعراق من مساعدات مالية خلال حربه مع ايران ، وكانت تلك السياسة نقطة الخلاف الرئيسة التي اخذت تتوسع وتتطور بين العراق والكويت الى ان توجت بإعلان العراق احتلال الاراضي الكويتية .

حاول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفي مقدمته المملكة العربية السعودية عبر دبلوماسيتها التدخل للإصلاح الخلاف وسوء الفهم بين العراق ودول الخليج بخصوص اسعار النفط ، وكانت اولى محطات تلك الدبلوماسية اللقاء الذي جمع الرئيس العراقي مع الملك فهد بن عبد العزيز في منطقة حفر الباطن يوم السابع والعشرين من أذار عام 1990م ، اذ اكد الرئيس العراقي ان تعمد الكويت بزيادة المعروض من النفط هدفه الأضرار باقتصاد العراق وشرح للملك فهد تبعات تلك السياسة التي ادت بشكل طبيعي الى نقص دخل العراق من النفط بمقدار سبعة مليارات دولار[2] . وفي نهاية اذار عام 1990م عقدت منظمة اوبك اجتماعاً لوزراء النفط وبعثت الحكومة العراقية برسالة الى امير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح تطلب فيها بذل المساعي لإعادة سعر النفط الخام الى حد معقول ، غير ان الكويت لم تستجب للطلب العراقي حينها حاول الملك فهد بن عبد العزيز وملك الاردن حسين بن طلال التوسط بين العراق والكويت لكن دون جدوى[3] .

كانت نوايا واهداف التحركات الاخيرة لدول مجلس التعاون الخليجي أن سارعت المملكة العربية السعودية بالاتصال بالجامعة العربية والطلب بالتدخل لحل الأزمة ، اذ تم تكليف الرئيس المصري حسني مبارك بقيادة التفاوض مع الحكومة العراقية بدءاً من الرابع والعشرين من تموز عام 1990 م ، بعد زيارته

---

(1) للتفاصيل ينظر : جين ادوارد سميث ، حرب جورج بوش ، ترجمة ، محمود برهوم ونقولا ناصر ، (عمان : دار الفكر للنشر والتوزيع ، 1992م) ، ص 35- 36 ؛ عبد الكريم العلوجي ، الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني الى الاحتلال الامريكي ، (القاهرة : الدار الثقافية للنشر ، 2007م) ، ص 86 ؛ ابراهيم محمد حسين ، المصدر السابق ، ص 27 .

(2) أستمر العراق بالسعي لمعالجة أسباب أنخفاض الأسعار حيث بعث برسالة الى الشيخ جابر أمير الكويت لرفع السعر للحد المقبول لكنة رفض ، وفي القمة العربية المنعقدة في بغداد في 28-30 أيارعام 1990م أيضاً فشل الملك فهد في أقناع الكويت الألتزام بحصتها في أنتاج النفط بسبب رغبتها بتعويض ماخسرته بمساعدة العراق ومن حرب الناقلات أضافه لتأثيرات المستشارين الأمريكان في مجمل المفاوضات التي دارت بين الطرفين . للمزيد من التفاصيل ينظر: كاتب فهد بن براك، المصدر السابق ، ص131؛ محمد فاضل الجمالي ، مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة ، (مكتبة مدبولي ، 1992م)، ص 16 .

(3) عن الموضوع ينظر : علي المحافظة ، بريطانيا والوحدة العربية 1945 – 2005م ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011م) ، ص 355 .

للرياض قبل ذلك التاريخ والاتفاق مع الملك فهد لتسوية الازمة بين البلدين، وقد طالب العراق في اثناء لقائه الرئيس مبارك اطفاء ديون السعودية والكويت المترتبة بذمته من جراء الحرب ، والزام الدول المنتجة خفض إنتاجها من النفط للحفاظ على أسعاره في الأسواق العالمية ، وكتعبير عن حسن نواياها ورغبة منها ابعاد شبح ازمة جديدة تلوح بالأفق ، استجابت السعودية لطلب العراق واعلنت عن ألغاء بعض من ديونها لغرض التهدئة والخروج من أجواء التوتر مع العراق [1] وقد اعلن الملك فهد ان المملكة طالما كانت تجنح للسلم وهي حريصة على سلامة اراضيها وحماية مقوماتها الحيوية والاقتصادية وانطلاقاً من حرصها على الجنوح للسلم وعدم اللجوء الى القوة في حل الخلافات فأنها تعلن اطفاء بعض الديون المترتبة على العراق[2] .

وفي اليوم التالي الرابع من اب وصل وفد عراقي الى الرياض واجتمع بالملك فهد وتباحثا حول أسباب اجتياح العراق للكويت وقد اكد رئيس الوفد العراقي ان الكويت جزء لا يتجزأ من حالة العراق "**ولا يمكن لعقارب الساعة ان ترجع الى الوراء ..**" وطمأن الوفد الملك بأن الوجود العراقي على الاراضي الكويتية لن يمس او يتعرض لأمن المملكة[3] . وقد صرح الملك فهد بخصوص عدم امتثال العراق للمطالب الدولية بالانسحاب من الاراضي الكويتية بالقول "**انه لمن المؤسف اقدام النظام العراقي على حشد قوات كبيرة على حدود المملكة العربية السعودية وامام الواقع المرير وانطلاقاً من حرصنا على سلامة اراضينا وحماية مقوماتنا الحيوية والاقتصادية ورغبة منا في تعزيز قدراتنا الدفاعية ورفع مستوى التدريب .... اعربت المملكة عن رغبتها في اشتراك قوات عربية شقيقة واخرى صديقة فبادرت الولايات المتحدة كما بادرت الحكومة البريطانية ودول اخرى الى ارسال قوات جوية وبرية لمساندة القوات المسلحة ...**" [4]

([1]) للمزيد ينظر : عبد الرزاق خلف محمد الطائي ، العراق والنظام الإقليمي الخليجي المتغيرات والاستمرارية ، في كتاب النظام السياسي العربي والإقليمي التغير والاستمرارية ، بحث في الندوة (29) لمركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، 26 تشرين الثاني 2009م ؛ ايمن السيد عبد الوهاب ، مصر واحتواء الازمة ، "السياسة الدولية" (مجلة) ، القاهرة ، العدد 102 ، يناير 1991م ، ص 30 – 31 .

([2]) للتفاصيل ينظر : خالد بن محمد القاسمي ، فهد بن عبد العزيز قائد ومسيرة ، (القاهرة : مكتبة النافذة ، 2014م) ، ص 133 .

(3) للتفاصيل عن الموضوع ينظر :

U.S. News and World Report, Triumph Without Victory: The Unreported History of the .Persian Gulf War (New York: Times Books, 1992), pp. 7-9

؛ هلبين محمد احمد ، المصدر السابق ، ص 125 .

(4) للمزيد ينظر : خالد بن محمد القاسمي ، المصدر السابق ، ص 152 – 153 .

بطلب من العربية السعودية كما اعلن العاهل السعودي الغاء القمة العربية المصغرة التي كان من المقرر عقدها في مدينة جدة يوم الاحد الموافق الخامس من اب عام 1990م[1] .

بتاريخ السادس عشر من اب عام 1990م اصدر الملك فهد بياناً اعلن فيه عن ثوابت الموقف السعودي ولعل ابرز ما تضمنه البيان :

1- ادانة اعتداء العراق على الكويت ورفض الرياض لكل ما ترتب على ذلك الاعتداء من اجراءات تنافي جميع الاعراف الدولية والمفاهيم الاسلامية .

2- الالتزام بقرارات الامم المتحدة وبقرارات جامعة الدول العربية بوصف تلك القرارات أنها جاءت تعبيراً عن الشرعية الدولية .

3- المطالبة بالانسحاب الفوري للقوات العراقية من جميع الاراضي الكويتية دون قيد او شرط وعودة السلطة الشرعية المتمثلة بالأمير جابر الاحمد الصباح .

4- انسحاب جميع الحشود العسكرية العراقية المرابطة على حدود المملكة مع ضمان عدم تكرار اعتداء العراق على اية دولة خليجية[2] .

5- لم تقتصر مواقف المملكة على الجهود السياسية والدبلوماسية او العسكرية في سبيل انهاء الازمة او على اقل تقدير تخفيف العبء على الشعب الكويتي ، بل تجاوزتها لتصدر حكومة الرياض عدداً من القرارات والتعليمات الخاصة والاستثنائية للتعامل مع مواطني الكويت ، اذ قبلت المملكة بعد الاجتماع مع مسؤولي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول المجلس صرف الدينار الكويتي بالسعر كما كان قبل الغزو وتسهيلات مالية كثيرة عونا للكويتيين المتواجدين على أراضيها ، كما أصدر الملك فهد قرارات وجه من خلالها كل سفارات المملكة العربية السعودية تقديم تسهيلات للمواطنين خارج الكويت وقبول تذاكرهم الكويتية على الخطوط الجوية السعودية[3] وسخرت الكثير من المباني الحكومية والمدارس وجزء من قطاع الاسكان الحكومي لتوفير السكن للكويتيين ، وتم تشكيل لجان متعددة كلجنة الاسكان ولجنة التغذية والتموين واللجان الثقافية وكلها كانت تهدف الى توفير السكن وصرف المساعدات النقدية وتنظيم البرامج الثقافية للكويتيين ، كذلك قامت مؤسسات تجارية خاصة بدور فعال لتسهيل شؤون الكويتيين بكل جوانبها وخاصة المالية منها[4]

([1]) للتفاصيل ينظر عبد الرزاق خلف محمد الطائي، المصدر السابق ، ص 42 .

([2]) للتفاصيل ينظر : سلمى عدنان محمد، المصدر السابق ، ص 48 .

([3]) للمزيد من التفاصيل ينظر : كاتب فهد بن براك الرشيدي ، المصدر السابق ، ص 141 .

([4]) للتفاصيل ينظر : محمد فاضل الجمالي، المصدر السابق ، ص 156 .

المطلب الثالث : استراتيجية أيران عقب الاجتياح العراقي للكويت تجاه دول المجلس

كانت الدول الكبرى وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية تراقب عن كثب الاحداث والتطورات السياسية في المنطقة ومجريات احداث غزو العراق للكويت ، اذ كانت واشنطن صاحبة النفوذ التقليدي في منطقة الخليج العربي قد تبنت سياسة إجهاض جميع المساعي السلمية والدبلوماسية التي ترمي الى حل الأزمة ، لضمان تحقيق أهدافها في المنطقة وبقاء الحل العسكري قائماً[1] . ففي اعقاب فرض الحصار الاقتصادي والسياسي على العراق عقد مجلس الأمن القومي الأمريكي اجتماعا في الثاني من أب عام 1990م طالب فيه العراق الانسحاب العسكري من الاراضي الكويتية دون قيد أو شرط ، وبالمقابل نجحت واشنطن في تأليب دول الخليج تحديداً ضد الحكومة العراقية واخذت تشيع ان بقاء العراق في الكويت من المحتمل ان يستحوذ على 20% من أنتاج النفط العالمي مما يجعله يتحكم في أسعار النفط[2] علاوة الى تهديده امن واستقرار دول الخليج العربية ، فبدأت تحركات دول مجلس التعاون على راسها السعودية بمواصلة اتصالاتها المكثفة مع الاطراف المعنية وامكانية توحيد خطاب عربي موحد يدين العدوان ويدعوا للحفاظ على السيادة والسلامة الإقليمية لدولة الكويت [3] .

لم تقتنع الإستراتيجية الإيرانية بعد اجتياح العراق الكويت ومجيء هذا الكم الهائل من القوات الأجنبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الى منطقة الخليج العربي تحت عنوان إخراج القوات العراقية من الأراضي الكويتية ، حيث تنظر للأمر هو تطويق للقدرات الإيرانية في محيطها الإقليمي خاصة بعد أن أخذ البرنامج النووي الإيراني يخرج للوجود ويشكل تهديدا من وجهة النظر الأمريكية الى الكيان الصهيوني والى مصادر الطاقة العالمي المتمثلة بنفط الخليج ، أضافة الى الخوف الذي تعاني منة دول الخليج

([1]) بيار سالينجر وأريك لوران ، حرب الخليج الملف السري ، ط11، (بيروت : دارك للتوزيع والنشر ، 1993م، ص98.

دانا علي صالح البرزنجي ، السياسة الخارجية الامريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد احداث 11 ايلول 2001م ، رسالة ماجستير ، (جامعة النهرين : كلية العلوم السياسية ، 2006م) ، ص 23.

([2]) للمزيد من التفاصيل ينظر : الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، البيان الصحفي الصادر عن الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد في القاهرة في 3 / 8 / 1990 م ؛ حامد الحمداني ، صفحات من تاريخ العراق الحديث من ثورة تموز حتى حرب الخليج الثانية 1958 – 1996 م، (بغداد، 1997م) ، ص355 .

([3]) للمزيد ينظر :

The White House , Washington , Subject : George Bush, National Security Directive 45, U.S. Policy in Response to the Iraqi Invasion of Kuwait, August 20, 1990. Secret, .5 pp .

العربي أو مجلس التعاون الخليجي نتيجة المطالب المتكررة بالجزر الثلاث وهذا يشكل عدم استقرار للدولة الأمارات العربية وكذلك مطالبة أيران بقيادتها للعالم الإسلامي وليس من حق السعودية التحكم بعديد الحجيج في موسم الحج ولهذا تسعى أيران الى تقويض أذرع الأخطبوط الاستعماري في منطقة الخليج واعتبارها منطقة الخطوط الحمراء وتعتبر أن السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي هم من أسباب أعادة الاستعمار الى منطقة الخليج ونهب الثروات وتقوية إسرائيل .[65]

لقد كانت الاستراتيجية الإيرانية عالية المستوى حيث تبنت سياسة (جني المكاسب) في تعاملها مع أزمة اجتياح العراق للكويت حيث كانت سمة الحياد واضحة من خلال معارضتها ذلك ، وقدمت بعض المساعدة للعراق بتمويله للمواد الغذائية واستقبال بعض الطائرات الحربية التي طالبت اللجوء من شدة الضربات الحربية ، وكان هناك دور دبلوماسي مكن أيران أن تكون دبلوماسية نشطة حيث كانت ممراً لوساطات روسية بالتشاور مع مسؤولين عراقيين أيمانا منها لتخفيف حدة الأزمة وإيجاد الحل ، لرفضها القاطع بالتدخل الأجنبي في المنطقة لما له من تداعيات خطيره على وجود القوات العسكرية الأمريكية وقوات التحالف الأخرى لأن الخليج هو المجال الطبيعي والإقليمي وأن يكون بعيداً عن الصراعات الخارجية ، ونتيجة الضربات القاسية تجاه القوات العراقية خرجت أيران من سياسة الحياد الى التحرك لعدم الأضرار بالقوة العراقية وترك لها مجال أن تبقى قوه لاعبة في المنطقة في الخامس من فبراير من العام 1991 كانت هناك مبادر إيرانية من الرئيس هاشمي رفسنجاني لغرض أحلال السلام في المنطقة تتضمن : انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة مع وقف النار في حالت انسحاب العراق من الكويت مع الحفاظ على حدوده وسيادته كذلك عدم ربط قضية فلسطين بموضوع الانسحاب من الكويت وكان لهذه المبادرة ردود أفعال إيجابية من الكويت وتركيا وحتى الولايات المتحدة الأمريكية ، وردود أفعال رافضة من العراق رغم صداها على المستوى الإسلامي والإقليمي وحتى المستوى الدولي حيث أمست إيران مركزا من مراكز الدبلوماسية الدولية .[66]

---

(65) للمزيد من التفاصيل ينظر : نيفين مسعد ، صنع القرار في أيران والعلاقات العربية – الإيرانية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006) .

(66) علاء محمد العبد مطر ، أيديولوجية الثورة الإيرانية وأثرها على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج 1979 – 2003 ، رسالة ماجستير ، القاهرة ، كلية الإدارة والاقتصاد والعلوم السياسية ، 2004 .

وقد كشفت الدبلوماسية الإيرانية زيف الولايات المتحدة الأمريكية كونها قد شنت الهجوم البري وحملت العراق مسؤولية جلب الدمار للمنطقة كونه قد دخل الكويت وأن هدف التحالف هو أكبر من إخراج العراق من الكويت بقدر ما هو فرض الهيمنة على المنطقة والتحكم بالبترول الذي يمثل احتياطي هائل يحقق التوازن والقوة في منظور الولايات المتحدة الأمريكية .[67]

الخاتمة وأبرز الاستنتاجات

عزّزت الاستراتيجية الخارجية السعودية من قدراتها ومكانتها داخل دول الخليج العربية من خلال تبنيها وتصديها للقضايا الرئيسة والحيوية التي كانت تمس الامن القومي للمنطقة ، منها كانت حربي الخليج الاولى والثانية ، اذ مثلت المواقف المتعددة والمتباينة للسعودية ازاء احداث الخليج نقطة تحول مفصلية في تاريخ علاقات دول المنطقة بطرفي الصراع سواء اكانت ايران ام العراق ام الولايات المتحدة بل وحتى الدول الاوربية التي ساهمت بشكل مباشر في تلك الاحداث . وقد شرعت سياسة السعودية الخارجية على تبني الرياض جاهدة الى إطالة أمد الحرب بين طرفي النزاع (العراق وإيران) وابعاد شبح تلك الحروب عن الاراضي الخليجية بشتى الطرق فتارة تساند احد طرفي النزاع وتارة تدعو الى التسوية وتارة تشارك قوى اجنبية في سبيل ارضاخ العراق ابان حرب احتلال الكويت عام 1991م وهكذا كانت للسعودية مسوغات ورؤى واستراتيجية خاصة تقريباً تتفق معها عموم دول مجلس التعاون فيها .

لعل من بين ابرز النقاط والأسس التي ارتكزت عليها السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة كانت الدعوة الصريحة والعلنية الى عدم انشاء تحالفات عسكرية وامنية مشتركة فيما بين دول مجلس التعاون والقوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ولأن السعودية كانت تسعى مستغله حالة الفزع والخوف من احداث انقسام او فرقة بين دول المنطقة او تأثير مجريات الحروب والصراعات التي كانت تشهدها المنطقة سيما الحرب العراقية – الايرانية او احتلال العراق للكويت على الامن القومي لمنطقة الخليج ، وعليه وجهت دعوات متكررة لإنشاء احلاف وتوقيع اتفاقيات ومعاهدات عسكرية – أمنية مشتركة ، ومن الجدير بالملاحظة ان جميع تلك التحركات العسكرية والامنية لا تخلو من دافع وحافز أجنبي أمريكي تحديداً لرغبة القوى الاجنبية في بيع أكبر قدر من كميات السلاح على دول الخليج العربية بحجة تهيئة سبل التصدي لأي طارئ عسكري او أمني قد تتعرض له هذه الدول .

---

(67) للمزيد من التفاصيل ينظر : منصور حسن عبيد ، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979 – 2000) ، أطروحة دكتوراه ، القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2004 م.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : الوثائق المنشورة.

1- يوميات و وثائق الوحدة العربية لعام 1985م ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986م).

2- محاضر مجلس التعاون الخليجي ، البيان الصحفي الصادر عن الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الوزاري ، جدة ، 6 – 8 يونيو 1987م .

3- قرارات مجلس الامن الدولي ، القرار (598) ، 20 تموز يوليو 1987م ، وثيقة رقم (S\ 19382) .

4- الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، محاضر مجلس التعان الخليجي ، البيان الختامي للدورة الاولى ، ابو ظبي ، 25 – 26 مايو 1981م.

5- يوميات و وثائق الوحدة العربية لعام 1987م ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987م).

6- الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، محاضر مجلس التعاون الخليجي ، البيان الصحفي الصادر عن الدورة الرابعة والعشرين للمجلس الوزاري ، جدة ، 12 – 13 سبتمبر 1987م.

7- الامانة العامة لدول مجلس التعاون ، البيان الصحفي الصادر عن الدورة الرابعة والعشرين للمجلس الوزاري ، جدة ، 12 – 13 سبتمبر 1987م .

8- الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، البيان الصحفي للاجتماع المشترك للمجلس الوزاري مع لجنة التعاون المالي والاقتصادي ، الرياض ، 24 – 25 اكتوبر 1987م.

9- الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، البيان الصحفي الصادر عن الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد في القاهرة في 3 / 8 / 1990 م.

ثانيا : المصادر العربية.

1- احمد شاكر عبد العلاق ، الاحزاب والمنظمات السياسية في ايران 1963 – 1979م ، (بغداد : دار الرافد ، 2017م) .

2- أبراهيم محمد حسين ، الصراع الدولي في الخليج العربي : العدوان العراقي على الكويت، (الكويت ، مؤسسة الشراع ، 1999م).

3- أحمد خضير الزهراني ، السياسة السعودية في الدائرة العربية (1979 – 1990 م)، (الرياض ، مطبعة الفرزدق ، 1992 م).

4- أسماعيل صبري مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي ، (الكويت : الربيعان للنشر والتوزيع ، 1984م).

5- امين الساعاتي ، التعاون الخليجي ومستقبله ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، 1997م) .

الأن غريش ، دومنيك فيدال ، الخليج : مفاتيح لحرب معلنة، ترجمة : أبراهيم العريس، (ليماسول : دار قرطبة ،1991م) .

6- بيار سالينجر وأريك لوران ، حرب الخليج الملف السري ، ط11، (بيروت : دارك للتوزيع والنشر ، 1993م).

7- تاج الدين جعفر الطائي ، استراتيجية ايران تجاه دول الخليج العربي ، (دمشق : دار رسلان ، 2017م).

8- جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، 1996م) ، ج500

9- جين ادوارد سميث ، حرب جورج بوش ، ترجمة ، محمود برهوم ونقولا ناصر ، (عمان : دار الفكر للنشر والتوزيع ، 1992م) .

10- حامد الحمداني ، صفحات من تاريخ العراق الحديث من ثورة تموز حتى حرب الخليج الثانية 1958 – 1996 م ، (بغداد ، 1997م) .

11- حسن طوابلة واخرون ، موقف ايران من قرارات مجلس الامن ازاء الحرب بين العراق وايران ، (جامعة البصرة : مركز دراسات الخليج العربي ، 1987م) .

12- خالد الغزي ، الاطماع الفارسية في المنطقة العربية ، (بغداد : مركز العالم الثالث للدراسات ، 1985م) .

13- خالد بن محمد القاسمي ، فهد بن عبد العزيز قائد ومسيرة ، (القاهرة : مكتبة النافذة ، 2014م).

14- رياض نجيب الريس ، رياح الخليج ، بدايات مجلس التعاون والصراع العربي – الايراني 1980 – 1990م ، (بيروت : دار رياض الريس ، 2012م).

15- رياض نجيب الريس ،رياح الخليج وبدايات مجلس التعاون والصراع العربي – الإيراني(1980 – 1990 م) ،ط 2 (لندن ، 1912م).

16- سلمى عدنان محمد ، صدى الحرب العراقية – الايرانية في الخليج العربي ، (جامعة البصرة : مركز دراسات الخليج العربي ، 1981م) .

17- سيف الدين صوالحه ، رحيل جلالة الملك حسين بن طلال ، (عُمان : منشورات عابدي ، 1999م) .

18- صلاح العقاد ، معالم التغيير في دول الخليج العربي ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، 1972م) .

19- ظافر محمد العجمي ، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية ، (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006م)

20- عبد الحكيم عامر الطحاوي ،العلاقات السعودية – الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي ، (الرياض : مطبعة العبيكان ، 2004م) .

21- عبد الرزاق خلف محمد الطائي ، العراق والنظام الإقليمي الخليجي المتغيرات والاستمرارية ، في كتاب النظام السياسي العربي والإقليمي التغير والاستمرارية ، بحث في الندوة (29) لمركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، 26 تشرين الثاني 2009م.

22- عبد الكريم العلوجي ، الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني الى الاحتلال الامريكي ، (القاهرة : الدار الثقافية للنشر ، 2007م)

23- علي المحافظة ، بريطانيا والوحدة العربية 1945 – 2005م ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011م).

24- علي عبد الحسين عبد الله ، أمن الخليج العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ، (دمشق : مؤسسة رسلان 2011م) .

25- فاسيلييف ، تاريخ العربية السعودية ، ترجمة ، خيري الضامن وجلال الماشطة ، (موسكو : دار التقدم ، 1986م) .

26- فيصل شدهان العرس ، الحرب العراقية – الايرانية ، يوميات و وقائع واحداث ، (بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، 1987م) ، ج2 .

27- ل علي الصراف ، اليمن الجنوبي ، الحياة السياسية من الاستعمار الى الوحدة ، (بيروت : رياض الريس للنشر ، 1992م) .

28- مجيد خدوري ، حرب الخليج ، جذور ومضامين الصراع العراقي – الايراني ، ترجمة ، وليد خالد احمد ، (بغداد : مكتبة مصر ودار المرتضى ، 2008م) .

29- محسن ميلاني ، سياسة ايران في الخليج من المثالية والمجابهة الى البراجماتية والاعتدال في ايران والخليج والبحث عن الاستقرار ، (ابو طبي : مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 1998م).

30- محمد جواد الجزائري، السيد أبو القاسم الخوئي رؤاه ومواقفة السياسية ،(بيروت: دار الرافدين،2017م).

31- محمد عبد الله بن هميم ، العلاقات الايرانية – الكويتية بين الاستمرارية والتغيير ، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، 3 اغسطس 2017م

32- محمد فاضل الجمالي ، مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة ، (مكتبة مدبولي ، 1992م).

33- نايف علي عبيد ، مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير ، (دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2007م) .

34- نيفين مسعد ، صنع القرار في أيران والعلاقات العربية – الإيرانية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006) .

35- هاشم عثمان ، تاريخ سوريا الحديث عهد حافظ الاسد 1970 – 2000م ، (بيروت : رياض الريس ، 2014م) .

36- هاشمي رفسنجاني ، حياتي ، تعريب ، دلال عباس ، (بيروت : دار الساقي ، 2005م) .

ثالثاً : المصادر الأجنبية.

1- FCO 8/2387 , Gulf relations , Record number 35 , 16 June 1975 , NB 1/1.

2- FCO/8/2402 , A meeting between the Minister of Defense and Prince Turki bin Abdulaziz, Deputy Minister of Defense, in Riyadh on Sunday, the twentieth of April, 1975 , MO 5/3/3

3- Barry Rubin , The Gulf States and the Iran-Iraq War , The Jaffee Center for Strategic Studies, Tel-Aviv University 1989 , PP. 121 - 122

4-F.C.O,372\1 , Subject : Saudi annual review for 1988 , No (061) ,(16 January 1988), P.2

5- U.S. News and World Report, Triumph Without Victory: The Unreported History of the Persian Gulf War (New York: Times Books, 1992), pp. 7-9.

6- The White House , Washington , Subject : George Bush, National Security Directive 45, U.S. Policy in Response to the Iraqi Invasion of Kuwait, August 20, 1990. Secret, 5 pp.

رابعاً: الرسائل والأطاريح:

1- احمد بن ابراهيم بن عبده ال مسفر عسيري ، العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية والكويت 1953 – 1982م ، رسالة ماجستير ، (جامعة ام القرى : كلية الشريعة والدراسات الاسلامية ، 2014م).

2- جمال زكريا قاسم ، مشكلات الامن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني الى حرب الخليج الثانية ، (ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 1997م) .

3- دانا علي صالح البرزنجي ، السياسة الخارجية الامريكية حيال المملكة العربية السعودية بعد احداث 11 ايلول 2001م ، رسالة ماجستير ، (جامعة النهرين : كلية العلوم السياسية ، 2006م).

4- عبد الحميد عبد الله علي ، الامم المتحدة والحرب العراقية الايرانية ، رسالة ماجستير ، (معهد البحوث والدراسات العربية (القاهرة) : كلية العلوم السياسية والدراسات العربية ، 1990م).

5- علاء محمد العبد مطر ، أيديولوجية الثورة الإيرانية وأثرها على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج 1979 – 2003 ، رسالة ماجستير ، القاهرة ، كلية الإدارة والاقتصاد والعلوم السياسية ، 2004 .

6- عوض بن ظاهر الحمود العازمي ، سياسة المملكة العربية السعودية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1981 – 2015م ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة مؤته : كلية الدراسات العليا، 2016م).

7- كاتب فهد بن براك ، العلاقات السياسية السعودية الكويتية 1961 – 2002م ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة مؤتة : عمادة الدراسات العليا ، 2913م) .

8- كمال صلاح عواد الحازمي الحربي ، تطوير نظام الامن الجماعي لمجلس التعاون الخليجي ، رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2003م) .

9- كمال محمد الاسطل ، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، (ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 1999م) ، سلسلة دراسات استراتيجية العدد (33) .

10- محمد أمين محمد هليل ، العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الإحتلال الأمريكي 2003 – 2011م ، رسالة ماجستير ، (جامعة الشرق الأوسط : كلية الآداب والعلوم ، الأردن ، 2011م) .

11- محمد مقروف ، المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة الجزائر : كلية الحقوق ، 2016م).

12- منصور حسن عبيد ، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979 – 2000) ، أطروحة دكتوراه ، القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2004 م .

13- هلبين محمد أحمد ، موقف المملكة العربية السعودية من حربي الخليج الاولى والثانية 1980 – 1991م ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة القاهرة : كلية الآداب ، 2016م) .

خامساً : الجرائد والمجلات .

1- "التضامن" (مجلة) ، العدد 112 ، السنة الثالثة ، 1 حزيران 1986م .

2- "التضامن" (مجلة)، العدد 228 ، 22 اب 1987م .
3- "التضامن" (مجلة) ، العدد 238 ، السنة الخامسة ، 6 تشرين الثاني 1987 .
4- "التضامن" (مجلة)، العدد 227 ، السنة الخامسة ، 21 اب عام 1987م .
5- "التضامن" (مجلة)، العدد 188 ، السنة الرابعة ، 21 تشرين الثاني 1986م.
6- "كل العرب" (مجلة)، العدد 266 ، 30 ايلول 1987م .
7- "كل العرب" (مجلة) ، العدد 259 ، 12 اب 1987م .
8- محسن خليل ، الاهمية الجغراسياسية لتحرير الفاو ، "المنار" (مجلة) ، العدد 45 ، 1988م .
9- "الشرق الأوسط " (جريدة) ، 21 يونيو 1982م .
10- "الشرق الاوسط" (جريدة) ، العدد 4433 ، 17 يناير 1991م .
11- "رابطة العالم الاسلامي" (جريدة) ، نيسان 1976م .
12- "الخليج العربي" (مجلة) مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، العدد الاول ، 1993م .
13- انظر نص تصريحه : "المدينة" (جريدة) ، الرياض ، 21 رجب 1401هـ
14- "الكلية الاسلامية الجامعة" (مجلة) ، النجف ، العدد 41 ، المجلد الثاني .
15- "السياسة الدولية" (مجلة) ، القاهرة ، العدد 102 ، يناير 1991م.

مبدأ تصدير الثورة وتأثيره على السياسة العامة في إيران

أ. عزالدين مختار فكرون
جامعة المرقب ليبيا

الملخص:

على الرغم من سعي الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الجمع بين عناصر الحكم الإسلامي والديمقراطية الغربية في نظام حكمها، إلا أن هذه الدولة يهيمن عليها هيمنة مطلقة المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، وتواجه حقوق الإنسان في إيران وضعاً صعباً، بالتزامن مع فرض قيود صارمة على حرية الصحافة، وعلى الرغم من تطور المجتمع المدني في إيران، إلا أنه يتعرض لضغوط كبيرة من قبل الحكومة. وهذا رجعٌ أساسًا إلى حالة الغموض التي تكتنف عملية صنع القرار فيه، وكذا التداخل بين عدد كبير من المؤسسات والبنى التقليدية والحديثة، الرسمية وغير الرسمية في هذه العملية

الكلمات المفتاحية: إيران، حقوق الإنسان، السياسة العامة، نظام الحكم.

The principle of exporting the revolution and its impact on public policy in Iran

Ezzadeen Mukhtar Fakron
Al-Marqab University, Libya

Summary

Although the Islamic Republic of Iran seeks to combine elements of Islamic rule and Western democracy in its system of government, this country is dominated by the absolute dominance of the Supreme Leader of the Islamic Revolution, and human rights in Iran face a difficult situation, in conjunction with the imposition of strict restrictions on freedom of the press, and on Despite the development of civil society in Iran, it is under great pressure from the government. Iran's foreign relations have improved since the end of the nineties, but tension still exists between Iran and the West, especially the United States of America, and relations between Iran and Israel are witnessing great tension.

Keywords: Iran, human rights, public policy, governance

مقدمة

تعمل سياسة إيران في إطار السياسة الإسلامية الدينية، وقد عرف دستور ديسمبر 1979 م، وتعديل1989 م، السياسة والاقتصاد، والنظام الاجتماعي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأعلن أن المذهب الشيعي الإثنى عشري هو الدين الرسمي في إيران.

يعتبر النظام السياسي الإيراني حالة فريدة بين الأنظمة السياسية في العالم، إذ يجمع النظام الإيراني بين العناصر الدينية ممثلة في منصب مرشد الجمهورية وهو أعلى مناصب البلاد بموجب الدستور، ومجلس الخبراء الذي ينتخب المرشد ويعزله وهو يتكون من نيف وثمانين فقيها و مجلس صيانة الدستور الذي يتكون من اثنى عشر شخصاً نصفهم من الفقهاء ويملك تعطيل قرارات البرلمان في حال كانت متصادمة مع أحكام الشريعة.

وتتمثل العناصر الديمقراطية بالنظام الإيراني عبر منصب رئيس الجمهورية الذي يجري بالانتخاب بين أكثر من مرشح في إيران بحد أقصى دورتين رئاسيتين فقط، والجدير بالذكر أن العناصر الديمقراطية تتمثل أيضاً عبر البرلمان الذي يتم انتخاب نوابه بالاقتراع السري المباشر، فضلاً عن مجلس تشخيص مصلحة النظام الذي يفصل في الخلافات بين البرلمان ومجلس صيانة الدستور ويتم انتخاب الأعضاء فيه أيضاً.

وهكذا تختلط مشروعية النظام السياسي في إيران بين نظرية "ولاية الفقيه" التي أرساها الإمام الراحل روح الله الخميني وهي أحد اشكال الفقه الشيعي الاثنى عشري وتنص على ضرورة قيادة الفقهاء للمجتمع من ناحية، والمقتضيات الحداثية والديمقراطية عبر الانتخابات المباشرة من ناحية أخرى.

يتعرض النظام السياسي الإيراني لضغوط من الولايات المتحدة واسرائيل، مع أن فضيحة إيران–كونترا كشفت عن بيع الولايات المتحدة وإسرائيل أسلحة لإيران أثناء حربها مع العراق والتي استمرت طوال الفترة 1980–1988م[1] ومن هذا المبدأ نحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على النظام السياسي الايراني من خلال دراسة نمط السياسة الداخلية الإيرانية كمصلحة استراتيجية و النزعة الإسلامية الإيرانية ومعضلة تصدير الثورة (نظرية الخميني) من ناحية وفي المقابل تناول الفواعل الرسمية التي رخص لها الدستور ممارسة وصناعة القرار السياسي.

مشكلـــة البحـث

تركز هذه الدراسة على قسمين رئيسيين:

أولها: الدور الإقليمي لإيران لدعم السياسات العامة الداخلية.

---

[1] انظر أيضاً Shaffer, "The Islamic Republic of Iran"; James Berry, "Brothers or Comrades at Arms? Iran's Relations with Armenia and Azerbaijan," in Iran in the World, eds. Akbarzadeh and Conduit, 59–74.

ثانيها: النزعة الإسلامية الإيرانية ومعضلة تصدير الثورة ومن خلال ما سبق نطرح سؤال البحث على الشكل التالي:

كيف تبرز محددات السياسة العامة في إيران وماهي طبيعة صناعة القرار من خلال نظام ولاية الفقيه والحرس الثوري الإيراني؟

الفرضيـــات

من أجل الإجابة على سؤال البحث تصاغ الفرضية التالية:

ترتبط محددات السياسة العامة بالمذهب الشيعي وبالحرس الثوري المبني وفق النظرية الخمينية وبمؤسسات صنع القرار ورسم السياسة العامة في إيران وفق مبدأ تصدير الثورة.

أهداف الدراسة

تتجلى أهداف الدراسة في توضيح التالي :-

التعرف على طبيعة النظام السياسي الايراني والية صنع القرار فيه.

التعرف على الفواعل الرسمية المنوطة بصنع السياسة العامة في ايران.

تحديد أهم المتغيرات المؤثرة في صنع السياسة العامة في النظام الايراني .

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة من أنها تسعى إلى تأسيس وعي أكاديمي كونها تركز على مجال مهم لدى باحثي ودارسي السياسة العامة والادارة العامة كما تعطي هذه الدراسة رؤية شاملة عن طبية النظام السياسي الايراني وتحليل طبيعة السياسة العامة فيه.

مناهـــج البحـث

تسعى هذه الدراسة إلى الاعتماد على المنهج الوصفي والمقارن، للإحاطة بأبعاد موضوع البحث من ناحيتين، الكيفية من خلال وصف الموضوع والمقارنة من خلال المقاربات السياسية لتفسير منهج صناعة القرار في إيران عبر مختلف المراحل.

هيكـلية الدراســـة

تناول الدراسة موضوع السياسة العامة في إيران ودوائر صنع القرار الإيراني، ومن أجل الإحاطة بجوانب الموضوع في إطار الإشكالية والفرضيات المصاغة، تشكلت الدراسة من مقدمة، وثلاثة محاور، وخاتمة التي تضمّنت استنتاجات وتوصيات متعلقة بالإشكالية الرئيسية.

المحور الأول: المرشد الأعلى وتقرير السياسات الإيرانية (نظرية الخميني)

بعد الثورة، برز الخمينيون كجناح مُهيمن، وكانت رغبتهم في إقامة حكم إسلامي على إيقاع نظرية الخميني في ولاية الفقيه. هذا النظام من الحكومة الدينية، التي تمّ تبنيه في دستور الجمهورية الإسلامية العام 1979م، وضع السيطرة الكلّية تقريباً بين يدي رجل دين شيعي واحد، هو المرشد الأعلى الذي

سيُشرف على كل أفرع الدولة وله حق النقض (الفيتو) على عملية صنع القرار. إ ن هذا القائد أو المرشد الأعلى للثورة أو الولي الفقيه وهي كلها مسميات للشخص الذي يحتل أعلى منصب في الجمهورية الإسلامية ولرجلها الأول وصاحب أكبر السلطات والصلاحيات فيها رغم عدم انتمائه بشكل مباشر لأي جهاز تنفيذي أو حكومي؛ صلاحياتٌ يستمدها غالبًا من الجمع كل من الشرعية الدينية الولي الفقيه و الشرعية الثورية، ذلك أن المرشد يعد القائد الأعلى للثورة والولي الفقيه في نفس الوقت. على الرغم أن عميلة الفصل بين الثورية والشيعية من الناحية الفلسفية الشيعية تعد أمراً صعبًا، بسبب التداخل القائم بين المفهومين حيث تمثل الشيعية في ذاتها ومنذ نشأتها الأولى ثورة [1] وقد عمل المرشدان، وهما الخميني الذي تسلّم المنصب من 1979م وحتى وفاته في 1989م، وعلي خامنئي الذي خلفه في ذلك العام ، كمشرفين عامين على صنع القرار. [2]

صحيح أن مكتب المرشد الأعلى في عهد خامنئي بات أكثر انخراطاً في تقرير السياسات عما كان الأمر في عهد الخميني الاول، إلا أن الهيئات الرسمية مُنحت عموماً حرية تطبيق أجنداتها، طالما أنها لا تخرج عن السياقات التي يحددها المرشد الأعلى[3] .

ويعود الفضل للخميني ليس في التنظير لمنصب المرشد فحسب بل في استمراره من بعده، حيث كان حريصًا على إعطائه بعدًا مؤسسيًا دستوريًا يتيح له أستقرارا أكثر وشرعية أكبر، ولم يكتفي بهذا بل سعى في نفس الوقت إلى تقويته وزيادة نفوذه من خلال جعله متواجدًا بشكل غير مباشر في كافة مفاصل وأجهزة النظام السياسي. وهذا بالاعتماد على ثلاثة استراتيجيات،

أولها : جعل للمرشد مندوبين وممثلين عنه في كافة مؤسسات الدولة.

ثانيًا : خلق مؤسسات موازية لمؤسسات الدولة القديمة لها ولاء للمرشد .

وثالثًا : خلق شبكة من طلاب الحوزة والمدارس الدينية لها ولاء للمرشد وتعينهم في المناصب الحساسة كالقضاء وأئمة المساجد.

وعلى هذا يملك المرشد شبكة كبيرة من العلاقات المتداخلة والمتشابكة عبر المندوبين والممثلين له في كافة مؤسسات الحكم وخارجها وفي بعض النواحي، يكون ممثلو المرشد الأعلى أكثر قوة من وزراء الرئيس المنتخب، كما أن لهم سلطة التدخل في أي قضية. [4] .

كما يختص المرشد الأعلى أيضًا بتعين جميع خطباء الجمعة الذين ينشرون رسالته السياسية وإيديولوجيته إلى الجماهير، وقد كان الخميني أول من تفطن لهذه المسألة الخطيرة والمهمة في الدعاية، فقام بإحياء

---

[1] شحاتة محمد ناصر،(**السياسة الخارجية الايرانية في عهد الرئيس حسن روحاني: حدود التأثير وأهم الملامح**)،رقم السلسلة 191أبوظبي مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2014 ص18.

[2] د. محمد عباس ناجي،(**40 عامًا على الثورة الإيرانية، كراسات استراتيجية**)، مرجع سبق ذكره ، ص231 –

[3] دستور إيران 1979 شامل التعديلات لغاية 1989، ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؛ تحديث مشروع الدساتير المقارنة تم اعداد هذه الوثيقة وإخراجها لصالح org.constituteproject باستخدام المحتوى المقدم بسخاء من قبل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ومن نصوص سجل مشروع الدساتير المقارنة.

[4] . محمد عباس ناجي،(**40 عامًا على الثورة الإيرانية، كراسات استراتيجية**)، مرجع سبق ذكره ، ص135.

صلاة الجمعة بعدما كانت معلقة لقرون عديدة في انتظار عودة إمام الزمان .إضافة إلى هذا يتولى القائد تعيين مدراء البونياد (الصناديق الخيرية) والتي تعد خاضعة له بشكل مباشر [1] .

وبشكل عام يحوز المرشد بين يديه عددًا كبيراً من الصلاحيات والوظائف المؤثرة والمخولة دستوريًا له، والتي حددتها المادة (110) من الدستور الايراني على النحو الآتي :

1 تعيين السياسات العامة لنظام الجمهورية الإسلامية الايرانية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

2 الاشراف على السياسات العامة للنظام .

3 إصدار الأمر بالاستفتاء العام .

4 القيادة العامة للقوات المسلحة وإعلان الحرب والسلام والنفير العام .

5 نصب وعزل وقبول استقالة كل من: فقهاء مجلس صيانة الدستور، وأعلى مسؤول في السلطة القضائية، ورئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، رئيس أركان القيادة المشتركة، القائد العام لقوات حرس الثورة لإسلامية، القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي .

6 حل الاختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث.

7 حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام .

8 إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب.

عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية.

9 العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية.

10 الاشراف على السلطات الحاكمة [2] .

إ ن هذه الصلاحيات صنعت من المرشد بلا شك صانع القرار الأول في البلاد، حيث فاقت صلاحياته تلك التي كانت عند الشاه، التي اتاحها له دستور 1906 كما يردد منتقدو نظام ولاية الفقيه. وفي نفس الوقت جعلت المرشد لا يخضع إلى حد كبير للرقابة الديمقراطية [3].

المحور الثاني :السلطات التقليدية (التنفيذية، التشريعية)

هناك، عدا المرشد الأعلى، مؤسسات حكومية أخرى في إيران استُحدِثَت بعد الثورة للنهوض بالمهام اليومية الخاصة بوضع السياسة العامة وتنفيذها، منها السلطة التنفيذية المُنتخبة ديمقراطياً المنوط بها

---

(1) إلياس ميسوم، **النظام السياسية الإيراني وآليات صنع القرار فيه (دراسة في المؤسسات الرسمية)**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد الخامس، العدد الأول، 2018، ص ص، 05-06.

(2) المرجع السابق ، المادة 107.

(3) تيبري كوفيل، **(ايران الثورة الخفية، ترجمة: خليل أحمد خليل)** ، بيروت دار الفرابي،2008ص135.

السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، وعلى راسها رئيس الجمهورية المنتخب من الشعب والسلطة التشريعية متمثلة في مجلس الشورى الاسلامي (البرلمان) وهو يعتبر بمثابة مجلس للشعب منتخب بالاقتراع السري والمباشر من طرف المواطنين على غرار ما هو موجود في الديمقراطيات الغربية.

أولا: رئيس الجمهورية

يتناول الفصل التاسع من الدستور مهام رئيس الجمهورية وكيفية تعيينه حيث يعتبر رئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة وهو المسؤول عن تنفيذ الدستور كما انه يرأس السلطة التنفيذية ومن مهام وصلاحيات رئيس الجمهورية التوقيع على مقررات مجلس الشورى الإسلامي وعلى نتيجة الاستفتاء العام بعد مرورها بالمراحل القانونية وإبلاغها إياه وعليه أن يسلمها للمسؤولين لتنفيذها والتوقيع على المعاهدات بعد مصادقة مجلس الشورى الإسلامي كما يتولى رئيس الجمهورية مسؤولية أمور التخطيط والميزانية والامور الادارية والوظيفية للبلاد بشكل مباشر ويعين السفراء وتوقيع اوراق اعتماد السفراء الدول الاخرى و العمل لضمان توافق وانسجام سياسات الحكومة مع الشرع الشيعي. ويتولى رئيس الجمهورية رئاسة المجلس الاعلى للأمن القومي ، كما يعين أمينه العام (السكرتير)، ويُعتبر المجلس الأعلى للأمن القومي اليوم أهم هيئة في إيران لصنع القرارات الاستراتيجية، وهو يتألف من كبار المسؤولين الحكوميين، والقادة العسكريين، وممثلي القائد الأعلى.[1]

إن هذا المجلس هو الذي يجب أن يُقرّ رسمياً القرارات الاستراتيجية الداخلية وكذلك السياسة الخارجية، سواء جاءت من الحكومة أو من الحرس الثوري، قبل أن تشق هذه طريقها إلى حيّز التنفيذ.
وتعتبر القرارات التي تصدر عن المجلس وفروعه إلزامية نافذة المفعول بعد مصادقة القائد عليها، أما أهدافه التي حددها الدستور، فهي تأمين المصالح الوطنية، وحراسة الثورة ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية، وذلك من خلال القيام بالمهام التالية:

- تنسيق النشاطات السياسية، والأمنية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية والأمنية العامة.
- تعيين السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد.
- الاستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.

إضافة إلى ذلك تكمن أهمية المجلس الأعلى للأمن القومي في أنه بإمكان رئيسه أن يعلن أي قضية أنها مسألة تتعلق بالأمن القومي ومن ثم إمكانية أن يتحول المجلس إلى حكومة بديلة عند الاقتضاء، على الرغم أن المجلس هو أساسًا جهاز إداري تقني في المقام الأول فإنه عندما يتعلق الأمر بقضايا حساسة جوهرية يصبح بمنزلة مركز للتبادل المعلومات حيث بإعداد مختلف الآراء ووجهات النظر في المؤسسة

[1] المرجع السابق، ص 12

لرفع مشروع قرار نهائي للمرشد. مع ذلك تجدر الإشارة أن معظم حالات عمل المجلس تقتصر على تولي قضايا السياسات الأمنية الروتينية بقيادة الأمين العام للمجلس بدلًا من رئيس الجمهورية. كما يعد المجلس أهم هيئة يستطيع الحرس الثوري من خلالها المساهمة في مجال السياسة الداخلية والخارج[1]

ثانيًا: مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان)

يمثل مجلس الشورى الإسلامي في إيران السلطة التشريعية الأولى في البلاد كما جاء في نص الدستور (المادة)70 تأسست هذ الهيئة بعد الثورة مباشرةً لتحل بذلك محل مجلس الشورى الوطني وهو يعتبر بمثابة مجلس للشعب منتخب بالاقتراع السري والمباشر من طرف المواطنين على غرار ما هو موجود في الديمقراطيات الغربية أما فيما يخص صلاحياته، فقد حددها الدستور كما يلي:

- سن القوانين في كافة المجالات والقضايا بشرط ألا تتعارض مع أحكام المذهب الرسمي أو الدستور.
- شرح القوانين العادية وتفسيرها واقتراح مشاريع القوانين، والتصويت على اللوائح القانونية المقدمة من طرف الحكومة.
- التدقيق والتحقيق في جميع شؤون البلاد و منح الثقة للوزراء والحكومة ومساءلتهم.
- الموافق على عمليات الاقتراض أو الاقتراض أو المساعدات التي تقدم عليها الحكومة سواء داخليًا أو خارجيًا.
- المصادقة على المواثيق، والعقود، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية.
- المصادقة على فرض الأحكام العرفية.
- انتخاب الأعضاء الستة الحقوقيين من مجلس صيانة الدستور.

وانطلاقاً من ذلك فإن مجلس الشورى الاسلامي في إيران يملك صلاحيات واسعة في رسم السياسات العامة ومعارضة رئيس الجمهورية ومنها على سبيل المثال معارضة سياسة احمد نجاد الاقتصادية وتعطيله وكذلك المصادقة على عمليات الاقتراض والإقراض أو منح المساعدات داخل البلاد وخارجها التي تجريها الحكومة. ومن هذا المنطلق يتمتع مجلس الشورى الإسلامي بمكانة بالغة الأهمية في النظام الإسلامي بوصفه سلطة تشريعية له ، فقد أعدّ المرشد الاعلى علي خامنئي مجلس الشورى ممثلا" للشعب فأصوات الشعب هي التي تعطي المشروعية لأي موقع في السلطة وهي التي تحصن الخيار الفكري والسياسي للدولة وهي التي تحمي قيام واستمرارية الجمهورية الإسلامية فأنظمتها تعنيه ونتائج حكمة تعنيه.

(1) الجمهورية الإسلامية الايرانية الدستور الإيراني الصادر عام 1979والمعدل عام1989 ، المادة111 والمادة107.

فلمجلس الشورى له مكانة مرموقة في النظام السياسي الإيراني فهو الممثل لآراء ومطالب الشعب ودوره الأساسي والمصيري في توجيه النظام السياسي الإيراني وتحديد سلوكه العام إذن المجلس يعدّ في الحقيقة احد أعظم واهم المعابر التي يسير من خلالها النظام السياسي نحو الأهداف المنشودة.

أما من حيث القوة يمثل الضلع الثالث في مثلث السلطة والنظام في إيران، ومن خلال ما تقدم يظهر الدور الكبير الذي يمارسه هذا المجلس في تحديد السياسات العامة للبلاد ومن ضمنها السياسة الخارجية لإيران، دوراً بارزاً في السياسة الخارجية لإيران من خلال اتخاذ القرارات المتعلقة بمناهضة قوى الاستكبار ومناوئتها ودعم جبهة المستضعفين ، الأمر الذي ابرز الدور الكبير الذي مارسه المجلس في السياسة الخارجية الإيرانية.

المحور الثاني: ارتباط صنع القرار بنظام الحكم الثوري في إيران

يُعد حرس الثورة القوة الرئيسية في حفظ الأمن الوطني؛ فهو المسؤول عن الأمن الداخلي وأمن الحدود ويهتم بإنفاذ القانون وهو المُحرك الرئيسي للسياسات العامة في ايران وثمة عوامل أساسية أربعة أسهمت في تدعيم دور الحرس الثوري في عملية صنع القرار في ايران :

الأول : اندلاع الحرب العراقية الايرانية والتي أكسبت الحرس الثوري قاعدة جماهيرية واسعة

والثاني :ان دور الحرس لم ينحصر في المجال الأمني والدفاعي فقط بل امتد ليشمل المشاركة في المشروعات العمرانية الكبرى الأمر الذي حول الحرس إلى مؤسسة ضخمة لها مواردها

والثالث شبكة العلاقات الواسعة التي أقامها الحرس مع مؤسسات صنع القرار الاخرى في إيران وعلى رأسها مؤسسة المرشد الذي يدين له بالولاء التام ويتمتع مقابل ذلك بامتيازات اهمها الاستقلال النسبي في مواجهة المؤسسات الاخرى وعلى راسها مؤسسة الرئيس

أما الرابع فيتمثل في انتشار رجاله في العديد من مؤسسات صنع القرار الاخرى مثل مجلس الشورى ووزارة الاستخبارات ووزارة الخارجية التي تحضي باهتمام خاص لدى الحرس .

واما عن تدخله في شؤون السياسة العامة والمؤسسات الاخرى فقد استطاع الحرس أن يتدخل في فرض رؤيته في تعيين المناصب وفرض سياسات لصالح الحرس وكذلك فرض سياسات خارجية. وكذلك احتمال قيام الولايات المتحدة وحلفائها بمحاولة قلب نظام الحكم الثوري الناشئ، هو الذي أملى حسابات وآليات صنع القرار في إيران، وجاء غزو العراق لإيران في أيلول/سبتمبر 1980م، والحرب التي تلته، ليجسّد أيّما تجسيد هذا التوجُّس وعلى أنه مؤامرة إمبريالية ضد الجمهورية الإسلامية الوليدة تستهدف تدمير نظامها الديني. وهكذا، أكد الخميني في العام 1984م أن الحرب لاتُشن ضد إيران بل ضد الإسلام الذي ترفع طهران لواءه [1].

---

[1] عبد النعيم حسنين، **إيران في ظل الإسلام في العصور السنية والشيعية**، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، ط2، 1989، ص ص 52-59.

أثبتت الحرب لقادة إيران المقولة بأنهم إذا ما أرادوا حقاً حماية الثورة، يتعيّن عليهم نشر إيديولوجيتها وسياساتها خارج حدود البلاد. أفضل دفاع، في تقديرهم وإنجاح ساساتها العامة، وكان ذلك الهجوم الجيّد وفق الرؤية الإيرانية، ولذا تبنّوا شكلاً راديكالياً متطرفاً من الدُولانية (Internationalism) وأطلّوا على السياسة الخارجية بكونها وسيلة لإدارة النزاعات والتهديدات الوشيكة، وليس لتوطيد التحالفات وأوجه التعاون (أي عملياً رفض معايير الدُولانية الليبرالية).

وشملت مثل هذه المقاربة سياسة تصدير الثورة، التي عنت نقل سياسات الثورة وقيمها الإيديولوجية إلى الكيانات المُضطهدة الأخرى– خاصة في العالم النامي–، ومساعدة الحركات الإسلامية وحركات التحرُّر المُماثلة على تحقيق حق تقرير المصير، وكان الحرس الثوري الآلية الرئيسة لتحقيق هذه السياسة[1] .

سعت إيران، تحت ظلال مبدأ تصدير الثورة هذا، إلى إبرام شراكات مع مجموعة من القوى غير الدُولتية، فهي ضخّت عبر الحرس الثوري المساعدات إلى معظم المنظمات الفلسطينية– كما دعمت أيضاً متشددين مسيحيين فلسطينيين كجورج حبش ومنظمته العلمانية (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين).

أدّى جهد مماثل إلى تنظيم مجموعات شيعية غير إيرانية لم تقبل – على عكس الفلسطينيين– الدعم الإيراني وحسب بل تبنّت أيضاً الإيديولوجيا الخمينية. حزب الله اللبناني كان النموذج الأكثر سطوعاً لنجاح الحرس الثوري في مجال حياكة علاقة ولاء وثيقة مع كيان أجنبي وفق خطوط سياسية ودينية مشتركة. [2]

أما قصة النجاح الأخرى فتمثّلت في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وجناحه العسكري فيلق بدر، اللذين أسسهما المهاجرون العراقيون في إيران ودرّبهما الحرس الثوري إبّان الحرب العراقية– الإيرانية. [3]

وهكذا، أصبح الدعم الجازم للجماعات غير الدُولتية في الشرق الأوسط عاملاً تأسيسياً في سياسات إيران الداخلية والخارجية في حقبة مابعد 1979م، واعتبره قادة إيران مقاربة ضرورية لأمن ونجاح الثورة الإسلامية على المدى البعيد، وتحقيق الإستقرار الداخلي، وعلى رغم أن حجم النشاطات الخارجية الإيرانية وَهَنَ طيلة الثمانينيات والتسعينيات، حين عكفت البلاد على معالجة اقتصادها الممزّق، تواصل الدعم للمنظمات الحليفة خارج حدودها، ومعه استمر السعي لاقتناص الفرص لتوسيع قاعدة

---

(1) أ. د .رحمن عبد الحسين الظاهر، دور المرشد الإيراني في صنع السياسة الخارجية الايرانية لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية، مجلة مدارات إيرانية : العدد الأول أيلول – سبتمبر "2018" دورية علمية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي "ألمانيا –برلين"، **.VR.3373 – 6322.B**

(2) د. أحمد نوري النعيمي، (السياسة الخارجية الإيرانية ،)عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2002 (، ص156).

(3) المرجع نفسه، ص172

وكلائها، كما فعلت في حرب البوسنة في التسعينيات، أصبحت هذه العلاقات، مع الوقت، استثمارات استراتيجية حيوية آتت أُكلها لإيران، فمعها باتت هذه الأخيرة قادرة على تطوير دور غير عادي لها ولوكلائها في أهم النزاعات والقضايا السياسية في الشرق الأوسط، بما في ذلك الاحتلال الإسرائيلي للبنان، والصراع الفلسطيني– الإسرائيلي الأوسع، والاحتلال الأميركي للعراق، والحرب المتواصلة في سورية. لقد اكتشفت إيران، التي استبعدها وعزلها جيرانها، فوائد جمّة في إبرام الصداقات مع مجموعات غير دُولتية.

الخاتمة

وفي نهاية هذه الورقة وبعد عرض الفواعل الرئيسية في صنع السياسات العامة في إيران نستخلص أن نظام صنع السياسات العامة يعد نظامًا متعدد الأقطاب أهم ما يميزه تعدد مراكز صنع القرار فيه وتباين توجهاته وتطلعاته، ما يجعل السياسة العامة في ايران ذات بعد متلط ، الأول يتمثل في الآليات الديمقراطية في ممارسة السلطة عن طريق الانتخابات والدستور المشروطة إذ يقدس الايرانيون الدستور، والثاني يتمثل في النزعة الدينية وسيطرة طبقة رجال الدين (الملالي) على مقاليد الحكم إن هذه الطبيعة الغريبة التي يتسم بها النظام الايراني صنعت منه نظامًا سياسيًا هجينًا، ومن تم فإن الأدبيات السياسية اختلفت في تصنيفه، بينما يرى فرا نسيس فوكويام (Francis Fukuyama) ، أنه لا يمكن وصف النظام الايراني بالنظام الاستبدادي، وفي نفس الوقت هو ليس نظام ديمقراطيا بالمعنى الليبرالي، حيث يمكن اعتباره كما صنفه علماء السياسة بالنظام التسلطي المنتخب (Electoral Authoritarian) ، محكوم من طرف جماعة صغيرة من رجال الدين والمسؤولين العسكريين يستعملون الانتخابات لإطفاء الشرعية على أنفسهم، في حين صنفه آخرون من علماء السياسة مع الأنظمة القروسطية التي كانت في أوروبا، والتي كانت السيادة فيها ليست للشعب وإنما لله وأخير، يمكن القول إ ن فهم عملية صنع القرار السياسي والسياسات العامة داخل إيران لا تأتى من خلال دراسة الفواعل الرسمية فقط، إذ أن إدراك الجانب الغير الرسمي يعد أكثر من ضروري لفهم هذه العملية المعقدة والمتشابكة. حيث لا يعد العمل السياسي حكرا على المجتمع السياسي، إذ أن للمجتمع المدني والنخبة العسكرية والدينية والاقتصادية كلمة مسموعة في صنع السياسات ، وكذلك رأي مؤثر في الحياة السياسية، ومن المهم أيضاً الإشارة إلى استراتيجية إيران الإقليمية المتمثلة في "الردع المُسبق"، والتي تهدف إلى مواجهة التهديدات في الخارج والتخفيف منها، . ومع مرور الوقت، نما هذا الجهد لبناء تحالفٍ يشمل العديد من الدول والحركات في المنطقة، والتي تسمى محور المقاومة، إذ تتمثل الأيديولوجية المشتركة لهذا التحالف في مقاومة الهيمنة الأمريكية والاحتلال الإسرائيلي.

النتائج

خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

1. كانت السنوات الأولى التالية لنجاح الثورة الإيرانية حاسمة للغاية ففيها تم صياغة شكل النظام السياسي الحالي وكيفية اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات العامة واصبحت ولاية الفقيه حجر الأساس لهذه السياسات نتيجة استبعاد كل القوى السياسية التي عارضت هذا التوجه .

2. جاءت نظرية ولاية الفقيه كما قدمها الخميني حل شرعي للشيعة لممارسة العمل السياسي تحت قيادة أحد رجال الدين كنائباً عن الامام الغائب واستبعاد كل القوى غير الرسمية في الاشراك في صنع السياسات العامة في البلاد.

3 ـ السياسة العامة في إيران ترتكز على تحمّيل الحرس الثور الإيراني عبئاً كبيراً، والذي يضمن فعالية الردع المُسبق بشكلٍ إيجابي في إيران.

4- ضرورة الاهتمام بالدور الطلائعي للحرس الثوري الإيراني كموجه ضابط وعام للسياسات العامة في إيران، ففي خطابه أمام خريجي جامعة إمام حسين العسكرية، أكد آية الله خامنئي على الحاجة إلى التطوير المستمر للقوات المسلحة لمواجهة التحديات التي يُشكلها أعداء إيران، مما يُشير إلى مواصلة طهران تعزيز قدراتها العسكرية لمواجهة حملة ممارسة أقصى قدر من الضغط

المراجع

أولاً : باللغة العربية

الدساتير والإتفاقيات الدولية:

1- دستور إيران 1979 شامل التعديلات لغاية 1989، ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؛ تحديث مشروع الدساتير المقارنة تم اعداد هذه الوثيقة وإخراجها لصالح org.constituteproject

2-الجمهورية الإسلامية الايرانية الدستور الإيراني الصادر عام 1979والمعدل عام1989 ، المادة111 والمادة107

الكتب:

1- عبد النعيم حسنين، إيران في ظل الإسلام في العصور السنية والشيعية، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، ط2، 1989.

2- د. أحمد نوري النعيمي، (السياسة الخارجية الإيرانية ،)عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2002.

3. تييري كوفيل، (ايران الثورة الخفية، ترجمة: خليل أحمد خليل) ، بيروت دار الفرابي،2008

4 شحاتة محمد ناصر،(السياسة الخارجية الايرانية في عهد الرئيس حسن روحاني: حدود التأثير وأهم الملامح)،رقم السلسلة 191أبوضبي مركزالامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2014.

المجلات والدوريات:

1- أ. د رحمن عبد الحسين الظاهر، دور المرشد الإيراني في صنع السياسة الخارجية الايرانية لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية، مجلة مدارات إيرانية : العدد الأول أيلول – سبتمبر "2018" دورية علمية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي "ألمانيا –برلين"، VR.3373 – 6322.B.

2- د. محمد عباس ناجي،(40عامًا على الثورة الإيرانية)، كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 292، 2019.

3- إلياس ميسوم، النظام السياسية الإيراني وآليات صنع القرار فيه (دراسة في المؤسسات الرسمية)، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، المجلد الخامس، العدد الأول، 2018.

4- أروند إبراهيميان، (تاريخ إيران الحديثة)، ترجمة مجدي صبحي، سلسلة عالم المعرفة، العدد(409)الكويت: المجلس الوطني لثقافة والفنون والآداب،2014 ، .

ثانياً: باللغة الأجنبية

الكتب:

1- Shaffer, "The Islamic Republic of Iran James Berry, "Brothers or Comrades at Arms? Iran's Relations with Armenia and Azerbaijan," in Iran in the World, eds. Akbarzadeh and Conduit.

المجلات والدوريات:

2- Walts, Kenneth., 1988. "The Origins of War in Neorealist Theory" Journal of Interdisciplinary History. vol18.

المواقع الإلكترونية

1- ملهم الملائكة، alarab.co.uk/إيران-والإمارة-الثانية-لطالبان-تحالف-الأعداء-أم-حرب-طائفية؟/، 2021م أطلع عليه بتاريخ 2022/03/19م.

he strategic importance of Iran and its reflection on its relations with the countries of the Arab Mashreq (An analytical study)

Assistant Professor Dr. Ahmed Jassim Ibrahim
Babylon Center for Cultural and Historical Studies
University of Babylon

Abstract:
Perhaps one of the requirements of the study "for Iran's strategic importance and its reflection on the Arab countries" requires looking at what that country includes in its relations and what it possesses of ingredients that have a clear impact on building interaction relations between Iran on the one hand and the Arab world on the other hand, as it has become a selective outlet for passing influence, formulating status and crystallizing Self and group attitude.

If the Arabs, in their relations with the neighboring countries, especially Iran, are interested in investing the elements of rapprochement to build proven patterns of dealing and interaction that reach the point of modeling. On the other hand, they are called upon to present their proposals that are clear to everyone with rules of conduct and rational demands that depend on their entitlement, their history, and the obligations that push them to coexist for a long time with their neighbors, especially since political arguments and strategic incentives alone are not suitable in building the ingredients for permanent interaction without economic and social supports, and even subjective ones related to the ruling elites' thinking patterns and aspirations in the face of corresponding ruling elites who seemed to be waiting for opportunities to show their arbitrariness towards those demands, reaching the point of conflict and turbulent competition that carries with it a deviation It not only severely undermined the foundations of the relationship, but also distorted the premise of the trend towards reforming it in light of the tangible effects of the Arab regional system and Iran after the regional and international changes that imposed shifts in the visions, roles and aspirations of all parties, achieving divergence in ideologies and policies .... and even references and behaviors. As well as the decline in the ability to employ or invest the facts of the docking, the quiet friction in favor of building on New future prospects. In order to confirm this motive, to measure its effects, to encircle its repercussions, and to employ its results in favor of formulating its impact, and the interaction between the Arabs and Iran, we will proceed to trace that through our study.

Keywords: strategy, Arab Mashreq, politics, Iran, neighboring countries.

The introduction.

Through this study, we sought to trace the paths of interaction that achieved Arab relations with Iran, the influences that disturb those paths, the possibilities of framing them, and the factors driving them in this direction. On the other hand, it is found in the reality of relations, and they have been planted in icebergs made by their parties, or by external parties that did not hesitate to direct forces and pressures, not to the will that adopts the ratification of the manifestations of this relationship, but to the forces that adopt the perpetuation of the momentum Total or partial to reach a meeting point in which reciprocal acts are freed from all restrictions and the outcome increases chances of rehabilitation and survival, and perhaps against any attempt to frustrate or obstruct and perhaps rob the results it brought.

Study Structure:

The researcher followed the conditions of the strategic importance of Iran as a "first topic" and the implications of these conditions on building the reality of its external action. While the researcher went in detail to the study of the factors affecting the nature of Arab-Iranian relations at the internal and external levels as a "second topic" and the views assessing its existence or attempts to frame it.

Study problem:

Decades ago, the Arab relations with Iran were locked in a soul. The signs of improvement did not start again. Along the line, the curve of those relations was confused according to the frequency of the elements of excitement between the clashing policies, self-deliberate, or in anticipation of a reciprocal rise, or the greed of a regional role that external parties do not hesitate to push or Its justification, and perhaps the first picture of that confusion appears in the continuous and dangerous deterioration in Iran's relations with neighboring Arab countries in particular, until it reached the point of war, not to mention the continuation of the state of threat under various historical, geopolitical and ideological pretexts. It was threatened by threats and in various forms. Until this conflict began to expand to include the entire Arab dimension with the Iranian dimension. Therefore, there was a need for a new approach to remove the study of Arab relations with the Iranian neighbor, its chronic problem and its deterioration due to its reliance on methodologies that clearly showed shortcomings, even if it tried itself in The pursuit of the event without following the circumstances and causes of its emergence and the complications of its interactions. The study relied on the behavioral approach that departs from the traditional study based on a formula So....then "...in favor of that study that depends on what is and what it will be, and that methodology becomes more distant when the study of Arab relations with a neighboring country like Iran is linked to changing realities and spaces that multiply situations, so we used it as a

method for our study without neglecting the assumptions of other curricula." historical, descriptive.

First: the historical course of Iranian relations with neighboring Arab countries

Historical facts have proven specific characteristics of Iran's relationship with the Arab neighboring countries, which, in their succession, expressed a true summary of visions, which various factors intervened in crystallizing them over time. It does not correspond to the nature of the Arabs only, but it was a sign of the horizon that distinguished the Arabs in their dealings with the neighboring countries, despite their possession of initiative and excellence in many times.[1]

To the extent that this characteristic aroused indicative arguments for the peacefulness of the Arab approach towards their neighbors, as confirmed by their laws and laws, it aroused a lot of confusion among the neighboring countries, in addition to the sacrifices it required, and the complications it left, the least of which was the effect that it created outlets for the cautious neighboring forces to penetrate the self and the Arab state and influence it. And according to the magnitude and specificity of that relationship and the historical phases it went through, there were many approaches revealing that privacy, especially since the purpose of studying it in general is not an inventory of facts, but rather a conclusion with the results and documentation of facts that later become sensors for evaluation, consultation and construction.

One of the oldest academic approaches that those concerned with the study of Arab relations with geographical neighboring countries invoked is the historical approach that scholars of inter-state relations focused on, especially those concerned with studying foreign political behavior.[2] This is because the actions of man, nations and civilizations cannot be identified, monitor their development, and seek the help of knowing their relationship and destiny without studying them within a historical, temporal and spatial framework.

In spite of the caveats,[3] which are described for the importance of history and the distorted dangers that it carries as well as the multiplicity of theories of its study. However, it is very useful, especially when the goal of his study seems to follow the path of relationships and influences working in light of the movement of change taking place and its secretions, especially those related to value positions and ethical standards. researchers.[4] The historical prelude prepares the researcher, in addition to providing the opportunity to reveal what has been

[1] Hamed Rabie, Islam and International Powers, Nadar Al Mawqif Al Arabeen, Cairo, 1981, p. 78.

[2] Hamed Rabie, the previous source, p.79.

[3] For more details on these prohibitions, see: Joseph Frankel, Contemporary International Theory and the Behaviours of states, London, 1973, p.11-14.

[4] Arnold J.Toynbee,Astudy of History, London,1961,p.71-75.

hidden from the positions, but rather equips him with evidence and proofs that help him to build new positions. One of the forms of interaction as intentions and specific actions on the study of the corresponding personality. In addition to the fact that the researcher avoids the promising and sometimes invisible approach to many accidents that may be distorted or dominated by overlapping under intertwined circumstances. Just as the researcher avoids the absence of temporal arrangement and prepares it instead with a large sorting of accidents that helps him to Formation of a clear picture of the full mechanisms of dealing.[1]

While another group relied on the inevitability of the historical study of the issue of Arab relations with the geographical neighboring countries.[2] Not only because it is the correct entry, but also because it is a need coordinated with the specificity of Arab relations with the neighboring geographical countries, which are deep historical extensions that no researcher can ignore. Which presents itself to us through rapid variables and successive effects. In addition to its ability to diagnose weaknesses and capabilities that characterized the relations of the Arabs with their neighbors and extending over a long history, beginning its journey with the first human waves that migrated from the island towards these parties and ending with the new situation..and this is how the study is Historicity is not an indicator of the requirements of the element of time, which presents, with its continuation, the reality of the development of the place in its temporal dimension, but rather a function of measuring its existence in its entirety. Hence, the link between the historical dimension and the inevitability of its study and the need for a geostrategic understanding of the relationship between the Arabs and the countries of the geographical neighbourhood.[3]

For the merit of this opinion, we found it appropriate to devote an independent study to examine the historical nature of the relations of those states whose fate and existence were intertwined with the Arabs, because they were fused with Islam, but fell under the influence of the mature geographical determinism consisting of comprehensive strategic and political dimensions, and based on that we will study that record according to many requirements. It was determined by the long historical process, which became common denominators that help us at least to take primary criteria for studying and evaluating the background of that relationship. Among those denominators:

1- The realized legacy, which was created by the continuous interaction between the Arabs and those peoples, through the harmony and integration that

[1] This fact appears in times of crisis, for more details see: Robert J. Art, Military power, Washington, 1978, p.11.

[2] This is what has been confirmed by most studies specialized in this subject. For more information, see: Saad Eddin Ibrahim and others, Research Project foreseeing the Future of the Arab World, General Framework, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1984.

[3] On this need, many studies have emerged to confirm it. See: Abdel Moneim Saeed, The Arabs and Geographical Neighboring Countries, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1978.

Islam achieved for many decades, all the way to that state communication achieved in the current era.[1]

2- Geographical neighborhood, which provided Arabs and neighboring countries with facts that support the inevitability of communication and interaction, especially in light of historical freedom and the importance of global communication at the time.[2]

3- The common affiliation to one faith that made them, through deliberate processes of fusion and fusion, one force under one banner,[3] which is Islam.

4- The similar aspirations of the Arabs and the neighboring geographical countries to possess the role,[4] weight and status. Our historical study of the facts of the interaction between them indicates the unity of aspiration in different periods of time, but it is repeated, yet the national self-aspiration remains the basis for determining movement and interest.

5- The sensitivity of the Arabs and the neighboring countries to the realities of the balance of power.[5] And its impact is not only on their highest aspirations, but on the reality of the roles supported by them, starting with the tripartite balance between the Persian state, the Byzantine Empire and the nascent Arab Islamic state, and ending with the balance between Arabs, Turks and Iranians under the dual polarity.

In parallel, let us examine the historical stages that Arab relations with neighboring countries have gone through, especially Iran, the subject of the study.

First: Iranian-Arab relations:

It is necessary for us to study the Iranian-Arab relations to dive into the depths of the bygone era,[6] which puts the observer in front of the urgent question... What is the general nature of that relationship? The clear, and perhaps decisive, answer to this question tends to establish the fact that this relationship has gone through multiple stages that overcame its joints after a conflict in its various forms due to the contradiction of interests and the reality of neighborhood that represented, - and in contrast to the facts of the assumption -, a cause of tension due to the indecisiveness of its truth. Is it true? Neighborhood or the reality of a conflict of existence. History, a record of past events, reveals to us data for you in the distance.

---

[1] On the reality of the state as a working unit related to its counterparts. See: Kaneth, N. Waltz, Man. The state and war, Newyork, 1959, p. 82-102.

[2] same source.

[3] Hamed Rabie, the previous source, p. 82.

[4] On the nature of the impact that aspirations have on the status and international weight of the state in general, see: Morgen thau, politics among Nations, The struggle for power and peace, Newyork, 1967, part1, p.21-32.

[5] This is what characterized regional politics in the Middle East in general. For more information, see: George Lenczowski, The Middle East in world affairs.3rd, Newyork, 1962, p.71-92.

[6] For more information on those attempts, see: Group of Specialized Professors, Iraq in History, Freedom House for Printing, Baghdad, 1983.

In the year 655 BC, he witnessed successive attempts by the Medes to expand at the expense of the Arab "Iraqi" lands, driven by the ambitions of jealousy and sensitivity towards what the Arabs had achieved in terms of civilization. After that,[1] the successive attempts of the founding states in Persia continued, Achaemenid, Parthian, and Sasanian, which were horrified, like their predecessors, by the proportion of cultural development that the Arabs of Iraq had achieved or achieved in the search for a unique sultan tempted to eliminate the competing neighborhood or to subjugate it to it. Despite the Islamic sensitivity, which after a while took the form of excessive sensitivity, to the danger of relations with Persia, according to a careful extrapolation of the past with its previous basic manifestations, and the desire and wishes of the Islamic leadership not to get involved with the Persians, perhaps because of the general awareness of their intentions and the nature of their actions, that leadership distanced itself from heading to Persia and wished that it was Between the Muslims, the "Arabs" and the Persians, a mountain of fire.[2] And since tyranny had spread in those countries, and in accordance with Islam's responsibility to liberate peoples from the yoke of backwardness, ignorance and servitude to trivial things, in light of its human and global responsibility as a religion, and its dependence on what it possessed of faith and military power, the same leadership thought of transferring the light of Islam to Persia, achieving a real or serious healing between two nationalities under A spiritual roof, which is Islam. This relationship did not last until Iranian ambitions began to emerge, leaving dangerous tensions that severely affected the political and spiritual body of Islam. The reason for this lies in the fact that the Arabs, with their religious message, convinced the Persians to believe in Islam without being able to assimilate them culturally.[3]

Despite the alternation of victory between the Arabs and the Persians, the spirit of competition remained in place until the beginning of the First World War in 1914, helped by the weakness that engulfed the Ottoman Empire. A new type of competition has dominated the course of Arab-Iranian relations until today,[4] to varying degrees. Because of the dominance of colonial domination over the Arab world and Iran, those relations diminished, and the features of the eternal link between the Arab and Persian nationalities remained centered on fueling the feeling of independence for both of them. Hence, many broad opportunities were created for meeting and building a new course of relations, but the two sides could not forget the past and break free from it.[5]

---

[1] Christense, Iran in the Era of the Sassanids, translated by: Yahya Shehab, Cairo, 1975.

[2] Hassan Al-Sudani, Blood on the Karfa River, Forty Centuries of the Arab-Persian Conflict, Al-Hadara Press, Beirut, 1980.

[3] Saeed Abdel Fattah Ashour, Arab-Persian Relations from the Islamic Conquest until the Fall of the Abbasid State, in a group of researchers, Arab-Iranian Relations, Center for Arab Research and Studies, Cairo, 1993, pp. 18-19 and beyond

[4] Saad Eddin Ibrahim, Arab public opinion trends towards the issue of unity, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1980.

[5] Abdul Rahman Ahmed Al-Daoud Al-Hamdani, Arab Relations with Neighboring Countries Turkey and Iran, unpublished doctoral thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 1997, p. 12.

With the succession of the stages of international change and the increasing importance of the region as an arena of action for the international forces holding on the balance of strategic dealing, the two sides joined under one title to start a new page of aversion according to the two parties' endeavor to maximize their interests by expanding to the colonizers. The direct and the Iranian Shahanism, the features of Islamic control seemed to recede or replace with a new formula in favor of Arab and Iranian liberation together with a big difference on both sides represented by the silence of the Arab side due to the multiplicity of the colonizers' nationality and the agitation of Iranian ambition, which is no longer curbed even by colonial control over the region. And Iraq was destined to be the first country It was established in the region as an Arab kingdom adjacent to Iran, which was reluctant to recognize it and began to create problems in its face, especially the border ones, pushed by its ambitions and the grip of the ambitious strong man who overcame his thinking the inevitability of achieving a vital space for his stagnant empire that should return!!, despite the deterioration of relations and the possibility of its explosion. The two parties agreed. to settle their differences peacefully through the 1937 treaty[1]. The assumptions of international change are returning to impose their efforts anew and to return the Arab-Iranian relations to a clear stage of stasis. The forties of the last century witnessed the division of Iran and the preoccupation of the Arabs, even those who were liberated from them, to arrange their internal affairs and divided their opinion and position towards the two sides of the Second World War, which, if it ended, the channels of relations returned to life. Arab-Iranian has a new opportunity, but it has not been exploited.[2]

In the fifties of the last century, the Arabs made a great effort towards independence, which made them the task of formulating their unitary hopes in a national formula, to repeat the cycle of collision itself again according to the negative stance taken by the Shah of Iran in relation to it according to many factors, some of which represented opposition to the Arab justifications and began to fabricate excuses and justifications that made them harsher The Iranian link with the foreign powers colonizing the Arabs to enter the region in a phase of total imbalance in which Iran thought it was an outlet for it.[3] While the liberated Arabs considered it a blatant challenge to them and their national aspirations. Within this framework, Iran began to raise issues that it was imperative not to go into them. After the fall of the Baghdad Pact paper, the Shah's Iran raised the issue of Arab national aspiration and its role in shaping the entity of their state. Therefore, the Shah deliberately raised the security

[1] For more details on the Iraqi-Iranian treaty, see: Group of Researchers, The Arab-Persian Conflict, Freedom House for Printing, Baghdad, 1983, p. 260 and beyond.

[2] Chalottesivlle,1972,p.21. Gulf" Iran s R.K.Ramazni,The "Persian

[3] Adalphi Paper,NO 219,1987,p.26.

concern among the people. minorities because of the benefits it achieves. Thus, the Shah's efforts to exploit the Kurds as a pressure card on Iraq and Syria continued.[1]

This trend was accompanied by the Shah's insistence on pursuing efforts to build the glory of his empire, which can only be achieved by elevating the Iranian act and seeking to split the Arab ranks by separating the Arab Gulf from his largest body, "the Arab world," in order for the latter to renounce its economic and financial power and be unique in the Arab Gulf alone. Hence, the Shah dealt with his Gulf neighbors in a kind of Calm, hoping to establish free relations with everyone, and willing to start formulating political and security arrangements in which he would have the lion's share.[2] The intentions were suspicious and suspicious because they were associated, to one degree or another, with a threatening language that makes it difficult for everyone to find justifications for its interpretation other than the Iranian ambition to make the Gulf Persian and to activate once again the national animosity between the Arab radicals and the "Iranian" Persians armed with contradictory national ambitions. On the reality of bilateral relations to be marked by tension and conflict, as is the case with the Iraqi-Iranian relations, lacking in opportunities for cooperation between them and doubting their feasibility.

As soon as Britain completed its withdrawal from the Gulf, Iran took the Shah with all its ambitions to fill the void, not in the capacity of sovereignty, according to the sensitivity of the region and its international protection formula, but in the form of playing the role of the guardian of its affairs as an agent protecting the interests of others and weaving its own role by detailing his biggest dream, "the vital field."[3] With a terrible geopolitical extension, the international powers accepted it as a known price for its commissioned completion.[4] And seized the three Arab islands.[5] It threatened Bahrain's ownership of it and deepened the dispute with Iraq as part of a scandalous international game at the time, so that Iran, with its expansionist effort, poses a challenge not to some Arab countries, but to the Arab national security as a whole, which subsequently suffered from major problems and vibrations due to the depth of the latent and declared border disputes, which were considered a major source of tension that Imprint those relationships between them.

---

[1] News week,20 April,1983.

[2] Chubin,Shahram, Security politice to world Iran and Gulf,Adelphi Paper,No157,1980,p.18-22.

[3] For more information on this subject and its connection to nationalism in Iran, see: Richard Cottam, N ATIONALISM IN Iran, 1976, p.265.

[4] Chubin, Sharam,op.cit.

[5] On the issue of the three Arab islands, see: An Arab point of view in Ahmed Jalal Al-Tadami - The Three Arab Islands, Abu Dhabi, 1995; and on the Iranian point of view, see: Pirouz Mojtahed-Zadeh, The Islands of Tunb and Abu Musa, London, 1995,

If it is possible to monitor the nature of those relations, then we identify a clear fact that the Shah's Iran spoiled the exploitation of the British withdrawal from the Gulf to establish clear friendly relations between it and the emerging Arab Gulf states. This was evident in the Muscat Conference in 1970[1], when, by its actions, it imposed a state of tension and turmoil on the reality of security in the Gulf to open a new front of disagreement for Arab national security, which was preoccupied at the time with the issue of the Arab-Israeli conflict, and to sow the seeds of a schism that turned into an eternal bargaining element between the Gulf countries and Iraq, which it showed as its enemy and its strength. An element of their oppression. On the other hand, Iran has maintained its friendship with the distant Arab countries that are taken in by what is determined by its political and economic interests, despite it maintaining its relations with Israel at the highest level.

Thus, ijtihad, conflicting ambitions, and the diversity of Arab policies created an opportunity for Iran to extend its arms to undermine the unity of the Arab position or deepen the impossibility of receiving a unified Arab response that would make the Arabs able to impose a settlement regarding the outstanding problems with it.[2] To receive this situation with its repercussions on the relations between the two parties and to question the feasibility of improving them, especially when the Iranian influence on the Arabs has diversified militarily, politically, socially and economically. The Arab-Israeli conflict, especially at the beginning of the seventies of the last century, when the outbreak of the October 1973 war and its security, political and economic benefits for Iran. In the face of this short period of time, which was characterized by a somewhat political relaxation, Iran, on the other hand, was determined to disturb him through a double action in terms of the following[3]:

1- Iran has been measuring its interests with the interests of the Arabs.
2 - Focused on the Arab countries' occupations and weakening them.[4]

After settling the problems contained in the Iraqi-Iranian relations and the calm that prevailed in the Arab Gulf region, the two sides enjoyed distinguished relations dominated by openness and foresight. One of their results was that the region entered a stage of prosperity and prosperity, compounded by the growing financial return as a result of high oil prices, to cover the region in a phase of stability that was shaken only by the turbulent conditions. that prevailed in Iran and whose revolution blew up not only the Iranian internal situation but the

[1] For more details about the conference, see: Monem Al-Ammar and Saad Naji Jawad, "The Arab Gulf in a Changing World", International Policy Journal, No. 125, Cairo 1996, p. 58.

[2] Monem Al-Ammar, "The Egyptian Position on the Iranian Transformation in the Region", Journal of International Studies, Al-Jumhuriya Center, No. 1, 1992, p. 29 and beyond.

[3] Richard Cottam,op.cit.p.267.

[4] R.K.Ramazan,op.cit.p.24.

regional situation, relations, political, social and economic conditions, just as it blew up the concept of security that was in circulation to reflect the consequences of this on the relations of the countries of the region with international powers and to open the doors of Arab-Iranian relations to the international party that Tomorrow, since that period, affects its directions and knows its paths according to his visions.[1]

The truth is that the revolution in Iran, which overthrew the secular claims of the Pahlavi Empire, came to the top of power with an extremely strict religious ideology based on the revival of Shiite discrimination in the face of the Sunni majority in the Arab world.[2] There is no doubt that this ideology is extremism. It represents an element of threat from the point of view of most Arab countries, especially the Gulf states, whose awareness of the fear of Persian nationalism was imprinted in its awareness, which is based in its resurrection on the historical heritage and the hypothesis that incites to spoil the current situation in the region. Eight years between Iraq, which collected all its nationalistic vocabulary, and Iran, which gave the reins by its actions to overshadow its national and religious character. What is important in that war, which was suffused with many tranquilizers, is that its causes are still latent and are liable to erupt at the first uncalculated spark of a collision. Despite the heavy surgeries that the Arabs and Iranians left, who made a grave mistake by continuing to use the religious paper as a basis for their political behavior.[3] This mistake could not be corrected after it was discovered early so that its religious prestige would fall after it made a big mistake when it hinted at its right to stir up unrest with a pretext described to lose the legitimate justification for its presence in the leadership position.

In the end, and after the certainty that struck the two sides, a fragile peace was achieved, despite the Arabs' preservation of anticipation and confronting the described Iranian dangers, which the Iranian leadership has been insisting on achieving in the Arab countries, whose relations with Iran began to suffer from apathy and transformation. The Arab countries are spreading seeds of turmoil and deterioration according to their mission of exporting terrorism to Arab countries under various slogans, the most important of which is supporting Islamic waves and supporting their activities so that the Iranian threat to Arab countries turns into a package of goals distributed throughout the Arab world to obtain every part or detail in the relations (national security, internal security, economy social status, sectarian system, and national loyalty).[4] Which made the

[1] R.K.Ramazani,Revolutinary Iran,London,1986,p.108.

[2] This was the case of the late reaction to the revolution in Iran. For more see: Osama Al-Ghazali Harb, "The Historical Development of the Reality of the Iraqi-Iranian War", International Politics Journal, No. 63, Cairo, 1981, pp. 66-67..

[3] Abdul Rahman Ahmed Al-Hamdanin, the previous source, pg. 17.

[4] Leuis Bernard,Rethinking in the New Middle East,Foreign affairs ,Fall,1992,

cycle of conflict renewed, despite the risks and complications described to it, which came with the "Gulf Crisis" which emptied Iran of a unique task.[1] . Nevertheless, Iran remained indifferent to the developments taking place in the world and the region, as long as it remained convinced that the principles of exporting the revolution still exist, and this is the wreaking havoc and the destruction of the entire Arab-Iranian relations.

Second: The strategic importance of Iran:

It is no longer possible to define the conditions of Iran's strategic importance according to the traditional context that fragments these conditions as if they were discordant pieces that could be combined to be a measurable and evaluable condition or function, because Iran, as its modern history indicates:

1- It is seriously linked to Western politics, which made it an advanced center for its movement.[2] With Britain's announcement of its decision to withdraw from the Persian Gulf in 1968 and the concomitant flow of the Soviet fleet in the Indian Ocean and the increase in the economic and oil value of the Arabian Gulf after the emergence of the global energy crisis, the United States of America began to look at Iran in particular, according to its strategic importance in its global policy, which has taken on a uniqueness. The Arab Gulf region is of great importance for its position in the conflict equation between it and the former Soviet Union, which cost the United States of America a lot at the beginning of the seventies of the last century[3], which in turn witnessed the start of America importing oil from the Arab Gulf. Military commitments and expenditures and to ensure security and stability in the Arabian Gulf, which is understood in the form of full US control over that region. Among those parties is Iran, which the United States began to strengthen by facilitating the process of obtaining weapons and military equipment, whether in the form of foreign aid or sales[4]. It also delegated the Shah of Iran to play the role of the Gulf policeman to protect its interests in the region, especially oil, especially since Iran occupies an important position in light of its weight As the former US Secretary of State Cyrus Vance said, "in his memoirs," the construction of Iran's military power was in line with his aspirations and fulfilled his security concerns. The Shah himself acknowledged this role, "In fact, we do not assume only national and regional responsibilities, but we play a global role as guardians and protectors of 60% of the world's oil reserves."[5] Within this framework, bilateral relations between Israel and Iran have developed since the fifties of the last century, according to a set of variables. Especially the security ones, as both Israel and

[1] For more information on this perception, see: The report that I prepared on June 9, 1992, the Arabic Bulletin, the Lemond Diplomatic

[2] C-Paul Bradley ,Recend state policy in the (Persian)Gulf,London,1982,p.50.

[3] Zibigniew Brezezinski, Power and principle,Newyork,1983,p.81.

[4] A.H.Cordesman, The gulf and search forstrategic stability,colorodo,1984,p.160.

[5] Times,12-6-1976.

Iran represented two regional powers that aspire through expansion and extension towards Arab lands, starting with the policy of gradual nibbling. And the end of the policy of encirclement. At a time when Iran found in Israel a helper to keep Arab countries away from their historical goals of regional expansion, while Israel found in Iran an obstacle that prevents the Arabs from mobilizing their capabilities on the front lines with it, such as the geopolitical location of Iran and what it possesses of vocabulary Objective power, an added importance to Israeli strategic thought.[1] David Kimhi expresses this importance by saying, "Iran is our natural ally and its location is vital to the West, and we cannot dispense with it and do not want it to fall into the hands of the Kremlin, and if Khomeini is able to issue his revolution and sow disorder in the Arab countries, he will perform a clear service to Israel."[2]

This perception did not change much after the 1979 revolution,[3] despite the severing of Iranian-Israeli relations. Israel continued to openly support Iran in its war with Iraq, realizing that Iraq's victory would create an effective force in the region and change the balance of power in its favour[4]. And after a while, the support was understood as an Israeli policy aimed at preventing one of the parties from winning as a hedge for the future. If “Iraq wins, the result will be for us to confront an enemy with extensive military experience, and if Iran wins, this will lead to the spread of Islamic extremism movements in the region... Thus the interest was represented. The Israeli war will continue between the two sides indefinitely, without either side achieving a real resolution."[5]

The American strategy toward Iran was subjected to a violent shakeup after the 1979 revolution and the overthrow of the regime of Shah Mohammad Reza Pahlavi and the fall of Iran under the control of a regime that does not owe America, which represents a blow to its political and security interests. Iran, especially after America announced its intentions to protect the Arab Gulf and its interests through the “Carter Doctrine,” which opened the door to rearranging the situation in the Arab Gulf region and linking it to Western security interests again. And Ali deliberately controlled her actions in return for her courtship in a clear manner, especially since Iran did not act only in its region[6], but also with the former Soviet Union, which increased its fears of the intense US military presence in the Gulf.

---

[1] Oded Anion, Israel's Strategy in the Eighties, translated by: Research and Information Center, Baghdad, 1983, p. 14.

[2] Sami Abdul-Hafiz Al-Qaisi, "The Zionist entity and the Iraqi-Iranian War", Al-Khaleej Al-Arabi Magazine, Issue One, 1986, p. 16.

[3] Aharon Barev, "Israeli Fears of the Iraqi Victory", Strategic Bulletin, No. 22, 1980.

[4] R.K.Ramazni,ed,Iran s Revolution, The search for consensus,Washington,1990,p.20.

[5] Abdul Rahman Ahmad Al-Hamdani, the previous source, p. 45.

[6] Hooshang, Amirahmadi and M.parvin,eds,-Revolutionary Iran, Boulder,1988,p.120.

On this basis, the United States of America took from time to time to communicate with Iran through adventures, in order to activate its presence and influence in Iran. The adventure of Iran Gate was "Irangate".[1] Through which the Americans paid a price for the absence of specialized policies based on existing objectivity (Shocism) about their behavior The external influence on that value and its impact on the American strategic thought, which did not abandon the belief that Iran still maintains its position, which does not accept change, not because it sits at the entrance to the Arabian Gulf and overlooks the Arabian Sea, but also because of its oil capacity, which made it the most sensitive region in the world, as it is the China of the nineties of the century past "chin of go s".[2]

Accordingly, Iran's strategic importance until the end of the last decade was greater for the West, as it had a long border with the Soviet Union, and its containment was more important and denied it access to the Gulf waters through Iran. However, after the collapse of the Soviet Union, the containment of Iran jumped from the Western point of view in the ladder of priorities. In the hope of preserving the safety of the world's oil reservoir and its supplies. That is why the signs of a US commercial boycott of Iran appeared.[3]

2- Being exposed to many tremors, including many political and doctrinal ones, that affected the ability of its ruling elites to describe a well-known framework for its strategic ability.[4] As much as this perception weighed Iranian strategic thinking and embarrassed it on many occasions, it was a reason for building radical solutions to its security dilemma, which was never understood in its narrow form.[5] Despite Iran's exposure to the problem of chronic political instability, which greatly affected its external orientation, Iran, despite its different political beliefs, remained insistent on establishing its strategic effort on two basic facts that carried with it the conditions for its validity at all times.[6] The first is instrumentalism, as it is preoccupied with the nationalist proposition and the independence of its strategic action, which is followed by another task that has burdened and deepened its dilemma, which is defined by the ambition

---

[1] Oliver, T.,ed, The Iran-Contra Arms Scandal Aforeign policy Dis.zster.N.Y.,1988,P.61-78.

[2] Khader Al-Dahrawi, "The Dimensions of the Oil Tanker War in the Gulf Region", International Policy Journal, Issue 78, 1984, p. 190.

[3] Although there is a fundamental difference between America, Western European countries and Japan, the difference is not in the general principles of orientation, but in its method, as it was agreed to accelerate the deterioration of economic indicators to constitute a major pressure factor on the central authority, either for a fundamental change in its attitudes towards its atomic programs and its position on the Arab peace process. Israel, and accusing it of supporting terrorism or changing the regime as a result of those pressures. For more details see: Newyrk Times, 23-1-1992. Its denial is a detailed report on the positions of the above parties on the Iranian nuclear armament, as well as see: Monem Al-Ammar and Abdul Rahman Ahmed Al-Daoud, The Program, the Iranian Nuclear Choice, Dirasat, Arab House for Studies and Publishing, Cairo, 1996.

[4] Abdul Rahman Ahmed Al-Daoud, the previous source, pg. 47.

[5] Mshen Milani, The making of Iran s Islamic Revolution, From monarchy to Islamic Repuplic, BOULDER,1988,P.120.

[6] Abdul Rahman Ahmed Al-Daoud, the previous source, pg. 47.

from which it took a boat to pass calculated strategic actions. It was distinguished, and this is another weight, by the fact of blending in the view between regional action, especially towards the Arabs, and the international one, which is mainly associated with the intense desire to form or build a known system that would achieve absolute security for it, and that view did not change despite the collapse of the expansionist rule of the Shah.[1]

As for the second fact, it is motivation. Despite the differences in the Iranian leadership's description according to the necessities of the stage and the nature of those leaders' understanding of their conditions, the motivation represented, over time, an ambition and action in increasing the effectiveness of the strategic capacity in order to achieve a fixed identity and moving laws over time that help Iran to present itself as a power Able to absorb challenges and build new superiority power conditions capable of achieving its "absolute" security, with which all potential challenges vanish. At that time,[2] through this perception, Iran achieved its ambitions and succeeded a lot in the formation of its social identity, especially during the time of the Shah and the Islamic regime. However, it was subjected to a clear curtailment that made its security-strategic view limited to one dimension after the various international forces robbed them of their principles and emptied their ideological action.[3]

Despite the severity of this restriction, Iran, especially during the Islamic era, remained insistent, despite the chosen course of violence, on building a comprehensive security vision based on a set of conditions as starting points whose action would be socially objective and with one outcome, which is to increase the strategic ability to do so. Among those conditions:

A- Working on detailing the security dilemma without compromising its comprehensive nature or formula. So we noticed new concepts of national security - regional security, international security instead of the comprehensive security formula, which is understood in the form of the Pax Islamica thesis.[4]

B- Diversifying the avenues of the goal after Iran abandoned the confinement of its interests to the Arab Gulf region, which has become a graveyard for its comprehensive strategic ambitions due to the huge foreign presence there, especially after 1990, and we are witnessing Iranian openness, through various means, towards regions that are calmer, more beneficial and free to move.[5]

---

[1] Abdul Rahman Ahmed Al-Daoud, the previous source, pg. 47.

[2] Marvin Zonis, Majestic Faiur,The full of the shad Chicago, 1991,p.181.

[3] This idea was argued by the Iranians in their government after 1988, for more details see: Ervand Abrahamian, Iranian Majahedin, New Haven, 1989, p.12.

[4] Efraim, Kask,The Iran-Iraq war,Amilitary Analysis,Adelphr pupers,No-220.1987,p.180.

[5] The foreign presence in the Arabian Gulf, looking at you: Talaat Muslim, The foreign military presence in the Arab world, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1993.

C- Investing in its various strategic capabilities in favor of building an action and movement strategy that nurtures its comprehensive geostrategic ability.[1] Here, whoever says that Iran has replaced its old view, which relied on creating its strategic capacity, in favor of its new view, which requires moving towards the quiet formation of these conditions, after it justified, diagnosed and monitored effective solutions to accomplish its difficult task in light of the ambiguity of the environment surrounding it and the large number of security pressures generated on it. .... In addition to the realization of the current Iranian leadership that what it aspires to is "greatness and superiority" in a place where even a magician's wand is not suitable.[2] Which required them to work hard in order to capture the justifications and stimuli for formation. Among those stimuli is the investment of the conditions of strategic ability in terms of:

1- Location:

Iran occupies a vast land area estimated at 1,640,000 million km2, including three-quarters of a barren desert or arid desert with red sands and fossilized salt patches. The heart of that area is represented by the Iranian plateau, which rises above sea level at different heights ranging between 1000 and 1500 m. It is surrounded by a group of high mountains, the most important of which is the Zagros Mountains, from which a group of rivers, valleys and plains descend.[3] This area consists of a region that developed in its individual importance and formulated by merging with some of the components a single whole state that took its increasing strategic importance according to historical factors determined by the passage of time and the influence of the Persian element, which throughout history remained the main group of the population of Iran and who worked on observing all the regions surrounding the plateau that It contains various other elements. Over the course of this site,[4] the historical events that together formed the basis of the identity of Persia and the political entity of Iran competed throughout history, starting with the ancient Persian Empire, which was not satisfied with Iran, but also seized the Babylonian Empire and reached Egypt in 525 BC, passing through the Sassanid Empire, which was conquered by Islam in 637 AD..... And the Safavid Empire, which was founded by Ismail al-Safavi in 1254 AD, and ended with the new Iran, which took its current status since the beginning of the nineteenth century.

Just as Iran has borne the weight of its sprawling geographical location, it has at the same time gained from it a tremendous strategic depth, provided it with security and capacity, and established for it a significant predominance due to its

[1] Barry M.Rosen,Iran Since the Revolution, Internaal Dynamic,Regional conftict and the super-power,Newyork,1985,p.84-102.

[2] G.Lanczowaski, Oil and state in the middle east, Newyork, 1989,p.271-282.

[3] The Middle East and North Africa,1982-1983,p.386.

[4] Sayed Zahra, Iran's Revolution, Social and Political Dimensions, Nalahram Center for Strategic Studies, 1985, p. 174.

volumetric extension, the completion of its external shape and proportional to its dimensions so that it does not narrow in an area and cannot be divided or penetrated. If the stomachs of history reveal to us the clarity of these features through connected regional spaces surrounded by natural insulators. These features became evident and gained geo-strategic importance with the end of World War II and the intensification of the Cold War[1], which forced Iran to adopt the option of international responsibility that decided its manifestations in favor of linking interests Western relations with its allies. Perhaps the most important thing that was established by the geographical location of Iran is that which lies in achieving twinning between:

(A) The political action, economic capabilities, and population empowerment that has become an inevitable impact on its movement.

(B) The sea view and its reflection on the direct and intense interaction with its neighbors, especially the Arabs among them, and the possibility of inflicting political influence on the behavior of the invading country.

In the face of this,[2] some suggested the necessity of taking into consideration the impact of the site in the interpretation of Iranian foreign policy in the modern era. Just as the "Hormuz" that is in need of penetration and supremacy in the Gulf, its other border sides created a site contact with a positive impact on Iranian behavior. The close approach created a kind of guarantee for national security without compromising the extension of political arms to support it by creating possibilities of influence for it in the most remote regions such as Africa and Central Asia.

d- Its conviction that it plays the role of the state - the key, and the building of a model for its movement, after it spent a full third of a century serving the American strategy as a wall against a possible Soviet threat.[3]

On the other hand, the geographical location of Iran had a clear influence in shaping the pattern of other policies towards it, especially the Arabs, because of geographical determinism and historical partnership.

2-Population importance:

No one disputes the importance of the population to build the strategic importance of the state that includes it on its foundation, as it is a basic source of power in all its forms. And Iran, which possessed this element, which is a phenomenon in favor of Iran on the widest possible scale, in order to gain security and prepare for supremacy and through many social, economic and

[1] H.2.Hoskins,The middle East.problem area in the world politice,Newyork,1980,p.211-233.

[2] Lela Meo,Us strategy in the Gulf ,interventaion against Liberation.London,1989,p.82.

[3] G.Lenczowski,u.s interests in the Middle, East, Washington,1992,p.28—99.

religious fields. The importance of the influence that the population played in qualitatively and in terms of age in shaping Iran's strategic capacity with the modern history of Iran, which sought help from it, appeared after it was spotted. of laws integrating it, to be freed from the constraints of its existence. Therefore, it is not surprising that some say that the huge population size is one of the major bets on which the Pahlavi and Islamic rule in Iran bet in order to achieve its action, especially since the Iranian foreign policy and its goals were originally linked to the amount of opportunities and paths that those created The structural nature of Iran's population, as well as the combination of that nature with qualities that are more ready for political and religious salvation. It also adapted it to build its military capacity and economic strength, such as the human element as a labor force for about 21.6% of the population. Accordingly, the demographic factor gave a sure and tangible motive for the Iranian political leaders to spread their action, as it affected its formulation towards its Arab neighbors.[1]

3-The importance of economic capacity:

It is not strange for Iran to enhance its strategic capacity with an economic act, as it is capable of it.[2] Especially after the comprehensive change that affected the Iranian economic system by cutting the organic links of the Iranian economy's dependence on the Western economic system, canceling the existing banking system, liberating the Iranian currency from its link with the US dollar, and reintegrating oil, in production, into the Iranian economy through changing the structure of exports and redistributing economic activities[3]. If this change has a political and legal basis, then real life has proven the efficacy and usefulness of this change, not only for the success of the process of transforming the lifestyle, but also for increasing Iran's strategic effectiveness.

Despite the obstruction that affected this endeavor as a result of the Iraqi-Iranian war, which distorted its data and results. However, the Iranian leadership remained insistent on implementing its foundations, even with new measures,[4] which at first glance seem completely different from what was published in 1979, which brought many benefits to the Iranian economy, its freedom, and its ability to absorb internal and external changes.[5] Especially after Iran supported the International Monetary Fund, whose experts intervened in the process of change and reform and developed the necessary plan for the success of this process. In-depth studies indicated clear indications of the improvement that

[1] United Nations,Global Estimates and projections of population by sex and Age,The 1988 Revision.Newyork,1989,p.212-213.

[2] The Military Balance,1990-1991.155,p.109

[3] For more information, see the minutes of the sessions of the Republic Center 1992, p. 5.

[4] Sipir,year Book,1989,Oxford University Press.297.

[5] About those studies, we look at you, Muhammad Al-Saeed Abdul-Momin, Iran from the inside - an Egyptian vision of the Arab Strategic Report, Cairo, 1994, p. 51 and beyond.

took place in the body of the Iranian economy, as the gross domestic product rose to 25.1 billion dollars in 1994 compared to 21.6 billion dollars Dollars in 1993 and growth rates returned to their normal positive status after they were subjected to a violent shock in 1993. Inflation rates declined after adopting strict policies in imports, which would have achieved a marginal surplus in its current account in 1994 after relatively large deficits from the previous two years to 1994 . Iran has worked to reduce its external debt rate, which amounted to $23.5 billion, or about 92.5% of its total production in 1994. However, as a result of its dependence on oil and its imports, Iran continued to be subjected to violent economic shocks at times, accompanied by political and social repercussions that in turn affect the development of the economic situation in its entirety.

Nevertheless, the economic capacity has had a great impact, not only in formulating the economic capacity, but in activating it, especially after the link achieved with it with the rest of the elements of Iran's comprehensive capacity, especially the military one, according to Iran's huge economic potential.[1] In the field of agriculture, despite the limited land In proportion to its vast area, Iran owns 51 million hectares of agricultural land, 28.5% of which are cultivated permanently. Its water is obtained by irrigation,[2] by 17.2%, and by 37.7% by means of oases and groundwater. While the proportion of lands that constitute forests is 6.4%, and the lands that are cultivated with seasonal crops 31.4% The share of this sector of employment is about 28% of the total population. The share of agricultural production in investment production represents a large proportion, reaching 23.6%, and its production of wheat reached 10.3 million tons in 1992, rice 2.5 million tons, and beets 4.45 million tons. Despite that, production remained Agricultural as a whole does not cover the national needs of foodstuffs. In the field of industry and minerals[3], Iran has witnessed a tangible industrial leap, especially after the government relied on free market mechanisms and helped hundreds of industrial enterprises For the government to the private sector to devote itself to managing the balances of large production of minerals, which totaled (60) million tons per year, most of which went abroad as products or raw source. 26% of the workforce works in this sector and contributes 17% of the investment production group. However, production Oil remained the decisive factor in the nature of the Iranian economy, which was greatly affected by the fluctuations in its prices. Iran was able to increase its oil production capacity after it was able to repair all oil facilities that were destroyed as a result of its war with Iraq. Its daily production rate reached 4 million barrels per day, especially after The discovery of several oil reservoirs that add reserves of oil, estimated at 8.4 billion tons, and gas reserves, estimated

[1] The European year Book ,1989,Aworld survey,vol.1,Lo ndon,1988,p.1412.

[2] Ahmed Al-Momen, the previous source, p. 29 and beyond.

[3] For a comparison with these figures and their counterparts before the revolution, see: Khazal Nassoavi Iran, The Economy and the Revolution, Middle East international, No.7,1988, p.122.

at 14 billion tons[1]. Therefore, it is not surprising and such an ability for Iran to ride the economic cart to promote its strategic action according to the financial liquidity provided by that ability to build its development experience and its ability to open up to the outside world economically. In the field of foreign trade, the Iranian government, through a policy of export support, has entered into multiple export sectors for the purpose of financing its need of hard currencies. Exports of non-oil products increased in 1990/1991 by 100%, which was accompanied by a significant increase in the value of imports until it reached in 1991 more than (28) billion dollars.

This policy helped Iran to be an important place for attracting capital and investing in it, especially after the government abolished many laws and proceeded to liberalize the internal economy and set a new policy for currency rates. This has provided great opportunities for foreign companies to work in Iran and trade with it. Thus, the economic management of Iran's latent components has established an important support for the Iranian leadership in strengthening its strategic direction, as economic capacity has become necessary and its use is inevitable for the following matters:[2]

A- Dismantling the counter-regional isolation around it, with what it intends to do in terms of harnessing and using resources.
B- Economic temptation, which was considered a fundamental component of the goal of exporting the revolution.
C- Weaving new conditions of openness towards areas of overcrowding and competition, and equipping them with multiplying factors of influence.

The importance of military capacity:

To the extent that Iran was supplementing its strategic capacity, it was based on the aforementioned elements. The military capability and the implications it imposes on the necessity of possessing it and updating its beliefs was an unparalleled component of another component in the formation of Iran's strategic capability,[3] which expresses its importance very clearly in light of a distinguished military success. The military strength of any country in the world is one of the most important factors that determine its strength or weakness in the face of external challenges that affect its interests. The visual and anticipatory experiences of the Iranian external action have established the fact that Iran's military ability goes beyond being a mere phenomenon that requires verification and formation and is linked to "high politics" It is intentionally

[1] See Table No. 5 in the Appendix.

[2] For more details, see: Monem Al-Ammar, "Iran and the Islamic Republics", Journal of Political Science, research promised to be published, p. 28.

[3] For more on the effect of military power on general strategic attainment, see: Thouas C. Shaling Arms and influence Yale university press, London, 1966, p.70-102.

isolated from the social influences that hinder it.[1] And if the military institution has played a limited role in Iran's general policy, everyone agreed that its action establishes a variable that has an unparalleled impact on the development of Iran's strategic capacity, especially since the latter wanted to make it a package of action, as it is an ability, effectiveness, and a link between national security and the presence of the ability to maintain it. Thus, the Iranian military force became the pivotal link in the Iranian political project and the mirror of its connotations and implications.[2]

In view of these reasons, Iran sought to take a number of urgent measures to increase its ability to influence and develop its armed forces, in order to dictate what it had suffered as a result of the war with Iraq, or to take advantage of the strategic vacuum left by the Thirtieth Aggression against Iraq in the Arabian Gulf, and the collapse of the Soviet Union from a vacuum in Central Asia and the Caucasus, and a willingness toto impose its position as the dominant regional power.[3]

Thus, Iran began to adopt a strict deterrence strategy for itself to achieve the superiority that comes in light of building a conventional and nuclear arsenal, modernizing its military doctrine, and building a new administrative and organizational method for it that enumerates its uses, not as an input that determines the required response in the procedural environment or as a determinant that achieves greater effectiveness in its function to establish its strategic ability in Its territorial sanctuary or affected due to its connection with other components is Zbel as a way out through which it aims to increase its comprehensive ability "superiority." The Iranian leadership envisaged this goal from the beginning, as it considered itself concerned with spreading God's law in all the earth, in addition to its mission to ensure the freedom and safety of its vital space and to achieve additional sources of strength for it. It aided it in its mission as the center and center of the Islamic world. This goal came with its greatness and grandeur to justify the size and sheerness of Iran's military spending, which represented about 26% of the total public spending as long as the need for military force remained as a distinct way to support its effort in creating or establishing a regional balance.[4]

6- Ideological importance:

[1] Willim H.Sullivan,Date line Iran,The road not taken,foreign affairs,No.40,1980,p.175-186.

[2] For more details, see: Hamdi Ali Attia, "The Military Effectiveness of the Arab Gulf States and the Iranian Threats", International Politics Journal, No. 85, 1989, p. 83.

[3] Robert Timms, Director of the US Intelligence Agency, confirmed that Iran has started great efforts to develop its military and defense industries, and these efforts also include weapons of mass destruction programs, not only in preparation for the possible release of Iraqi weapons, but also to strengthen Iran's prominent position in the Persian Gulf and Southeast Asia. For more details, seeNewyork Times, 10.12.1992.

[4] Monem Al-Ammar and Nizar Al-Hayali, previous source, p. 20 and beyond.

Appealing to ideology as a tool for activating the comprehensive strategy was not new to Iran, which inhabited its various leaders and the historical legacy that it had in all its cooperative, bargaining, and conflict forms.[1] The Iranian political history, in its various stages, clearly reveals the extent of the influence that ideology leaves on the general Iranian political action, which has gone beyond its mission as an administration to neutralize the danger of the national mosaic. It defined and characterized this ideology, whether it was the Iranian (nationalist or religious majority)[2], its characteristic, and activated its components, and provided the impetus for the need to increase its influence in its sanctuaries or in remote places. The same history is also distinguished by Iran's ability to blend the images of that ideology in the hope of having a great impact. Iran, especially after the revolution, deliberately merged the national and religious image, "which I understood in its sectarian aspect" together, not because of its compatibility with the Iranian personality, but because the Iranian revolution was calculated as a historical necessity, not for Iran. Not only, but to the Islamic world, and for this reason, if this revolution was undermined and failed, Iranian popular beliefs emerged, but they remained containing their strategic and political components capable of preserving the essence of those images. The goal of exporting the revolution remained vital and crucial because this matter is linked to the general strategic goal of "comprehensive security".[3] That dualistic ideology was abstract and justified, as it seemed to weigh heavily on the Iranian strategic ability, which declined in response to its assumptions after finding that the choice between developing and spreading that ideology and covering up with the ability and its components is very difficult. Relying on it in favor of a realistic approach that depends on exploiting the elements of politics and economics for the purpose of influence and And for a while.[4] With a simple look at the experience of total reliance on ideology to reveal the comprehensive strategic ability. We find that Iran has thus achieved two gains:

The first - the legitimacy of its counteracting action, as it considered exporting the revolution a divine duty at the same time, an inevitable and fateful act to ward off any security harm to its national security vocabulary.[5]

The second - the legitimacy of a coordinated and purposeful attack, since exporting the revolution is a divine mandate to establish a new paradigm.[6]

---

[1] Mohammed AyooB,Security in Theird world the about turn,Intrnational affairs,N1,1984,p.538.

[2] Anthony Cordesman ,The Gulf and the search for strategic stability,London,1984,p.73.

[3] Jad Taha, Iran and the inevitability of history, National House of Printing and Publishing, B.T., p. 9 and beyond.

[4] Shaoul Bakhash The rigen of Ayatollah s,London,1985,p.12.

[5] Shereen Hunter, "Arab-Iranian Relations and Stability in the Persian Gulf", The Washington Quarterly, translated by MBC, 1984, p. 113.

[6] James A.Bill,Iran and the Crisis,of 78foreign affairs,No.57,1979.p.338.

However, the defeat with Iraq and the international situation that brought about the so-called new world order and what the situation arranged after the Thirtieth aggression against Iraq in 1990, Iran organized an opposite option, which some considered an invitation to retreat after Rafsanjani froze the act of exporting the revolution in favor of realistic dealing with the international community. The type rectifier lost its performance over a decade ago.

Whatever the two aspects of Iran's strategic importance, it cannot be measured according to the action of one of the above components, but rather combines according to the interrelationship between all these components and what the Iranian movement provides of intrusive force that justifies the inevitability of its orientation towards comprehensive security, which remains as a calculated goal, waiting for opportunities to reveal the identity of what it requires ofAn act that the Iranian leadership bears the task of justifying and monitoring the ingredients for its achievement, and from here we can explain the Iranian orientation towards the Arab world, especially after the 1979 revolution, and this is what we will stand on in the coming pages.

The second topic: the factors affecting the Arab relations with the neighboring countries (Iran) as a model

It is no longer possible to ignore the determinants of the difficult equation that marked the course of Arab relations with the neighboring countries, namely Iran and Turkey, that equation which,[1] despite the ease of describing the elements of interaction in it, but it continued to carry a calculated and perhaps intentional complexity because of the influences that took its way into penetrating the infrastructure of that equation And the elements of interaction in it until they have become basic elements whose vitality is measured by the outcome and essence of that equation. The body and structure of Arab relations with neighboring countries, which are characterized by their historical extensions and the intensity of their interventions, which have become synergistic with their surrounding influences, have caused the formulation of the complexities that they apply in an international structure in which the dimensions and dimensions of dealing have been disrupted[2]. Despite the large number of studies that dealt with this topic, analyzing the reality, nature and perhaps the future of Arab relations with neighboring countries in an oriental manner, these studies, despite their insistence on the necessity of adopting a study model (as is the case in the attempt of Abdel Moneim Saeed 1987)[3], which could not provide us with a survey Inclusive of the factors affecting the formulation of those relationships and to show their realistic impact, and it did not provide us with a full

[1] John V.Whitebeck, Con federation Now, Aframe work for Middle East peace, Middle East policy,No,1,p.1993,p.63-68.

[2] Dan Cherji, America and Peace in the Middle East, translated by Muhammad Mustafa Ghoneim, revised by Raafat Abdel Hamid, Beirut, Dar Al-Shorouk, 1993, p. 118.

[3] See: Abdel Moneim Saeed, The Arabs and the Geographical Neighboring Countries, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1987.

assessment of the outcome of these factors as a prelude to understanding the essence of the influence that affects the nature of those relationships despite the present consensus on the fate that these factors reach. Hence, and in view of the foregoing, it can be said that the origin of the dispute revolves around:

First: the causes of impact:

Experts and researchers began to tackle the topic (Arab relations with the neighboring countries) adopting the basis for revealing its different data. Some see the necessity of research starting with the pattern of security actions,[1] since the Arab relations with neighboring countries actually represent the outcome of different perceptions that mutually support and repel each other according to different visions of a group of threatsAnd the temptations, risks and opportunities that lie within the regional or international framework, and therefore their study needs to know the factors affecting the formulation or formula of security for all parties, especially if we take into account the societal formulation of the concept of security that includes all fields.

Hence, the study of relations with neighboring countries cannot be studied with unified criteria according to the specificity of each of them and according to the specificity of the patterns of the existing relationship. At the time when studying Arab-Turkish relations, which are dominated by the nature of relative friendliness, they are faced with dilemmas of dissonance and great conflict when we study the Arab-Iranian relations thatIts behavioral folds include many problems and data. The thing that must be built here is a case of a common understanding based on ideal foundations, the nature of the phase, the mutual actions, the value of the transaction, the factors affecting the determination of this value ... then the expected outcome.[2]

Second: - Evaluation of the outcome.

While others consider that the study of Arab relations with neighboring countries,[3] and that it is determined by studying the influences as reasons for the connection of those relations, it is sometimes studied as reasons for confusing the outcome as well. The relationship is for the better or disrupted. Here, the return of relations to the zero degree appears to be the subject of new research, and that the premises are equal,[4] but they often differ in the outputs of that relationship to weave turbulent inputs. It must be discussed again as the necessary basis for the essence of those relations as a whole.

---

[1] Philip Robinson, Turkey and the Middle East, translated by Michael Najm Khoury in Cyprus, Cordoba House, 1993, p. 63.

[2] Davyd E.Long, prospects for Armed conflict in Gulf in 1990 s,The impact of the Gulf war,middle East policy,No.1.1993,p.113-125.

[3] Center for Strategic Studies, Research and Documentation, Arabs and Turks in a Changing World, Volume 1, The Arab Perspective, Beirut, 1993, pp. 18-21.

[4] Patrick seal (eds)A Gun for Hire,New York,1992,p.271.

We, for our part, will merge these two theories because we believe that the causes of the launch and the exits of the definition of the relationship, although they differ in the formulation of the relationship, but they are united in a special vision about the essence of the relationship, especially as we adopt a behavioral approach and a comprehensive view. Combined units "alliances" to a common perception.[1] And vice versa for neighboring countries as well. In addition to that, the effect of the emerging links between those parties and the international or regional powers or their position. Thus, the foundations of the crisis became, which refers to the influence of latent or apparent factors to the merging of two types of internal and external influences, which carried with it the characteristic of the Arab relationship with countries Geographical neighborhood, especially Iran, gave it a certain shape.

Third: Internal Factors "Internal Influences"

The observer of Arab relations with the neighboring countries, "Iran and Turkey," notes the magnitude of the state of crisis and the intensity of turmoil in the structure of these relations. Their position towards Iran and Turkey has been torn apart, and their view of it as a source of threat or as peaceful neighbors has been torn apart. The Iranians have also become discolored, and their actions seem to indicate a lot of conflict in goals, behavior and intentions as well. It is not hidden from everyone the interests that they intend to acquire. Thus, the state of disagreement and evasion arranged a conflict in the means as well.[2] The matter that contributed greatly to disrupting the dialogue and its mechanisms and replacing them with new mechanisms based on conflict and the desire to dismantle opposite positions may predict that all parties were unable to absorb the lessons of the past and were unable to The events of a major turning point, especially since there is a convergence in some common issues, as well as a divergence of the common collective goals that distorted or disrupted It may be undermined by an external action.[3]

In general, we can observe the most important factors that cause the situation above:

A- The different perceptions of the ruling political elites of the nature of relations, their course, and the mechanisms of their disposition:

The divergent perception of the Arab and Iranian elites, despite the presence of the common collective goals and the justifications for achieving them by relying on the common heritage, common hopes and common challenges, is an

[1] Louis J.Cantari,Regional Solutions to Regional security problems,Middle East policy, No.3,1994,p.28.

[2] On this perception and its origin, see: Dale F. Eickelman ,The re-imagination of the middle East ,politic at and Academic frontiers, middle East studies Assoiation Bulletion,No.1,1992,p.3-12.

[3] On the antiquity of this trend and the elements of undermining it in the past, see: Suleiman Bashir, The Arab Mashreq in Communist Theory and Practice 1918-1938, Al Sharq Cooperative Press, Beirut, 1977, p. 321.

important and influential factor in reading Arab relations with Iran. On the lack of agreement between these elites on the method of benefiting from mutual awareness and the models of structural transformation witnessed by the three societies, and the lack of conviction and perhaps confidence among the active institutions in those societies that formulating a specific detail of that awareness did not bring great results and mutual benefits for all.[1] And if the seventies witnessed a remarkable rapprochement between these parties due to the rise of the Arab nationalist feeling. And the activity of the enlightened national movement in Iran before 1979, but finding a common solution to come out with it to build clear value gains in foreign policy became difficult to achieve, especially after the 1979 revolution and Iran's distancing On the Western orientation and the growing sense of self, which made the expansionist act through the slogan of exporting the revolution a political logic for its action, in addition to the poor course of Arab perception about it, which resulted from the greater evil that characterized the Arab conditions.[2]

Thus, the political discourse of the Arab and Iranian ruling elites provided us with clear evidence of the extent of the imbalance that would not have resulted primarily if it had not been built by all parties on ideological perceptions. With the collapse of the Soviet Union, the intellectual crisis seemed to deepen at the level of the region. At the time, this helped Iran to weaken the leftist currents. Spreading and strengthening the traditional right-wing path, the Arab world began to be embarrassed as it faced the clear contradiction between the secularists and the Islamic trend, and between self-reliance and Western interaction.[3]

B- The magnitude of the inherent differences between the parties and the complexities witnessed in the course of interaction between the Arab and Iranian parties. At a time when the Arabs and Iranians are associated with many differences, the degree of conflict has reached the point of armed conflict, as history tells us: "Iraq and Iran, ancient and modern" and "Iran and the Gulf states." "Arab" such as border disputes, territorial ambitions with ideological reasons... The reasons for these differences are still clear, whether because they have not been put to an end or settled, as is the case with the Iraqi-Iranian conflict, despite the existence of a framework for it through UN Security Council Resolution No. 598 / at 20 / 7/1987, or the Shatt al-Arab problem, which witnessed multiple solutions, the parties took turns promoting it for a

[1] Bruce Riedal, The middle East,what is our long-term vision?middle east policy,No.3,1994,p.16.

[2] Compare this difference with the West's difference to Islam as well: Jalal Amin, the Arab East and West, Center for Arab Unity Studies, Beirut 1983, pp. 102-119; Share Issawi, Reflections on Arab History, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1991, p. 198.

[3] Compare that with the procedures that prevailed in Arab-Iranian-Turkish relations before the establishment of the year 1979, see: Hamid Rabie, The Arab Gulf War and International Interactions, Journal of National Security, Issue, Baghdad, 1986.

period and then violating it again and accepting it a third time, and all the problem of the three Arab islands, for which Iran basically adopted a framework of protection under the agreement concluded by Iran with the United Arab Emirates in 1970 for a period 25 years ended in 1995. However, Iran, which aims to go beyond protection on the islands, has re-imposed the method of protection without any awareness of the sensitivity of the situation in the region crowded with the presence and influence of many international actors.[1]

The problematic relationship with Iran did not stop at this point, but witnessed the tension of many problems between the two sides, whether in the renewed allegations of naming the Arab Gulf the Persian Gulf, and the regional role of Iran in the Gulf, religious guardianship....etc.. And what followed by building a great degree of suspicion among the official Arab elitesAnd the educated are aware of the feasibility of peaceful dealings with Iran, or on issues related to fighting national options under the pretext of helping minorities or opposing Arab regimes, as is the case in their direct interventions in the situation in Iraq.[2]

C- Multiple subjective visions:

The Arab-Iranian relations were affected by the multiplicity of self-visions of each party, especially the conduct of those relations based on different strategies. At a time when the Arab regime lost a comprehensive and organized strategy to deal with Iran, its parties began to manage their relations with it according to personal and individual visions that oscillated between agreement, confusion and estrangement. Thus, Iran secured its position vis-à-vis Iran. this case.

Iran, for its part, has raised serious questions about its regional policy goals and objectives after declaring its intention to find a kind of Iranian peace in the region, taking advantage of the full circumstances that the Arab regional system has gone through with motives for Iranian actions because Iran represents an element of attraction from the Arab alliance system.[3] On this basis, Iran sought to enter into a complex network of political, economic and social interactions, aided by its own self-dynamism and fixed kinetic rules that help it in its escalating action in light of the multiple areas of regional action. Iran has tried to categorize itself with its regional movement in the Arabian Gulf.[4] Therefore, the basis of Iranian responsibility lies in its tendency to defend the security of the

[1] For more details, see: Saad Naji and Monem Al-Ammar, "The Arab Gulf in a Changing World", International Policy Journal, No. 125, Cairo, 1996, p. 61 and beyond.

[2] On these differences, see: Muhammad Saad Abu Amoud, The Iranian position on Abu Musa, how does the world respond today, Al-Alam Al-Youm newspaper on February 26, 1992; Shamlan Al-Issa, Arab-Iranian Differences, The Three Islands, a paper presented to the Arab-Iranian Relations Symposium held by the Center for Arab Unity Studies, Doha, 1995, p. 10 and beyond.

[3] Monem Al-Ammar, The Future of Iranian Foreign Political Action: Challenge and Response, Research Presented to the Symposium of the Center for Arab Gulf Studies, Basra, 1993, p. 18.

[4] Anthony Gorst,Strategy and the Diplomatic process,Journal of strategic studies,No.4,1988,p.391-436.

Gulf until it began to look at security in it as "we" and Iran realized the requirements of this role, especially after the Thirtieth Aggression on Iraq in 1991 and what the circumstances required of freezing its previous export action and replacing it with a series of diplomatic, political and media steps and measures It helps to open a new page of Iranian-Arab relations, especially the Gulf ones. The western parties resolved their issue in Iran's favor, stressing that "without the strong and influential presence of Iran in the region, there can be no security for the Gulf states,"[1] especially after pledging to contribute to Gulf security, respecting regional borders and settling disputes with any Gulf state[2]. Iran presented itself as the only power that the world could Relying on it to maintain security and peace in the Gulf, as it establishes that the road remains open to the flow of oil. However, the Damascus Declaration postponed the legitimacy of the Iranian proposal and hinted at the growing need to build components of joint security in which security programs are formulated far from bargaining and counter containment in favor of building mutual interests.[3] However, the anxious conditions and changes made the regional hegemony of Iran in light of the great destruction of Iraq's capabilities, the dangerous strategic and security exposure of the Gulf states, and the decline in the regional power of Egypt and Syria in light of the internal crises and tension in relations with the Gulf countries. A large regional group of external powers in light of Middle Eastern arrangements.

Fourth: - External factors "External influences":

Everyone agrees that the second aspect of the imbalance in Arab relations with Iran lies in the influence of external factors on them because the environment of these relations has been deliberately linked to external determinants that were shaped by the actions of the parties themselves through the multiplicity of their links with external forces that did not hesitate to interfere in confusing the forms of interaction between the concerned parties and undermining Their efforts towards conciliation and disrupting any sign of reforming the defect that is rooted in the body of these relations.[4] In addition to their interference in provoking problems as part of its endeavor to generate crises to tighten its control over the course of those relations and their environment, which remained the heart of the world according to its geographical location and its strategic resources that must be tightly controlled. Those who follow the course of the external influence easily notice how this view has changed in the wake of the international changes brought about by the successive collapses of the communist regimes in Eastern Europe and then the collapse of its center in the

[1] Ramzi musaliam,The middle East problems in the 1990 s,Gulf report,No.2,1972,p.3-18.

[2] Monem Al-Ammar, The Future of Political Action, previous source, p. 18.

[3] Monem Al-Amar, Abdul Rahman Al-Daoud, The Iranian Nuclear Program, Dirasat, Dar Al-Arabiya for Studies and Publishing, 1996, p. 40 and beyond.

[4] Robert Keohane and J.Nye,Power and inderdependence,World polities in Transion,New York,1992,p.108

Soviet Union[1]. . These variables raised a basic fact: that international and regional powers have deliberately marginalized and fragmented the Arab regional system and built it on regional rather than national foundations, and that the security mission of the West has become towards the Arab region the new center of gravity instead of the former Soviet Union. In addition, these forces are working to marginalize and confuse the Arab relationship with Iran as part of its mission to contain the latter, according to the theory of dual containment. Which prevents Iran from exploiting any opportunity to form or giving it any role in the security interaction taking place in the region and encircling its military effort. At the same time,[2] it prevents it from building bridges of relationship with the Arab regional system to strengthen its position.

On the other hand, these forces were keen to undermine the Iranian effort in the Middle East, especially when it began to view it as an enemy betting on the sovereignty of fundamentalism represented by Iran. It has a role in the Arab Gulf, after circumstances created opportunities to build security visions that would have no place for Iran, which did not establish climates of trust between it and the Arabs[3], especially the Arab Gulf states. Based on that, we can summarize the influences of the external environment as follows[4]:

A - Escalation of the impact of the effects of the change.
B - The increasing degree of association with the West.
C - the increasing influence of the American role.
D- The increasing influence of the Israeli role.
C - The disruption of inter-relationships between Iran and Turkey.

Conclusions and Recommendations.

In summary, the researcher must conclude his study with some conclusions that he deems appropriate to reform the state of Arab relations with Iran, or investigate rapid models for this task that are superior to cases of crisis and complexity, total or partial, that bring the relations under study to a point of no return, even if the researcher has arrangedThere are a number of options that are required of all parties, but he sees the necessity of:

1-Neutralizing the scope of the next movement in order to connect the paths of mutual interaction and to agree on the starting point for building the model calling for promoting the option of disciplined competition and the long-term division of labour.

[1] Turgut Ozal,Turkish stand on the Gulf Crisis forgein policy,no.5,1993,p.86.

[2] Authoung lake,Cofronting Backlash states,foreign Affairs,no.2,1994,p.49.

[3] About the introduction of this perception, see: Henry Kissinger's Secret Lecture in the Middle East, Kazma Publishing, Translation and Distribution Company, Kuwait, 1977, p. 185.

[4] For more details on these influences, see: Abd al-Rahman Ahmad al-Daoud, the previous source, pg. 84-97.

2- Building organizational matrices for an association that takes upon itself the fulfillment of the aspirations of calming down or solving the pressing problems experienced by the concerned parties or preventing their complications.

3- Agreeing on specific means to conduct the course of the relationship, including agreeing on a unified security formula with clarity that defines each party's tasks in deviation from what the third party achieves, even if it is an effort.

4-Working to lay down conditions that achieve a common response to the demands being circulated as such4- Working on paving conditions that achieve a common response to the circulating demands as an outcome of what should be achieved, whether through a bilateral or collective effort according to an approximate scheme that the ruling elites strive to formulate in the hope of creating a joint ownership, whether in deepening the state of trust between all parties or in creating stable interests that workTo be a case of convergence and mutual benefit.

5- Working to create the conditions to create opportunities that enable the Arabs to choose the intentions of the regional parties and enable the latter to prove their efficiency and credibility, and thus everyone achieve reasonable degrees of equality that guarantee opportunities to restore Arab national security to its components, including reforming the state of Arab-Iranian relations.

6-Seeking to dispel the regional state of anxiety, especially Iran, from the Arabs, who must reassure Iran, in a way that establishes a state of psychological and political rapprochement, whether through non-governmental institutions or on generating convictions among the official elites of the necessity of adopting positions with common options that are tempting to the opposite parties and to make them ableTo seize the threads of deliberate harm and consolidate the conviction of the necessity of mutual rapprochement, not to ensure peace and stability in the region, but to prevent the circulating lightning bolts.

List of sources and references:

1- Hamed Rabie, Islam and International Powers, Nadar Al Mawqif Al Arabeen, Cairo, 1981, p. 78.
2- For more details on these prohibitions, see: Joseph Frankel, Contemporary International Theory and the Behaviours of states, London, 1973, p.11-14
3- Arnold J.Toynbee,Astudy of History, London,1961,p.71-75.
4- This fact appears in times of crisis, for more details see: Robert J. Art, Military power, Washington, 1978, p.11.
5- This is what has been confirmed by most studies specialized in this subject. For more infaormation, see: Saad Eddin Ibrahim and others, Research Project foreseeing the Future of the Arab World, General Framework, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1984

6- . On this need, many studies have emerged to confirm it. See: Abdel Moneim Saeed, The Arabs and Geographical Neighboring Countries, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1978.
7- On the reality of the state as a working unit related to its counterparts. See: Kaneth, N. Waltz, Man. The state and war, Newyork, 1959, p. 82-102.
8- On the nature of the impact that aspirations have on the status and international weight of the state in general, see: Morgen thau, politics among Nations, The struggle for power and peace, Newyork, 1967, part1, p.21-32
9- . This is what characterized regional politics in the Middle East in general. For more information, see: George Lenczowski, The Middle East in world affairs.3rd, Newyork, 1962, p.71-92
10- For more information on those attempts, see: Group of Specialized Professors, Iraq in History, Freedom House for Printing, Baghdad, 1983
11- Christense, Iran in the Era of the Sassanids, translated by: Yahya Shehab, Cairo, 1975.
12- Hassan Al-Sudani, Blood on the Karfa River, Forty Centuries of the Arab-Persian Conflict, Al-Hadara Press, Beirut, 1980
13- Saeed Abdel Fattah Ashour, Arab-Persian Relations from the Islamic Conquest until the Fall of the Abbasid State, in a group of researchers, Arab-Iranian Relations, Center for Arab Research and Studies, Cairo, 1993, pp. 18-19 and beyond
14- Saad Eddin Ibrahim, Arab public opinion trends towards the issue of unity, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1980.
15- Abdul Rahman Ahmed Al-Daoud Al-Hamdani, Arab Relations with Neighboring Countries Turkey and Iran, unpublished doctoral thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 1997, p. 12.
16- For more details on the Iraqi-Iranian treaty, see: Group of Researchers, The Arab-Persian Conflict, Freedom House for Printing, Baghdad, 1983, p. 260 and beyond
17- . Chalottesivlle,1972,p.21. Gulf" Iran s R.K.Ramazni,The "Persian AdaIphi Paper,NO 219,1987,p.26.
18- News week,20 April,1983.
19- Chubin,Shahram, Security politice to world Iran and Gulf,Adelphi Paper,No157,1980,p.18-22.
20- For more information on this subject and its connection to nationalism in Iran, see: Richard Cottam, N ATIONALISM IN Iran, 1976, p.265.
21- On the issue of the three Arab islands, see: An Arab point of view in Ahmed Jalal Al-Tadami - The Three Arab Islands, Abu Dhabi, 1995; and on the Iranian point of view, see: Pirouz Mojtahed-Zadeh, The Islands of Tunb and Abu Musa, London, 1995
22- , For more details about the conference, see: Monem Al-Ammar and Saad Naji Jawad, "The Arab Gulf in a Changing World", International Policy Journal, No. 125, Cairo 1996, p. 58.
23- Monem Al-Ammar, "The Egyptian Position on the Iranian Transformation in the Region", Journal of International Studies, Al-Jumhuriya Center, No. 1, 1992, p. 29 and beyond.
24- R.K.Ramazani,Revolutinary Iran,London,1986,p.108
25- . This was the case of the late reaction to the revolution in Iran. For more see: Osama Al-Ghazali Harb, "The Historical Development of the Reality of the Iraqi-Iranian War", International Politics Journal, No. 63, Cairo, 1981, pp. 66-67..
26- Abdul Rahman Ahmed Al-Hamdanin, the previous source, pg. 17.
27- Leuis Bernard,Rethinking in the New Middle East,Foreign affairs ,Fall,1992 For more information on this perception, see: The report that I prepared on June 9, 1992, the

Arabic Bulletin, the Lemond Diplomatic C-Paul Bradley ,Recend state policy in the (Persian)Gulf,London,1982,p.50.
28- Zibigniew Brezezinski, Power and principle,Newyork,1983,p.81
29- A.H.Cordesman, The gulf and search forstrategic stability,colorodo,1984,p.160.
30- Times,12-6-1976.
31- Oded Anion, Israel's Strategy in the Eighties, translated by: Research and Information Center, Baghdad, 1983, p. 14.
32- Sami Abdul-Hafiz Al-Qaisi, "The Zionist entity and the Iraqi-Iranian War", Al-Khaleej Al-Arabi Magazine, Issue One, 1986, p. 16.
33- Aharon Barev, "Israeli Fears of the Iraqi Victory", Strategic Bulletin, No. 22, 1980.
34- R.K.Ramazni,ed,Iran s Revolution, The search for consensus,Washington,1990,p.20.
35- Hooshang, Amirahmadi and M.parvin,eds,-Revolutionary Iran, Boulder,1988,p.120.
36- Oliver, T.,ed, The Iran-Contra Arms Scandal Aforeign policy Dis.zster.N.Y.,1988,P.61-78.
37- Khader Al-Dahrawi, "The Dimensions of the Oil Tanker War in the Gulf Region", International Policy Journal, Issue 78, 1984, p. 190.
38- Newyrk Times, 23-1-1992. Its denial is a detailed report on the positions of the above parties on the Iranian nuclear armament, as well as see: Monem Al-Ammar and Abdul Rahman Ahmed Al-Daoud, The Program, the Iranian Nuclear Choice, Dirasat, Arab House for Studies and Publishing, Cairo, 1996.
39- Mshen Milani, The making of Iran s Islamic Revolution, From monarchy to Islamic Repuplic, BOULDER,1988,P.120.
40- Marvin Zonis, Majestic Faiur,The full of the shad Chicago, 1991,p.181.
41- This idea was argued by the Iranians in their government after 1988, for more details see: Ervand Abrahamian, Iranian Majahedin, New Haven, 1989, p.12.
42- Efraim, Kask,The Iran-Iraq war,Amilitary Analysis,Adelphr pupers,No-220.1987,p.180.
43- The foreign presence in the Arabian Gulf, looking at you: Talaat Muslim, The foreign military presence in the Arab world, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1993.
44- Barry M.Rosen,Iran Since the Revolution, Internaal Dynamic,Regional conftict and the super-power,Newyork,1985,p.84-102.
45- G.Lanczowaski, Oil and state in the middle east, Newyork, 1989,p.271-282
46- . The Middle East and North Africa,1982-1983,p.386.
47- Sayed Zahra, Iran's Revolution, Social and Political Dimensions, Nalahram Center for Strategic Studies, 1985, p. 174.
48- H.2.Hoskins,The middle East.problem area in the world politice,Newyork,1980,p.211-233.
49- Lela Meo,Us strategy in the Gulf ,interventaion against Liberation.London,1989,p.82.
50- G.Lenczowski,u.s interests in the Middle, East, Washington,1992,p.28—99.
51- United Nations,Global Estimates and projections of population by sex and Age,The 1988 Revision.Newyork,1989,p.212-213.
52- The Military Balance,1990-1991.155,p.109
53- For more information, see the minutes of the sessions of the Republic Center 1992, p. 5.
54- Sipir,year Book,1989,Oxford University Press.297.
55- About those studies, we look at you, Muhammad Al-Saeed Abdul-Momin, Iran from the inside - an Egyptian vision of the Arab Strategic Report, Cairo, 1994, p. 51 and beyond.
56- The European year Book ,1989,Aworld survey,vol.1,Lo ndon,1988,p.1412.

57- For a comparison with these figures and their counterparts before the revolution, see: Khazal Nassoavi Iran, The Economy and the Revolution, Middle East international, No.7,1988, p.122.
58- See Table No. 5 in the Appendix
59- . For more details, see: Monem Al-Ammar, "Iran and the Islamic Republics", Journal of Political Science, research promised to be published, p. 28.
60- For more on the effect of military power on general strategic attainment, see: Thouas C. Shaling Arms and influence Yale university press, London, 1966, p.70-102.
61- Willim H.Sullivan,Date line Iran,The road not taken,foreign affairs,No.40,1980,p.175-186.
62- For more details, see: Hamdi Ali Attia, "The Military Effectiveness of the Arab Gulf States and the Iranian Threats", International Politics Journal, No. 85, 1989, p. 83.
63- Newyork Times, 10.12.1992.
64- Monem Al-Ammar and Nizar Al-Hayali, previous source, p. 20 and beyond
65- . Mohammed AyooB,Security in Theird world the about turn,Intrnational affairs,N1,1984,p.538.
66- Anthony Cordesman ,The Gulf and the search for strategic stability,London,1984,p.73.
67- Jad Taha, Iran and the inevitability of history, National House of Printing and Publishing, B.T., p. 9 and beyond.
68- Shaoul Bakhash The rigen of Ayatollah s,London,1985,p.12.
69- Shereen Hunter, "Arab-Iranian Relations and Stability in the Persian Gulf", The Washington Quarterly, translated by MBC, 1984, p. 113.
70- James A.Bill,Iran and the Crisis,of 78foreign affairs,No.57,1979.p.338.
71- John V.Whitebeck, Con federation Now, Aframe work for Middle East peace, Middle East policy,No,1,p.1993,p.63-68.
72- Dan Cherji, America and Peace in the Middle East, translated by Muhammad Mustafa Ghoneim, revised by Raafat Abdel Hamid, Beirut, Dar Al-Shorouk, 1993, p. 118.
73- Abdel Moneim Saeed, The Arabs and the Geographical Neighboring Countries, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1987.
74- Philip Robinson, Turkey and the Middle East, translated by Michael Najm Khoury in Cyprus, Cordoba House, 1993, p. 63.
75- Davyd E.Long, prospects for Armed conflict in Gulf in 1990 s,The impact of the Gulf war,middle East policy,No.1.1993,p.113-125.
76- Center for Strategic Studies, Research and Documentation, Arabs and Turks in a Changing World, Volume 1, The Arab Perspective, Beirut, 1993, pp. 18-21.
77- Patrick seal (eds)A Gun for Hire,New York,1992,p.271.
78- Louis J.Cantari,Regional Solutions to Regional security problems,Middle East policy, No.3,1994,p.28.
79- Dale F. Eickelman ,The re-imagination of the middle East ,politic at and Academic frontiers, middle East studies Assoiation Bulletion,No.1,1992,p.3-12.
80- Suleiman Bashir, The Arab Mashreq in Communist Theory and Practice 1918-1938, Al Sharq Cooperative Press, Beirut, 1977, p. 321.
81- Bruce Riedal, The middle East,what is our long-term vision?middle east policy,No.3,1994,p.16.
82- Jalal Amin, the Arab East and West, Center for Arab Unity Studies, Beirut 1983, pp. 102-119; Share Issawi, Reflections on Arab History, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1991, p. 198.

83- Compare that with the procedures that prevailed in Arab-Iranian-Turkish relations before the establishment of the year 1979, see: Hamid Rabie, The Arab Gulf War and International Interactions, Journal of National Security, Issue, Baghdad, 1986.
84- For more details, see: Saad Naji and Monem Al-Ammar, "The Arab Gulf in a Changing World", International Policy Journal, No. 125, Cairo, 1996, p. 61 and beyond.
85- Muhammad Saad Abu Amoud, The Iranian position on Abu Musa, how does the world respond today, Al-Alam Al-Youm newspaper on February 26, 1992; Shamlan Al-Issa, Arab-Iranian Differences, The Three Islands, a paper presented to the Arab-Iranian Relations Symposium held by the Center for Arab Unity Studies, Doha, 1995, p. 10 and beyond.
86- Monem Al-Ammar, The Future of Iranian Foreign Political Action: Challenge and Response, Research Presented to the Symposium of the Center for Arab Gulf Studies, Basra, 1993, p. 18.
87- Anthony Gorst,Strategy and the Diplomatic process,Journal of strategic studies,No.4,1988,p.391-436.
88- Ramzi musaliam,The middle East problems in the 1990 s,Gulf report,No.2,1972,p.3-18.
89- Monem Al-Ammar, The Future of Political Action, previous source, p. 18.
90- Monem Al-Amar, Abdul Rahman Al-Daoud, The Iranian Nuclear Program, Dirasat, Dar Al-Arabiya for Studies and Publishing, 1996, p. 40 and beyond.
91- Robert Keohane and J.Nye,Power and inderdependence,World polities in Transion,New York,1992,p.108
92- Turgut Ozal,Turkish stand on the Gulf Crisis forgein policy,no.5,1993,p.86
93- . Authoung lake,Cofronting Backlash states,foreign Affairs,no.2,1994,p.49
94- Henry Kissinger’s Secret Lecture in the Middle East, Kazma Publishing, Translation and Distribution Company, Kuwait, 1977, p. 185